

Sharh 'Iqd

شرح عقد اللاآلى فى علم الوضع للفقير

الى الله تعالى الغنى عبد الملك

ابن عبد الوهاب الفتنى

غفر الله له ولوالديه

وللسلمين

آمين

- \* (الفتنى بفتح الفاء والتاء المشددة وكسر النون بعدها باء النسبة الى بلدة)
- \* (فى الهند منها جاد المؤلف السابع قدم الى مكة المكرمة وتوطن بها)
- \* (هو قاولاده الى المؤلف فذهب به والده طفلا الى المدينة المنورة على)
- \* (ساكنها افضل الصلاة والسلام ونشأ بها واكثر تحصيله على علمائها)
- \* (فهو الفتنى أصلا المكي مولد المدنى منشأ)

\* (تاريخ انتهاء التأليف للأولف) \*

- \* (بدرى الليب بفهم علم الوضع \* أصل الحقيقة والمجاز الفرعى)
- \* (ولقد جمعت به فرائد أنجم \* يهذى بها السارى بحسن الصنع)
- \* (ونظمها عقد ازها تاريخه \* عقد اللاآلى أنجم للوضع)

١٧٤ ١٠٢ ٩٤ ٩٣٦

سنة ١٣٠٦

\* (حقوق الطبع محفوظة للمؤلف) \*

\* (الطبعة الاولى بالمطبعة الشرفية) \*

(فهرسة شرح منظومة عقد اللاآلى)

صفحة	صفحة
٧٠	٤ التوجيه البدیى
٧١	٦ مقدمة
٧١	٢٠ مبحث الوضع الشخصى
والمخصوص	٢٣ تحقيق اسم الجنس
٧٥	٢٥ المعنى المصدرى والحاصل
٨٧	بالمصدر وفيه الحال واسطة
٨٩	٢٦ مباحنة لطيفة مع العلامة
٩٠	الشيخ أحمد الزماعى الازهرى
٩١	٣٣ تذیل لا ینضاح الحال واسطة
٩١	٣٤ علم الجنس
٩٢	٣٦ أسماء العلوم موضوعة بأى قسم
٩٤	٤٥ منشأ الاختلاف فى وضع
٩٤	أسماء الاشارة وبيان العلم
٩٤	للشيء بالسكنه أو الوجه
٩٥	٤٦ مبحث الوضع النوعى
٩٦	٥٤ مذاهب النحاة فى أل
٩٦	٥٩ أل عند البلىانيين
٩٩	٦٢ الوضع النوعى التأويلى
الحروف	٦٤ علاقات المجاز المرسل
١٠٣	٦٨ الفرق بين المطلق والعام
معنى نعم العبد صهيى الخ	والخاص والمقيد
	٧٠ الانسان والمشفرة مقيدان
	أو خاصان

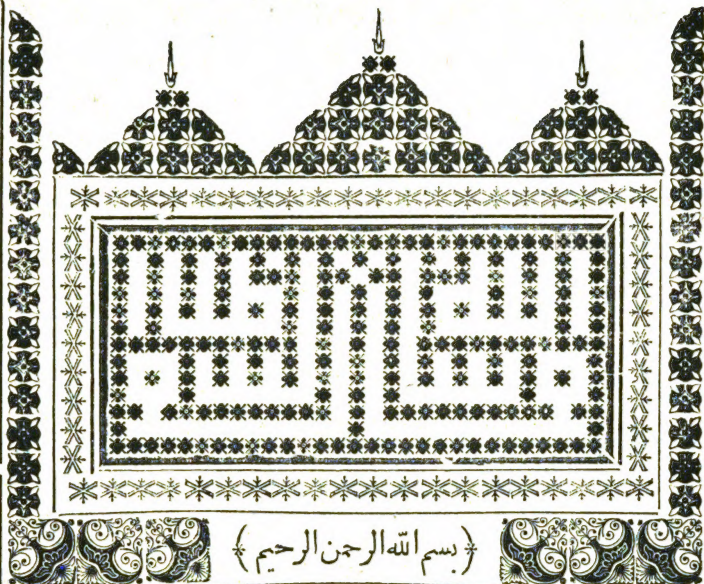
(تمت)

{ علاوة لشرح عقد اللآلى }

فى تاريخ انتهاء التأليف (ونظمها عقد ازها تاريخه) اعترض بانه لا يقال  
زها بالبناء للعلوم بل يقال زهى بالبناء للجهول وعليه فتره وفى قول الشاعر  
ولا زورديه ترهـ وبزرقتها \* بين الرياض على حجر البواقيت  
كانها فوق قامات ضعفن بها \* أوائل النار فى أطراف كبريت  
لحن (ودفع بأن كلام من زهى وزها مستعمل لما فى القاموس الزهو (بفتح  
فسكون) المنظر الحسن والنبات الناضر (أى الطرى) ونور النبات (بفتح  
فسكون) وزهره وإشراقه كالزهو (بضم الزاى المشددة وضم الهاء) والبسر  
الملئون والكبر والتبـ والغر وقد زهى كغنى (بضم فسكون) وكذا قليلة  
وزها النخل طال والبسر تلون والغلام شباه وفى المصباح زها النبات يزهو  
زهوا بلغ وفى تاج العروس زها الزرع زكا وغما ومن ثمة قال العلامة السعدى  
المختصر بعد ترهـ من اليتيم المتقدمين مانصه قال الجوهري فى الصحاح  
زهى الرجل فهو زهـ واذن كبر وفيه لغة أخرى حكها ابن دريد زها  
يزهو زهوا اه وبهذا يعلم الجواب فيما عسى أن يعترض به على زاه فى قوله  
فى صحيفة ٢٦

كيف لا وهو فى معاء المعالى \* بدر علم زاه بغير أقول  
{ فى صحيفة ٢٣ بعد قوله \* ومصدر واسم لجمع كنفر \* (تنبيه) كما يطلق  
اسم الجنس الا فرادى على المصدر المجرد عن التاء كذلك يطلق على  
ما تشابهت أجزاؤه كما يطلق اسم الجنس الا حادى على المصدر ذى التاء  
أى بناء المرة والوحدة كذلك يطلق على ما لم تشابه أجزاؤه كرجل

{ تنبيه } فى صحيفة ٥ سطر ٢١ معينين صوابها معينين \* وفى صحيفة ٧  
سطر ٦ سقطت ألف الشروع \* وفى صحيفة ٩ سطر ٧ وفاءه صوابها  
وفاءه \* وفى صحيفة ١٨ سطر ٢٠ سقطت ياء يعرب من بعض النسخ \* وفى  
صحيفة ٢٩ سطر ٢٣ بشرح فى بعض النسخ صوابه شرح \* وفى صحيفة ٩١  
(الخاتمة وفيها سبع فوائد) صوابها ثمان فوائد ثم لم يصلح ذلك



(بسم الله الرحمن الرحيم)

حمد الممنوع على الانسان \* بمعرفة أوضاع كلامه \* وأنطق منه بذكره  
اللسان \* وخصه نعم اكرامه \* وصلاة وسلاما على مصدر الاحسان \*  
من هو في نوعه أشرف أعلامه \* ما وصل الينامن مضمرا اشاراته البيان \*  
في وضع قوانين شرعه وأحكامه \* ولوحظت جزئيات نفحات الرحمن \*  
بكل ما أرسلناك الدرجة تنويعها بمقامه \* وشوهد في مرآة نوره  
النسوي وحده وجود الاعيان \* بالتخلق بكماله الشخصي بأقسامه  
(وبعد) فيقول الفقير الى الله تعالى الغني \* عبد الملك ابن المرحوم الشيخ  
عبد الوهاب الفتي المكي المدني \* ان الموضوعات اللغوية \* من أجل  
نعم الله تعالى على العباد \* اذ بها الاعلام بالخطرات النفسية \* مما به انتظام  
أمر المعاش والمعاد \* وان مبادئها مباحث الوضع \* وكتبه متفاوتة في  
النفع \* وان أحسنها فيما أعلم عنقود الزواهر وشرحه ورسالة العضد وقد  
كنت ابان التحصيل \* أنتخب منها ما أتوخى سرعة تفهامه للتسهيل \* ثم  
نظمته ولم آل جهدا في عذوبة لفظه \* فان ذلك أدعى لحفظه \* وذيلته



بحساب العقد المرعي (وسميته عقد اللاآلى الوضعى) وشرحته بشرح  
غير ممزوج \* عند ابن ملك ٣ لابن جنى بروج \* وقد نص بعض الفضلاء  
على أن أسباب التأليف ثمانية يجمعها قولهم معدوم اخترع ٤ \* مفرق  
جمع \* مجمل فصل \* ناقص كل \* مبهم عن \* خطاين \* مختلط رتب  
\* مطول هذب \* ويمكن أن يزداد عليها عربى أعجم \* أعجمى ترجم \* فتكون  
عشرة ولا أقل من اشمال المتن والشرح على جمع المفرق وقد استوفيت  
فيها السبعة الاقسام المستعملة ثلاثة فى الشخصى ومثلها فى النوعى  
التحقيقى وواحد فى النوعى التأويلى وعلى الله اتكالى \* فى جميع أحوالى

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(بدأت بسم الله نظم الوضع \* مجذلا وفق الكتاب المرعى)  
(مصليا مسلما على الرضا \* شفيع كل الخلق فى فصل القضاء)  
(محمد رسول واضع الهدى \* والآل والعجب نجوم الاهتدا)  
(مالو حظ الجزئى بالكلى \* وقسم النوعى كالشخصى)  
(وبعد فالنظم قريب الحفظ \* لاسيما ان كان عذب اللفظ)  
(وكنيت اذ قرأت علم الوضع \* فى كتب تفاوتت فى النفع)  
(استحسن العنقود للزواهر \* وشرحه فهو كعبد زاهر)  
(وحبذا رسالة للعضد \* فى الثلاث بلغة للعتدى)  
(منها انتخب الدرر الفرائدا \* ثم نظمت نشرها قلائدا)  
(زفت بهاعرائس الازهان \* على منصات من التبيان)  
(اذلم اجد فى الوضع نظما مثله \* والله يوثق من يشاء فضله)  
(وحينما تم بحسن الصنع \* سميته عقد اللاآلى الوضعى)  
(رويته عن نافع لابن كثير \* لابن النبية العدل بسرى فى الاثير)  
(وابن خروف دونه قد وقفا \* وحسبى الله العظيم وكفى)

٢ بضم ففتح ٣ بفتح اللام ٤ بصيغة المجهول وكذا ما بعده

قوله زوبته عن نافع الخ فيه من البديع التوجيه وهو على مذهب الشيخ  
 صفى الدين الحلى من المتأخرين ومن تابعه من أصحاب البديعيات على  
 ما في خزائن الأدب لابن حجة أن يوجه المتكلم بعض كلامه أو جلته إلى أسماء  
 متلازمة اصطلاحاً (أى فى اصطلاح البديعيين) من أسماء الأعلام أو قواعد  
 العلوم أو غير ذلك مما يتشعب له من الفنون توجيهاً مطابقاً للمعنى اللفظى الثانى  
 اه \* والمتلازمة هى الاشتراك فى وصف كقول علاء الدين

من أم بابل لم تبرح جوارحه \* تروى أحاديث ما أوليت من منن  
 فالعين عن قرّة والكف عن صلة \* والقلب عن جابر والأذن عن حسن  
 فقرة بنضم القاف هو ابن خالد السدوسى وصلة هو ابن أشيم كأجد العدوى  
 كحنفى التابعى وجابر هو ابن عبد الله البخاري وحسن هو الحسن البصرى  
 التابعى فهذه الأعلام متلازمة فى اصطلاح البديعيين لا شترا كهافى وصف  
 وهو علمية ترواؤه الحديث وموجه بها والمعانى الموجهة إليها ذوات الأعلام  
 الشخصية وهى غير مقصودة والمعانى المقصودة ما اشتق من أفعالها وهى  
 قرّة العين فرحاً وصلة الكف عطاء وجبر القلب بشراً وحسن المسموع تلطيفاً  
 وكقول بعضهم

ومن عجب أن يحرسوك بخادم \* وخدام هذا الحسن من ذاك أكثر  
 عذارك ربحان ونفرك جواهر \* وخذك ياقوت وخالك عنبر  
 فالأسماء المذكورة أعلام أشخاص للعبيد على ما اصططح عليه المتقدمون  
 من تسميتهم بنحو ذلك ومتلازمة فى اصطلاح البديعيين لا شترا كهافى وصف  
 وهو علمية الخدم وموجه بها والمعانى الموجهة إليها ذوات الأعلام الشخصية  
 وهى غير مقصودة والمقصود الأجناس الموضوع لها تلك الألفاظ على  
 التشبيه البليغ أى عذارك كالربحان فى الخضرة ونفرك كالجواهر فى  
 البريق والصفاء والشكل اللطيف والبياض وخذك كالياقوت فى الجمرة  
 الصافية وخالك كالعنبر فى السواد المشوب بالجمرة اليسيرة وطيب الرائحة  
 وكقول بعضهم

قلت لنصوى اذا عرّضا \* له باوقات الرضا أعرضا  
 يا حيث لو أصبح باب الرضا \* كيف لما كنت كأمس مضى  
 أى قلت لمحبوب نحوى وعرضا منى للمجهول ولما بفتح اللام وتخفيف الميم  
 وكنت بضمير المتكلم غيث ظرف مكان وكيف أداة استفهام عن  
 الاحوال وأمس الماضى ظرف زمان وهى متلاعبة اصطلاحا لا اشتراكها  
 فى كونها من المبنيات ولها الوازم فلازم حيث الضم ولازم كيف الفتح ولازم  
 أمس الماضى الكسر فهذه الالفاظ موجه بها والمعانى الموجه اليها  
 ما يفهم من تلك الالفاظ مطابقة وهو غير مقصود والمقصود تلك اللوازم أى  
 الضم والفتح والكسر على المشابهة اللفظية والمعنى بامن شأنه الضم لو أصبح  
 باب الرضا مفتوحا لما كنت مكسورا والتقييد بكون المشابهة لفظية لان  
 كلام من تلك اللوازم فى الموجه به ليس هو مثله فى الموجه اليه فى المعنى  
 ألا ترى أن حيث من شأنها الضم وهى الحركة المخصوصة وأثرها والحبيب  
 من شأنه الضم اللائق به لكن بينهما مشابهة لفظية من حيث ان كلا منهما  
 أطلق عليه ضم وكقول بعضهم

أَنْ حَامَنَا الَّذِي نَحْنُ فِيهِ \* أَيْ مَاءٌ بِهِ وَابَةُ نَارٍ

قد نزلناه على ابن معين \* وزوينا عنه صحيح البخارى

ماء معين ظاهر على وجه الارض والمعنى ظاهر وفى النظم نافع وابن كثير  
 امامان شهيران من القراء والتوجيه باسميهما والمعنى الموجه اليه العلمية  
 وهى غير مقصودة والمقصود النفع من نافع وعدم السكرته من لابن كثير  
 أى هذا النظم نافع مختصر (تنبيه) التوجيه كالضرورة فى أن لكل منهما  
 معينين يراد أحدهما مع إيهام أرادة الآخر والحال أنه غير مراد \* ففى  
 التورية معنى قريب ومعنى بعيد والمراد البعيد \* وفى التوجيه معنى علمى  
 أو اصطلاحى فى فن من الفنون ومعنى غيره يفهم بنحو الاشتقاق من فعل  
 اللفظ أو بوضع اللفظ له وضعا آخر أو بالاستزام كما مثلنا والثانى هو المقصود  
 والفرق بينهما أن التوجيه يكون بعدة ألفاظ متلاعبة اصطلاحا بخلاف

التورية فانها تكون بلفظ واحد (فان قلت) قد فرقوا بين ما وجه آخر وهو  
 عدم الاشتراك حقيقة في التوجيه ووجوده في التورية فلم تثبت (قلت)  
 تقدم التوجيه باسماء العبد في قول الشاعر عذارك ربحان الخ ولا اشتباه في  
 أن هذا اللفظ موضوع لذات العبد الشخصية وهو المعنى الموجه اليه غير  
 المقصود وموضوع للجنس الزهري وهو المقصود فهو مشترك لفظي حقيقة  
 لتعدد وضعه ومعناه ومن ثم حذف هذا القيد من تعريف التوجيه فان  
 اثباته غير وجبه (وقوله ابن النبيه هو الكمال الشاعر المشهور والمراد منه  
 هنا ذوالنباة العدل أى العادل فخرج ذوالنباة المتعنت والاثير يطلق على  
 الصبح كما في لسان العرب وابن خروف كناية عن البليد

### {مقدمة}

قدّم يستعمل لازماً بمعنى تقدّم على حدّ قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا  
 لا تقدّموا بين يدي الله ورسوله بضّم التاء أى لا تتقدّموا ويستعمل متعدياً  
 واسم الفاعل من الأول مقدمة بمعنى ذات متقدمة أى ثبت لها التقدّم على  
 غيرها ثم نقلت من الوصفية الى الاسمية للجماعة المتقدمة من الجيش على  
 سبيل الحقيقة العرفية ففي الأساس قدمته فقدّم بمعنى تقدّم ومنه مقدمة  
 الجيش اه ومن ثمة هجر المعنى الاصلى بحيث لا تقع على موصوف وحيث  
 فالتاء فيها للدلالة على النقل من الوصفية للاسمية بدليل أن المسموع فيها  
 الصرف ولو كانت للتأنيث لمنعت الصرف (والوجه في النقل أن التاء تدل  
 على التأنيث والمؤنث فرع المذكر وكذلك الاسمية فرع الوصفية فأنتى بالتاء  
 لتدل على ذلك (فان قيل) التاء موجودة حال الوصفية فليست هي للنقل  
 (يقال) يقدر زواها والأتان بغيرها \* ثم أخذت من مقدمة الجيش  
 وجعلت اسماً لكل متقدم على سبيل الاستعارة المصروفة وتعين بالاضافة  
 فيقال مقدمة علم مقدمة كتاب مقدمة الدليل {تنبيه} أخذها من قدّم  
 بمعنى تقدّم مبنى على قراءتها بالكسر وأما على قراءتها بالفتح فيمتعين

أنها من قدم المتعدي لأن اسم المفعول انما يؤخذ من المتعدي (فان قيل)  
 على قراءتها بالكسر لم لم تجعل مأخوذة من قدم المتعدي (يقال) لأن  
 المباحث المذكورة متقدمة لا مقدمة شيئاً آخر (فان قيل) أن بعضهم جوز  
 أخذها من المتعدي بناء على أن تلك الجماعة لا يستحقاقهم التقدم على بقية  
 الجيش فكأنهم قدموا أنفسهم عليها ومقدمة العلم تقدم من عرفها في  
 شروع في المقاصد بالذات أو بالواسطة على من لم يعرفها (يقال) لو كان  
 كذلك لاضيفت الى مفعولها بأن يقال مقدمة الطالب أو مقدمة المعارف  
 بها لان الصيغة المتعدي الى المفعول تضاف اليه اضافة لفظية أى للتخفيف  
 فلما لم تضاف الى ذلك واضيفت الى العلم أو الكتاب مع أنه غير المفعول علم أنها  
 من اللازم اهـ من الدسوقي على المختصر ملخصاً بزيادة من شرح عنقود  
 الزواهر (ومقدمة العلم) يقال على ما يتوقف عليه الشروع في العلم من  
 الالفاظ أو المعاني الاعم من أصل الشروع ومن الشروع على وجه  
 البصيرة كما ذهب اليه السيد (فلا قول) هو تصور الشارع في علم ذلك العلم  
 بوجه ما قبل الشروع فيه سواء كان بأعم منه أو بأخص أو ببيان  
 \* والتصديق بأن ذلك العلم فائدة وما والا لا امتنع الشروع لاستلزامه توجه  
 النفس نحو المجهول المطلق لان الشروع فعل اختياري فلا بد في مباشرة  
 من سبق التصديق بفائدة مقابله أى فائدة مخصوصة أى فائدة كانت وليس  
 المراد أن يعلم بالفائدة المبهمة فانه لا يمكن الشروع بذلك في العلم لا امتناع  
 الترجيح بلا مرجح (وما قيل انه قد يوجد الفعل الاختياري بتوهم  
 الفائدة كروور العاشق في سكة المعشوق بتوهم رؤيته فبني على عدم  
 الفرق بين توهم الفائدة والتصديق بالفائدة المتوهمه المتحقق في الاول كما  
 في السيلكتوى على القطب والحال ان بينهما فارقاً ظاهراً وهو أن روور  
 العاشق لفائدة مخصوصة عنده لا مبهمة وهي رؤية معشوقه وأما الشروع  
 في العلم بتوهم الفائدة فليس له فائدة مخصوصة ولا بهامها يحتاج الشروع  
 فيه مع ذلك التوهم الى مرجح لاستواء العلوم بالنسبة الى الفائدة المبهمة

فالقياص مع الفارق (والثاني) هو تصويره بوجه مخصوص مساو له من الحد  
والرسم والتصديق بما هو فائدة في الواقع وبموضوعية موضوعه وهذا  
لا يتوقف عليه أصل الشرع في العلم لان كثير من الطلبة يشرعون في  
التحصيل ولا يحصلونه مع انه لم يسبق منهم ذلك التصور والتصديق بل انما  
الحاصل منهم التصديق بان له فائدة مخصوصة (وانما كان التصور  
والتصديق المذكوران لشرع على وجه البصيرة لان الشرع لو خلا  
عنها فقد يصادف الشارع ما هو اعم من مطلوبه فيضيع بعض وقته فيما  
لا يعنيه وقد يندفع به الى ما هو اخص من مطلوبه فيفوته بعض ما يعنيه وقد  
ينساق به الى مباحين مطلوبه فيضيع وقته فيما لا يعنيه ويفوته ما يعنيه فكان  
فيه العيب (وهذه الثلاثة اهم المبادئ العشرة المنظومة في قول بعضهم

ان مبادئ كل فن عشرة \* الحد والموضوع ثم الثمرة  
وفضله ونسبة والواضع \* والاسم الاستمداد حكم الشارع  
مسائل والبعض بالبعض اكتفى \* ومن درى الجميع حاز الشرفا  
والمراد بالمقدمة هنا المعاني المخصوصة أو العبارات المعينة فلا بد من  
اعتبار التجوز بان يكون من اطلاق اسم الكل على بعض جزئياته أو  
اطلاق اسم المدلول على بعض مادل عليه كما في السمرقندي على العضدية  
(ومقدمة الكتاب) طائفة من كلامه قدمت على المقصود لارتباط له بها  
وانتفاع بها فيه سواء توقف عليها أم لا كما في المطول \* وهذا مبني على أن  
الكتاب عبارة عن الالفاظ وأما ان كان عبارة عن المعاني فهي طائفة  
من المعاني يوجب الاطلاع عليهم ببصيرة في الشرع (والنسبة بين  
مقدمتي العلم والكتاب عموم وخصوص مطلق يجتمعان فيما يحصل به  
التصور والتصديق من التعريف والموضوع والفائدة وتنفرد مقدمة  
الكتاب في غير ذلك مما يعين في العلم

(الوضع علم باحث عن حال \* لفظ ومنه هيئة الاقوال)

(من جهة الخصوص والعموم في \* آلة الاستحضار للغنى الوفي)

\*) كما



{ كما يرى من جهة الشخصية \* أعني بموضوع أو النوعية } .  
 الوضع علم يبحث فيه عن أحوال اللفظ ومنه الهيئة لأنها اللفظ حكماً أي يتلفظ بها  
 بواسطة المادة ولذلك تدل على معنى كالزمان ومن ثم صرح السيد بأن اللفظ  
 في حد الكلمة يعنى اللفظ الحقيقي والحيكمي \* والبحث عن الأحوال  
 المذكورة من جهة الخصوص والعموم في آلة استحضار المعنى الذي يوضع  
 له ذلك اللفظ ومن جهة الشخصية والنوعية في الموضوع \* والوفى صفة  
 للمعنى وفاءه بوفاء آلة استحضاره (والذي يتصور به المعنى في الاعلام  
 الشخصية المشخصات المميزة للذات الموضوع لها عن غيرها أو أمر كلى  
 منصرف في الخارج في واحد \* وأما في غيرها فهو أمر عام غير منصرف سواء  
 كان الموضوع كلياً أو لا وسيأتي بيان ذلك مفصلاً في الأقسام (والشخصية في  
 الموضوع بوضعه بانفراده) والنوعية فيه بوضعه في ضمن قاعدة كلية كما سيأتي  
 { موضوعه المبحوث عنه المفردات \* من جهة التعين والمركبات }  
 { وغايته أن تعرف الحقائق \* كذا مجازات لها علائق }  
 المفردات والمركبات بسكون التاء وفيه تذييل وهو جائز في الرجز كما يظهر  
 من وجوده في رجز العرب (وموضوع) علم الوضع المفردات والمركبات من  
 حيث تعيينها (وغايته) معرفة حقائق الالفاظ ومجازاتها التي لها علائق  
 (وأعلم أن اللفظ الموضوع قبل أن يستعمل لا يقال له حقيقة ولا مجاز ولا  
 كناية لأن هذه الأقسام تدور على الاستعمال (فالحقيقة) هي الكلمة  
 المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح به الخطاب سواء اتحد وضعها كالاسد  
 أو تعدد كالصلاة فيفهم منها المعنى بدون قرينة وتكون لغوية وشرعية  
 وعرفية خاصة وعرفية عامة وسيأتي بيانها نظاماً { وتكون مفردة ومركبة  
 فالمفردة كزيد والمركبة إما مركبة معنوية أو مركبة لفظية (فالمركبة معنوية هي  
 اللفظ المستعمل فيما وضع له مع الإشارة إلى غيره من السياق كالتعريض  
 بالحقيقة نحو ما أنا بخائف فانه يلوح بخوف الغير \* وكذا الخبر المقصود به لازم  
 فائدة الخبر على القول بانه من التعريض نحو حفظت التوراة \* وكذا

الكناية التي يراد فيها المعنى الحقيقي والكنائي \* أو مع القرينة كاستخدام  
 المظهر أى استعمال المشترك في معنييه \* والجمع بين الحقيقة والمجاز أو بين  
 مجازين وقد وضحت ذلك مفصلاً فيما علقته على تعريب الرسالة الفارسية  
 للعلامة أحمد المولوى (والمركبة لفظاً كزيد قائم في ثبوت قيام زيد  
 {والمجاز} هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به الخطاب  
 لعلاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له (ويكون لغوياً كالغيث اذا  
 استعمله المخاطب بعرف اللغة في النبات كما في رعين الغيث وشرعياً كالصلة  
 اذا استعملها المخاطب باصطلاح الشرع في الدعاء \* وعرفياً خاصاً كالفعل  
 اذا استعمله المخاطب بعرف النحوى في الحدث \* وعرفياً عاماً كالدابة اذا  
 استعملها المخاطب بالعرف العام في غير ذوات القوائم من الخيل والبغال  
 {والعلاقة سيأتى بيانها شرحاً في محث الوضع النوعى التأويل والقرينة  
 سيأتى بيانها نظماً في محثها ان شاء الله تعالى} والكناية لفظ أريد به لازم  
 معناه مع جواز ارادته معه كقولك طويل النجاد مر يد أطول المقامة ويجوز  
 ارادة طول جمائل السيف مع طول المقامة وقد وضحت ما يتعلق بهام من البحث  
 فيما علقته على تعريب الرسالة الفارسية للعلامة أحمد المولوى  
 {وهو لعلم لغة افرادى \* لاهيته عذ من المبادئ}

مباحث الوضع مبادئ علم متن اللغة جمع مبداء ومبدأ الشئ في العرف هو  
 ما يتوقف عليه ذلك الشئ ومتأصل متن اللغة هي الاوضاع الشخصية  
 للفردات ومعرفتهم موقوفة على معرفة معنى الوضع وأقسامه الا أن ذلك  
 لا يمنع كونه علماً في نفسه (ومن عده علماً الخادماً في رسالة البسملة ولكونه  
 وسيلة لغيره تال الجوهري انه من توابع علم العربية) وانما سمي علم اللغة متناً  
 لكونه أصلاً لما عده من متن السهم أى ما بين الریش الى وسطه أو متن  
 الرجل أى صلبه وقد أتى الناظم بلفظ افرادى بدل متن (فان قيل) مباحث  
 الوضع كما أنها مبادئ للفردات كذلك هي مبادئ للهيئات التي يبحث عنها في  
 الصرف فما وجه تخصيصها بمتن اللغة (يقال) لشدة اختصاصها بمتن اللغة

بناء على أن عامة ما يبحث عنه في علم الوضع هي الأوضاع صراحة ولا كذلك علم الصرف ولأن الأصل في الوضع هو الشخصى أما النوعى فهو فرع للاول  
 (تعيين لفظ للدلالة على \* معنى بنفسه به الوضع انجلا)  
 (تخرج المجاز عن ذا الحد \* والبعض حاذف لهذا القيد)  
 (كى يدخل المجاز بالقرينه \* ودون حذف حققوا تعينه)

الوضع في اللغة جعل الشيء في مكان معين \* وقد يراد به الاسقاط كوضع عنه الدين \* وإذا تعدى على فقد يكون بمعنى التحميل \* وإذا تعدى بنفسه فقد يأتي بمعنى الكذب ومنه الحديث الموضوع \* وقد يكون لازما بمعنى ضرب من السير في الصحاح وضع البعير وغيره أسرع في سيره اه وقال ورقة بن نوفل باليتى فيها جذع \* أخب فيها وأضع

وله معان غير ما ذكر تطلب من كتب اللغة (وفي الاصطلاح) \* وتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه وهذا تعريف الوضع التحقيقي تخرج المجاز بقيد بنفسه إذ دلالة بواسطه القرينه \* وحذف بعضهم هذا القيد ليدخل المجاز فيه (والمحققون على أنه موضوع ولولم يحذف قيد بنفسه لكان بوضع نوعي تأويلي وهذا المعنى الاصطلاحى نقل من المعنى اللغوى الاول تصويرا للمعنى بصورة الحيز وللوضوع بصورة المحيز وكأنه لهذا اشاع جعل المعانى ظروفا للالفاظ فقبل الكتاب في كذا والباب في كذا وذلك بالنسبة الى المتكلم لانه يريد المعانى أولا ثم يورد الالفاظ على طبقها فكأنه يصب الالفاظ في المعانى صب المظروف في الظرف \* وما اشتهر من أن المعانى مظروفة الالفاظ فذلك بالنسبة الى السامع لانه يأخذ المعانى من الالفاظ كما يأخذ المظروف من الظرف افاده السيل كوتى على المطول (وتعيين اللفظ يكون بأن يفرد في الوضع كما في الوضع الشخصى \* أو يدرج في ضمن قاعدة كلمة كما في الوضع النوعى وسأبيان تفصيلا (والدلالة) هي كون الشيء بحيث اذا علم علم منه شيء آخر فالاول الدال والثانى المدلول وتنقسم الى عقلية وطبيعية ووضعية لان التلازم بين العليين ان كان مجرد

العقل فهي عقلية أو بمدخل اقتضاء الطبع فهي طبيعية أو بسبب التعيين  
 فهي وضعية وكل منها إما لفظية أو غير لفظية (فالعقلية) كدلالة  
 اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ والدخان على النار  
 (والطبيعية) كدلالة أحبضم فسكون على أذى الصدر وأه على التحسر  
 وسرعة النبض على الحرارة وبطئه على البرودة والمطر على النبات والحجرة  
 على الخجل والصفرة على الوجع (والوضعية) كدلالة اللفظ على معناه  
 الموضوع له والخط والعقد والاشارات والنصب (بضمين كل ما جعل علما  
 للدلالة على شيء كالطريق قاموس) على ما مراد منها والمقصود هنا الوضعية  
 اللفظية وهي مقولة بالاشتراك على معنيين (أحدهما) اعتبره المنطقيون  
 وهو تفسيرها بوضعية كية حيث قالوا هي كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم  
 منه معناه للعلم بوضعه كما في شرح الشمسية للقطب وأبدل بعضهم متى بكما  
 وعلى كل فتي وكما سور الكلية (وثانيهما) اعتبره الأصوليون والبيانون  
 وهو تفسيرها بقضية جزئية حيث قالوا هي كون اللفظ بحيث إذا أطلق فهم  
 منه معناه للعلم بوضعه كما في شرح المطالع للقطب وحاشيته للسيد (وإنما كانت  
 القضية المذكورة جزئية لأنها مهمة عن السور الكلية والجزئية ومن  
 الأهمال إطلاق أن ولو أضاف المتصلة والمهمة في قوة الجزئية وإنما جرح  
 المنطقيون إلى الأول لأن غرضهم الاكتساب وهو لا يكون إلا بما يترد أما  
 البيانون فغرضهم ما يقتضيه الحال من الواضح والأوضح فلم يلتزموا  
 الأطراد (وهذان التعريفان سامان من الاعتراض الوارد على تعريفها  
 بأنها فهم المعنى من اللفظ أعني أن الدلالة صفة اللفظ والفهم أن كان بمعنى  
 مصدر المبني للفاعل أعني الفاهمية فهو صفة السامع وإن كان بمعنى مصدر  
 المبني للفعول أعني المفهومية فهو صفة المعنى وأما ما كان فلا يصح جماله على  
 الدلالة وتفسيرها به (وأجيب عنه بأننا نسلم أنه ليس صفة للفظ فإن فهم  
 السامع المعنى من اللفظ أو تفهام المعنى منه هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم  
 منه المعنى غاية ما في الباب أن الدلالة مفرد يصح أن يشتق منه صيغة تحمل

على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ أو تفهامه منه مركب لا يمكن  
الاشتقاق منه الا برابط مثل أن يقال اللفظ متفهم منه المعنى ألا يرى الى صحة  
قولنا اللفظ متصف بانفهام المعنى منه كما أنه متصف بالدلالة كما في المطول  
(وهي تنقسم عند الفريقين الى مطابقة وتضمن والالتزام \* فالاولى دلالة اللفظ  
على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق \* والثانية دلالة  
على جزء معناه كدلالته على الحيوان فقط أو على الناطق فقط \* والثالثة  
دلالة على لازم لما وضع له خارج عنه كدلالة الاربعة على الزوجية اللازمة لها  
الا أن البيانين قالوا ان دلالة التضمن والالتزام عقليتان أي لأن دلالة اللفظ  
على كل من الجزء واللازم انما هي من جهة حكم العقل بأن حصول الكل  
أو الملزوم يستلزم حصول الجزء أو اللازم كما في المختصر وهذا بناء على أن فهم  
الجزء أو اللازم انما هو في ضمن فهم الكل أو الملزوم فاذا فهم المعنى فهم جزؤه  
معه أو لازمه فليس فيها انتقال من اللفظ الى المعنى ومن المعنى الى الجزء أو  
من الملزوم الى اللازم بل هو فهم واحد يسمى بالقياس الى تمام المعنى مطابقة  
وبالقياس الى جزئه تضمنًا وبالقياس الى لازمه التزامًا (وأما على أن فهم  
الجزء أو اللازم يحصل استقلالًا بواسطة القرينة بأن أطلق الكل أو الملزوم  
على الجزء أو اللازم فهي مطابقة (فان قيل) اذا كانت دلالتهم ماعقلية  
فكيف تكون وضعية (يقال) المراد بالوضعية ما للوضع فيها مدخل سواء كان  
العلم بالوضع كافيًا فيها لكونه سببًا تامًا كما في المطابقة أو لا بد معه من انتقال  
عقلي كما في التضمنية والالتزامية كما في الدسوقي على المختصر \* ورتب على  
اختلاف تفسير الدلالة بين المنطقيين وغيرهم أن المنطقيين لا يعتبرهم  
الكلية اضطرًا والى اشتراط اللزوم الذهني أي البين في دلالة الالتزام لكن  
بالمعنى الاخص وهو ما يكفي في جزم العقل به تصور الملزوم ولا ينفلت تعقل  
المدلول الالتزامي عن تعقل المسمى أصلا سواء كان في الذهن فقط كلزوم  
البصر للعمى أو في الذهن والخارج كالانقسام بمستويين للزوج \* لا بالمعنى  
الاعم وهو ما يجزم العقل به عند تصور اللازم والملزوم كغاية الانسان للفرس

فانه لا يلزم من تصور الانسان تصورا المغيرة المذكورة لكن اذا فهم  
الانسان وفهمت المغيرة جزم العقل باللزوم بينهما (والاصوليون والبيانيون  
لا اعتبارهم الجزئية ففسروا اللزوم بما يشمل اللزوم البين بقسميه والعقلي غير  
البين وهو ما لا يكفي في جزم العقل به تصورا لل لازم والملزوم بل بعد تصورها  
بتوقف على وسائل كلزوم كثرة الرماد للكرم في قولك زيد كثير الرماد فانك  
اذا تصورت زيد او كثرة رماده لا يحزم عقلك بكرمه الا بعد التأمل في القرينة  
العقلية ككثرة اوراق الخطب للطبخ لا كل الضيوف وكازوم الحدوث  
لكون العالم اثر الصانع المختار في قولك العالم اثر الصانع المختار أى معلول  
تعلق قدرته تعالى التخييزي الحادث أو معلول تعلق تكوينه تعالى المعبر  
عنه بالايجاد فانك اذا تصورت العالم والاثر المذكور لا يحزم عقلك بحدوث  
العالم بل لا يحصل ذلك فيه الا بعد التأمل في القرينة كالا مكان المستلزم  
للاحتياج الى الصانع مع التغير في أعراضه وملازمة الاجرام لها المنافي للقدم  
واستلزام الاختيار القصد وكل مسبوق به حادث \* وكاللزوم الذي بين البخل  
والكرم في نحو قول من اناه زائر في صباح رمضان رمضان كريم فيفهم  
المخاطب بجملة لان من لوازم استحضار البخل استحضار الكرم (ويشمل اللزوم  
العرفي سواء كان عاما أو خاصا \* فالاول ما لم يتعين واضعه واذا أطلق العرف  
ينصرف اليه وفسره الجلال الدواني بأن يمتنع في مجرى العادة صور اللزوم  
بدون اللزوم كاللزوم الذي بين حاتم والجود وكاللزوم الذي بين الشجاعة  
والاسد في قولك هو أسد لمن قال هل زيد شجاع فان أهل العرف يفهمون  
من معنى الاسد لازما وهو الشجاعة وان كان لا لزوم عقلين تلك الجثة  
والشجاعة فيفهم المخاطب أن زيد شجاع \* والثاني ما تعين واضعه كاهل  
الشرع والمتكلمين كاللزوم الذي بين بلوغ الماء قلتين وعدم قبوله  
النجاسة فان هذا اللزوم عند أهل الشرع خاصة فاذا قيل هل ينحس هذا الماء  
اذا وقعت فيه نجاسة ولم تغيره واجب بانه يبلغ قلتين فهم المخاطب الشرعي  
عدم قبوله النجاسة وكما بين التسلسل والبطلان عند المتكلمين فاذا قيل هذا



القول يستلزم التسلسل وكان المخاطب كلا مباحثهم أنه باطل (و يشمل لزوم  
 العبادي كاللزم في التعريض كقولك لمخاطبك أما أنا فاستبحا ثاف  
 وتريد أنه خائف وكقولك لمن يطالع في كتاب أتمرأ التوراة تعريضاً  
 بأنه يهودي للقرينة العادية (والثمررة في الاختلاف أمران (الاول)  
 أن دلالة الالتزام عند المنطقيين لا تختلف لعدم توقفها على شئ وعند  
 الأصوليين والبيانين قد تختلف فيما يتوقف على القرينة فإن وجدت  
 القرينة وجدت الدلالة وإن لم توجد القرينة لا توجد الدلالة يقال السيد في  
 حاشية شرح المطالع على قوله أنا نفهم من اللفظ شيئاً في بعض الاوقات دون  
 بعض عقيب فهم المسمى مانصه فأنك اذا قلت رأيت أسداً في الحمام نفهم من  
 لفظ الاسد الرجل الشجاع بعد فهمنا منه مسماه الذي هو الحيوان المفترس  
 واذا قلت رأيت أسداً لم نفهم منه الاسماء فدلالة الاسد على الرجل  
 الشجاع ليست مطابقة ولا تضمناً لثأ حراً عن فهم المسمى فهي التزامية  
 وليس هنالزم ذهني فقد وجد الالتزام بدونه فيكون شرطاً له اه (الثاني)  
 خروج الكناية عند المنطقيين عن الدلالة والاستعمال وكذا المجاز دلالة فقط  
 لقول القطب في شرح المطالع لادلالة اللفظ اذا فهم منه المعنى بالقرينة بل  
 الدال المجموع اه وقال السيد في حاشيته اذا فهمنا من اللفظ شيئاً في وقت  
 دون وقت فلا شك أن ذلك الفهم بسبب قرينة حالية أو مقالية فلا يكون  
 ذلك اللفظ دالاً عليه اذ ليس بحيث متى أطلق فهم اه (وقيد فقط  
 لعدم خروجه استعمالا لقول القطب في شرح المطالع ان اللفظ اذا أطلق فان  
 لم يكن هنالك قرينة صارفة عن ارادة المدلول المطابق فالسابق الى الفهم من  
 الالفاظ معانيها المطابقة اما اذا قامت قرينة معينة للمراد فلا خفاء في جوازه  
 غاية ما في الباب لزوم التجوز لكنه مستفيض شائع في العلوم حتى أن أئمة  
 هذا الفن صرحوا بتجوزها في التعريفات اه (فان قيل) دلالة اللفظ على  
 معناه موقوفة على العلم بتعيين الاول للثاني ومعلوم أن ذلك التعيين لكونه  
 نسبة بينهما يتوقف علمه على فهم كل منهما فيلزم أن يتوقف فهم المعنى على

فهم المعنى فقد جاء الدور (يقال) يدفع ذلك بامر ين كل منهما يستلزم  
الاخر كما في السيل كوقى على المطول \* الاول تغاير جهتي توقف الفهمين  
بحسب الزمان وهو ان فهم المعنى في حال اطلاق اللفظ موقوف على العلم  
السابق بالتعيين ومن العلوم ان ذلك العلم السابق لا يتوقف على فهم المعنى  
في حال الاطلاق بل على فهمه في الزمان السابق فلا دور \* الثاني تغاير  
جهتي توقف الفهمين بحسب الاطلاق والتقييد وهو ان فهم المعنى من اللفظ  
موقوف على العلم بالتعيين وليس العلم به موقوف على فهم المعنى من اللفظ بل  
على فهمه مطلقا (وقوله بلا قرينة تفسير لقوله بنفسه وبهذا القيد ان في  
الوضع الحقيقي عن المجاز لان العلم بتعيينه ليس بكاف في دلالة اذ يحتاج الى  
قرينة (فان قيل) قال السعد في شرح المفتاح لم يثبت عن يوثق به القول  
بكون المجاز موضوعا وانما قالوا لا بد فيه من اعتبار نوع العلاقة وأثبتته في  
التلويح وسماه فائدة جلييلة كما في شرح عنقود الزاهر وقال في شرح  
الشمسية لانسلم ان دلالة المجاز على معناه تضمن أو التزام بل مطابقة اذا مراد  
بالوضع في الدلالات الثلاث اعم من الجزئي الشخصي كما في المفردات  
والكلى النوعي كما في المركبات والالبعيت دلالة المركبات خارجة عن  
الاقسام والمجاز موضوع بازاء معناه بالنوع كما تقرر في موضعه اه فيين  
قوليه تناف (يقال) يدفع التنافي بان مراده بنفي الوضع عنه نفيه في صورة  
دلالة ضمن الكل أو الملزوم والمراد باثباته اثباته في صورة دلالة بالاستقلال  
لكن بالوضع النوعي التأويلي وتشبيهه بوضع المركبات انما هو في كون كل  
بقاعدة كلية كما سأتى في محث الوضع النوعي التأويلي \* وأنه نفاه في شرح  
المفتاح على اصطلاح البيانيين وأثبتته في التلويح على اصطلاح الاصوليين  
قال المحقق الانبائي ويشهد لكون اصطلاح البيانيين عدم وضعه قول  
التخصيص والوضع تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه فخرج المجاز لان  
دلالة بقرينة اه

(فلغوى كالسما والارض \* وما لعرف خص وضع البعض)

\*) (كانهو

(كانهوا وعم كوضع الجمع \* كدابة والصوم (٣) وضع الشرع)  
 اختلف في وازع اللغة هل هو الله تعالى أو البشر (فالاول) قول امام  
 أهل السنة الاول أنى الحسن الاشعري وابن فورك ويسمى مذهب التوقيف  
 أى التعليم اما بالوحي أو بخلق الاصوات والحروف واسماع ذلك واحدا أو  
 جماعة من الناس أو بخلق علم ضرورى فى البعض قال الفزرى وهو الظاهر  
 وقال الامدى انه الحق واستدل لهذا القول بقوله تعالى وعلم آدم الاسماء  
 كلها فان ذلك دال على أنه تعالى الواضع دون البشر (وفى تفسير وكيع علمه  
 اسم كل شئ حتى علمه القصعة والقصبة والفسوة والفسية كما فى المزهر  
 (فان قيل) المدعى ان وازع كل الالفاظ هو الله تعالى سواء كانت اسماء أو  
 افعالا أو حروفا والدليل قاصر على الاسماء فلم يتم التقريب أعنى لم يسق  
 الدليل على وجه يستلزم المطلوب (يقال) يدفع ذلك بالتخبر برأى ان المراد  
 بالاسماء الالفاظ الشاملة للاسماء والافعال والحروف لان كلامها اسم  
 أى علامة على مسما وتخصيص الاسم ببعضها عرف طرا \* قال البيضاوى  
 لفظ الاسم بحسب الاشتقاق والعرف يعم الفعل والحرف اه (والقرينة على  
 ارادة التعميم أن الغرض من وضع الاسماء التكميل بها وافادة المعانى  
 التركيبية واستفادتها بواسطة واسطتها وهو لا يتم غالبا بدونها (وفى المزهر قال  
 الزركشى فى البحر المحيطة حكى الاستاذ أبو منصور الماترىدى امام أهل  
 السنة الثانى قولاً ان التوقيف وقع فى الابتداء على لغة واحدة وما سواها من  
 اللغات وقع التوقيف عليها بعد الطوفان من الله تعالى فى أولاد نوح حين  
 تفرقوا فى اقطار الارض \* وقدرى عن ابن عباس أول من تكلم  
 بالعربية المحض اسمعيل وأراد به عربية قريش اتي نزل بها القرآن \* وفيه  
 كان اللسان الاول الذى نزل به آدم من الجنة عربيا الى أن بعد العهد وطال  
 غمره وصار سرىانيا وهو منسوب الى ارض سورنة وهى ارض الجزيرة بها  
 كان نوح عليه السلام وقومه قبل الفرق بالعراق وكان يشاكل اللسان  
 العربى الا أنه محرف (قلت تصديقا لهذا انى قد ذهبت الى بلدة مديات

بكسر فسكون من أعمال ما ردين المحقة بولاية ديار بكر التي يقال لها آمد  
 بقرب الجزيرة فقرأت المسيحيين الذين هناك يتكلمون بالسرياني  
 فوجدته قريبا من العربي فأنامثلا نقول في العدد ثلاثة وهم يقولون ثلوثو  
 بضمت مبسوطة وفي العيد نقول عيد مبارك عليكم وهم يقولون عيد وبر يخو  
 عليخو بضم الدال ممدودة وسكون الموحدة وكسر الراء وضم الخاء ضمة  
 مبسوطة وكسر العين واما لالة اللام وضم الخاء ضمة مبسوطة) وهو كان لسان  
 جميع من في سفينة نوح الارحلا واحدا يقال له جرههم فكان لسانه لسان  
 العرب الاول فلما خرجوا من السفينة تروج ارم بن سام بعض بنات جرههم فنههم  
 صار اللسان العربي في ولده عوض أبي عاد وعييل وجائر أبي ثمودو جديس  
 وسميت عاد باسم جرههم لانه كان جدتهم من الاثم وبقى اللسان السرياني في  
 ولده ارنخشد بن سام الى ان وصل الى يشجب بن قحطان من ذريته وكان  
 باليمن فنزل هناك بنوا سمعيل فتعلم منهم بنو قحطان اللسان العربي (وقال  
 ابن دحية العرب أقسام (الاول عاربة) ويقال لهم العرب العاربة والباءة  
 أي المهالكة لانه لم يبق على وجه الارض أحد منهم وهم الخالص وهم تسع  
 قبائل من ولد ارم بن سام بن نوح وهي عاد وثمود واميم وعييل وطسم  
 وجديس وعمليق وجرهم ووبار (الثاني المتعربة) قال الجوهري في  
 الصحاح وهم الذين ليسوا بخلص وهم بنو قحطان اه وسموا بذلك لئلا يخلصهم  
 بالبادية مع العرب العاربة وتخلقهم بأخلاقهم وأول من تكلم بالعربية  
 يعرب بن قحطان اه أي أول من انعدل لسانه عن السريانية الى العربية  
 يعرب بن قحطان (الثالث المستعربة) وهم ليسوا بخلص أيضا قال ابن دحية  
 هم بنوا سمعيل وهم ولد معد بن عدنان بن ادد \* روى عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم أول من فتق لسانه بالعربية الميمنة سمعيل عليه السلام وهو ابن أربع  
 عشرة سنة \* وروى عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه أنه قال يا رسول  
 الله مالك أفصحنا ولم تخرج من بين أظهرنا قال كانت لغة اسمعيل قد درست  
 بفناء بها جبريل عليه السلام فحفظنيها أخرجه ابن عساكر في تاريخه اه

لمخصب زيادة (والثاني) قول أبي هاشم الجبائي امام المعتزلة ويسمى  
 مذهب الاصطلاح واستدل له بقوله تعالى وما أرسلنا من رسول الا بلسان  
 قومه أى لغتهم فهى سابقة على البعثة (فلو كان العلم باللغة توقيفيا بالوحي  
 كما هو الظاهر كان الوحي مقدما على العلم بها والعلم بها مقدما على الوحي فلزم  
 تقدم كل منهما على نفسه وتأخره عنها وبطلانه بين) وأجيب بأن التوقيف  
 لا يتعين أن يكون بالوحي حتى يلزم ما ذكر لجواز أن يكون بخلق علم  
 ضرورى أو بخلق الاصوات (وقال) الاستاذ أبو مححق الاسفراينى  
 ان الواضع فى البعض وهو القدر الذى وقع به التنبيه الى الاصطلاح  
 هو الله تعالى وفى الباقي محتمل للامرين (قلت) كون بعض اللفاظ  
 موضوعا بوضع الخلق كزيد وعمر ووبعضها بوضعه تعالى كاسمائه تعالى  
 ونظم القرآن الكريم لقدّم ما ذكر وبعضها محتملا كرجل العلم به يديه  
 والآية وان دلت على أن الله تعالى علم آدم الاسماء لم يكن لم تدل على  
 أنه واضعها كلها لجواز سبق وضع بعضها من الخلق كطوائف الملائكة  
 ألا ترى قولهم أتجعل فيها من يفسد فيها فقد عرفوا البعض وخاطبوا  
 به قبل خلق آدم ثم قالوا لا علم لنا الا ما علمتنا اعترافا منهم بأن ما أعجزهم  
 به لم يكن مما علمهم وتسليما لحكمته تعالى وعليه فإعجاز الملائكة بكلها  
 (وقال) القاضى أبو بكر الجيسع ممكن عقلا وليس شئ من أدلة المذهب  
 مفيد القطع فوجب التوقف (أى فى غير أسمائه تعالى ونظم القرآن  
 الكريم) (والوضع اما لغوى كالسما والارض \* أو شرعى كوضع الشارع  
 الصلاة للأفعال المخصوصة والصوم للأمساك المخصوص \* أو عرفى خاص  
 كوضع أهل المعانى الإيجاز والاطناب لمعنيهما عندهم أو عرفى عام كوضع  
 الدابة قاتها فى الأصل اسم لكل ما دب على وجه الارض من الحيوان وغلب  
 على ما ركب ويقع على المذكور كما فى القاموس وفى غيره أنه مخصوص  
 بذوات القوائم من الخيل والبغال دون الجمر لما فى تاج العروس فى المقصد  
 السادس ونصه المجاز العرفى وهو اطلاق الحقيقة على ما هجر عرفا كالدابة

للبحار اهوكا لحادثة والواقعة فان الاول في اللغة ما حدث ووجد بعد أن لم يكن  
والثاني ما وقع وتحقق ثم نقل في العرف العام الى المعنى الخاص أعني المكروه  
كما في شرح عقود الزواهر \* وقال الاصمعي أصل الورد بكسر الواو اتيان الماء  
فهو خاص ثم عم فصار اتيان كل شيء وردا والقرب بفتحات طلب الماء ليلا  
أو أن لا يكون ينكأ وبين الماء الاليلة أو اذا كان بينكما يومان فأول يوم  
تطلب فيه الماء القرب والثاني أطلق بفتحات أيضا فالقرب خاص ثم عم  
فيقال ذلك لكل طلب ومنه هو يقرب كذا بضم الراء أي يطلبه ولا يقرب  
كذا وقال الخطابي تقرب أي تطلب والاصل فيه طلب الماء ومنه ليلة  
القرب ثم اتسع فيه ف قيل فيه فلان يقرب حاجته أي يطلبها اه من المزهر  
والنفا موس وتاج العروس ملخصا

{واللفظ للمعنى بلامناسبه \* الابوضع الله فهي واجبه}  
يعني لا تشترط مناسبة اللفظ للمعنى في الوضع كما في كليات أبي البقاء واردة  
الواضع تكفي في أن تكون علة مرجحة في التخصيص الا في وضعه تعالى  
للقطع بحكمته كما في التحرير للكمال

### {مبحث الوضع الشخصي} \*

{شخصيه تعين ما دل على \* معنى بمادة كزيد وعلا}  
{فهو الذي استحضره ذوالوضع \* بشخصه منفردا في الوضع}  
{ومابه في الشيء عقل ينكص \* عن فرض شركة به شخص}  
يعني ان الوضع الشخصي تعين ما دل بمادة على المعنى كلفظ زيد للذات  
المشخصة ولفظ علا للحدث المخصوص فهو الذي استحضره الواضع بشخصه  
منفردا في الوضع (والشخص مابه يصير الشيء بحيث يمنع العقل عن فرض  
شركة) (بكسر فسكون) فيه فلا يكون الاجزئيا (والمادة هي ما يكون به الشيء  
بالفعل وفي المشتقات عبارة عن مبدأ الاشتاق وهو المصدر \* أما الهيئة  
فسيأتي بيانها في الوضع النوعي) (والمشخصات في زيد مثلا بياضه ونحافته  
ووسع عينيه الى غير ذلك من أوصافه المميزة له عن غيره) (فان قيل)



المشخصات حال التسمية بتبدل كلها شيئاً فشيئاً في نحو عشرين سنين فيلزم أن  
يصير اللفظ مجازاً عند تبدلها يقال كما يكون الوضع بتعيين الواضع اللفظ حين  
التسمية يكون بالنقل وتواتر آتى بتوارث فهم المعنى الفلاني من اللفظ الفلاني  
كما في التحرير للكمال وهو بمعنى غلبة الاستعمال كما سيأتي في الخاتمة فلا يكون  
اللفظ في حال التبدل مجازاً (والعقل على ما في التلويح القوة المميزة بين  
الاشياء الحسنة والقبیحة المدركة للعواقب فهو مقول بالتشكيل وقد ذكرت  
له معاني أخرى مواهب الرحمن على المطالب الحسان (وقوله عن فرض  
شركة أي صحة حمل مدلوله على كثيرين

(أقسامه أربعة والرابع \* في ذا نوعي آباء الواضع)

يعني ان الوضع الشخصي باعتبار الخصوص والعموم فيه والكلية والشخصية  
في المعنى ينقسم قسمه عقلية الى أربعة أقسام خاص لخاص وعام لعام وعام  
لخاص وعكسه الا ان الرابع منها لا وجود له هنا وكذا في النوعي لان الجزئي  
لا يكون مرآة للكلية (فان قيل) ان الوضع عبارة عن التعيين وهو عرض  
نسبي من مقسولة الفعل فهو جزئي لوجوده في الخارج ولا يكون الا خاصاً  
حتى في الوضع النوعي فكيف يوصف بالعموم أو الكلية (يقال) ان وصفه  
بذلك مخترج على أحد ثلاثة أوجه (الاول) أنه مجاز عقلي من قبيل نسبة  
وصف السبب الذي هو آلة ملاحظة الموضوع له الى المسبب الذي هو  
الوضع (الثاني) أنه مجاز بالاستعارة وذلك يجعل آلة الملاحظة مشبهاً به  
والوضع مشبهاً بوجه الشبه التعدد في كل وهو في آلة الملاحظة باعتبار  
الافراد وفي الوضع باعتبار التعلق بكل واحد من المشخصات ثم يستعار اسم  
المشبه به وهو كلي للشبه استعارة تصريحية كذا في حاشية السيد حافظ على  
شرح القوشى والقرينة كون الوضع عرضاً نسبياً والنكته الاختصار  
أو التنبيه على التعلق المذكور (الثالث) أنه من باب التشبيه البليغ كما  
يؤخذ من توجيه العصام كنيته حيث قال انه وضع واحد صورة حيث تحقق  
بملاحظة واحدة متعدداً عند التحقيق لانه تحقق الوضع لكل واحد وتعدد

النسبة بتعدد الطرف فكان هذا الوضع أمرا واحدا ندرج تحته أمور كالكلية

(القسم الاول من الشخصى الوضع الخاص لموضوع له خاص)

(الخاص للخاص أناك نصا \* تخيل الواضع لفظا خاصا)

(ثم تصور معنى وليضع \* ذاك لهذا مثل زيد واليسع)

(اسما وجاء كنية ولقبه \* وقد يكون علما بالقلبه)

يعنى أن يتخيل الواضع لفظا خاصا أو لفظا مخصوصة ويتصور معنى جزئيا وهو الذات مع الشخصيات ويضع ذلك اللفظ أو تلك الألفاظ لهذا المعنى كزيد فيما عين للذات المشخصة وكذا اليسع وكمحمد على إذا وضعنا لشخص واحد فكلما علم شخصي \* ومنه ما يكون علما بالقلبه كالنجم والصديق (ولما كان اللفظ من قبيل المحسوسات والمعنى من قبيل المعقولات نسب إلى الاول التخييل الذى هو ادراك المحسوس وإلى الثانى التصور الذى هو ادراك المعقول \* وقد يعبر فى جانب المعنى بالتعقل (وقوله كزيد هذا مثال ما إذا كان العلم اسما ومثال ما إذا كان كنية أبو بكر وأمثال ما إذا كان لقبا زين العابدين ومظهر الدين وبطه وأنف الناقة وقوله ولقبه بالاضافة إلى ضمير المسمى المفهوم من المقام

(متخذ المفهوم أى فى الخارج \* وان من الكل من هذا يجرى)

(كن يسمى ابنه بالاعلم \* ولم يكن رآه بعد فاعلم)

أى من هذا القسم الوضع للمعنى الجزئى المتصور بمفهوم كل من منصرفه فى الخارج كأن يتعقل الاب ابنه إذا أخبر به قبل رؤيته بانه ابن كذا فى بلدة كذا من امرأة كذا فيضع له اسما كالاعلم \* قال السمرقندى فى شرحه على الرسالة الوضعية بل لوسمى ما فى بطن امرأته باسم اه (أى فهو كذلك) فان هذا المفهوم وان كان كليا لما صرح به الخيال من أن الادراك قبل الرؤية لا يكون الاعلى وجه كل لاحتتماله للكثرة بحسب العقل الا أنه يعتبر جزئيا

لاختصاره في الخارج في واحد (وكذا اسم القبيلة الموضوع لمن وجدوا له  
سبوحا فان الموضوع له شخص واحد لوحظ بفهوم كلى مختصر فيه في الخارج  
ولا يصدق على متعدد فقوله العلم الشخصي مشخص خارجا أغلبى لا كلى

(التسم الثاني من الشخصي الوضع العام لموضوع له عام)

(العام للعام من الشخصي \* تصور المشترك الكلى)  
(ويوضع اللفظ الذي تخيلا \* لذلك كاسم الجنس كالماء على)  
(مروبه تشابه الاجزاء حصل \* أو رجل افرد على البدل)  
يعني يتخيل الواضع لفظا ويتعلق مفهوما كلياً قابلاً للشركة فيه عقلاً بأمركى  
ويضع ذلك اللفظ لهذا المعنى وبه وضع اسم الجنس وهو عند النحويين أما اسم  
جنس عين أو اسم جنس معنى (وأولهما) قسمان \* متشابه الاجزاء ويقع  
على الكثير والقليل كلفظ الماء ليعناه المخصوص المتعلق بالجهر الشفاف  
السيال المروى مثلاً وغير متشابه الاجزاء ويطلق على الفرد على سبيل البدل  
كالرجل ليعناه المخصوص المتعلق بالذكور البالغ من الانسان (وثانيهما)  
قسمان أيضاً افرادى وآحادى فالاول هو المصدر المجرد عن التاء  
ومعناه أنه يستعمل في الواحد والمتعدد بوصف الافراد والثاني هو المصدر  
المختوم بالتاء ومعناه أنه لا يستعمل الا في واحد واحد وقد ذكر اقساماً في  
قوله \* ومصدر واسم لجمع كنفر \* وقوله فانه يطلق على الفرد الخ أى عند  
المتقدمين كابن الحاجب والزمخشري لانهم قالوا انه موضوع للماهية مع قيد  
الوحدة غير المعينة ويقال لها الفرد المنتشر كرجل وفرس وانسان ورجحه  
السعد \* وقال المتأخرون كالعضد والسيد انه موضوع للماهية من حيث هي  
هي من غير أن يعتبر معها قيد الوحدة (وأورد) عليه بانه لو كان اسم الجنس  
موضوعاً للحقيقة لكان المعرف بلام العهد مجازاً في الحصة المعينة مع انه  
حقيقة (واجيب) بانه موضوع معها بوضع آخر تركيبي (تنبيه) الخلاف بين  
المتقدمين والمتأخرين في غير اسم الجنس لمعنى كالمصدر واسم الجنس لعين

تشابهت أجزاؤها أما فيهما فالقصد الماهية بالاتفاق (وهو أعم مطلقا من  
النكرة لأنه قد يكون نكرة كرجل وقد يكون معرفة كالرجل والنكرة  
لا تكون إلا اسم جنس \* وأعم من وجه من المعرفة لصدهما على الرجل  
وصدق اسم الجنس فقط على رجل وصدق المعرفة فقط على زيد وعلى  
الضماير والمهمات لأنها في كل تركيب تقع على معين لخصوص الموضوع  
له فيها (أما البينانيون) فيريدون باسم الجنس ما يكون اسما المفهوم غير  
مشخص ولا مشتمل على تعلق معنى بذات فيدخل فيه محور رجل واسد وقيام  
وقعود ونخرج عنه الأسماء المشتقة من الصفات وأسماء الزمان والمكان  
والآله وبهذا المعنى وقع في قولهم المستعاران كان اسم جنس فالاستعارة  
أصلية والاقبعية (ثم اسم الجنس بهذا المعنى يشمل علم الجنس كاسامة ولا  
يشمل الأسماء المشتقة بخلافه بالمعنى الضموي فإنه في عرف النحاة لا يشمل علم  
الجنس ويشمل الأسماء المشتقة كذا في الأطول (وعند الأصوليين اسم  
الجنس أن يريد به المسمى بالاقيد فطلق أومعه فقيد أو أشخاصه كلها فعام  
أو بعضها مميذا فعهود أو منكر افنكرة كما في التوضيح

(أما بنفس أو مساو قل لذلك \* أو بأعم منه دون الاشتراك)

(وذاك كالإنسان أي بمجده \* وضاحك والجسم دون طرده)

يعنى أن تصور المفهوم الكلي يكون أما بنفسه أو بمساويه أو بأعم منه بشرط  
أن لا يشاركه غيره في الملاحظة بذلك الأعم \* فالاول كمفهوم الإنسان اذا  
لوحظ بالحيوان الناطق ثم وضع لفظ الإنسان بازائه \* والثاني كما اذا لوحظ  
بالمكاتب أو الضاحك بالقوة \* والثالث كما اذا لوحظ بالجسمية لكن بدون  
أطراد أي بدون أن يقال مثلا كل ما يصدق عليه الجسم وضعت له لفظ  
الإنسان فالأطراد أن يضاف لفظ كل إلى الموضوع ويجعل ممتداً والوضع  
خبره كما ذكر (وبهذا يعلم أن تصور الموضوع لا يشترط أن يكون بالكنه  
بل يكفي أن يكون بوجه ما

(ومصدر واسم لجمع كنفر \* لمبدأ اشتقاق المشتق قر)

للمصدر المتمدى فعله ثلاثة معان (الاول الفعل بمعنى أصل المصدر أى  
 الحدث وهو باقاع الهيئة الموجودة كالحركات والسكنات فى الصلاة  
 والامساك عن المفطرات بياض النهار فى الصوم ويقال له المعنى المصدرى  
 وذلك كالمفعول المطلق فى مركب ضربت زيدا ضربا (الثانى الفعل بمعنى  
 الفاعلية وهو أثر مصدر المبنى للفاعل ويقال له الحاصل بمصدر المبنى  
 للفاعل ومصدر المبنى للفاعل وهو الهيئة الثابتة فى الفاعل التى بها يسمى  
 فاعلا ويرتب عليها ما يترتب ويعبر عنه أيضا بالكون فاعلا وهو عند  
 المتأريديين والسنوسى حال أى واسطة بين الوجود والمعدوم وبنو على ذلك  
 اثبات الصفات المعنوية لله تعالى وهى كونه تعالى حيا وكونه عالما الخ  
 والحال أرقى من الامر الاعتبارى لان الحال لها ثبوت فى الموصوف وفى  
 الذهن وأما الامر الاعتبارى فثبوته فى ذهن المعتبر وفى نفسه ان كان له  
 منزع فى الخارج والافى الذهن فقط مثلا الكاتبة قائمة بالكاتب وبذهن  
 متصورها وأما كون الواحد نصف الاثنين وثلاث الثلاثة وربيع الأربعة  
 وهكذا فهو ثابت فى نفسه بلا محل وفى ذهن المعتبر وكون الكريم بخيل ثابت  
 فى ذهن المعتبر فقط \* وينكر الاشعرى ثبوت الحال على الوصفية فيجعل  
 الكون عالما مثلا عبارة عن قيام العلم بالذات لصفة (الثالث الفعل بمعنى  
 المفعولية وهو أثر مصدر المبنى للمفعول ويقال له الحاصل بمصدر المبنى للمفعول  
 وهو الهيئة الثابتة فى المفعول التى بها يسمى مفعولا ويرتب عليها  
 ما يترتب ويعبر عنه بالكون مفعولا وقد يقال له مصدر المبنى للجهول  
 أو للمفعول وهو موجود خارجا (والفرق بينها باعتبار التعبير ظاهر كما هو محذور  
 وباعتبار الذات أن المعنى المصدرى حدث والحاصل بالمصدر أثر سواء كان  
 فى الفاعل أو فى المفعول \* وقد يصح ارادة كل المعانى فى مركب واحد  
 مثل الحمد لله على التوفيق فالمعنى على الاول الحمد لله على خلق الطاعة فى  
 العبد وعلى الثانى الحمد لله على كونه خالقا قدرة الطاعة أو خالقية قدرة  
 الطاعة وعلى الثالث الحمد لله على كون قدرة الطاعة مخلوقة أو مخلوقية

قدرة الطاعة (والاخير هو متعلق التكليف لا الاصل فانه حال عند  
الماتر يديه لا وجود له في الخارج اذ لو كان موجودا لكان له موقع فيكون  
له ايقاع وهكذا فيلزم التسلسل المحال كقاي التوضيح والتلويع وورد المختار  
\* وعند الاشعرية هو امر اعتباري (واطلاق المصدر على الاول حقيقة وعلى  
الاخيرين مجاز بعلاقة السببية \* وقال المحقق الفري استعمال المصدر في  
المعنى الحاصل بالمصدر استعمال الشيء في لازم معناه نقله عنه الجلي في  
حاشيته على المطول وعلى كل فالاول موضوع بهذا القسم والاخيران بالوضع  
النوعي التأويلي \* واذا كان الفعل لازما سواء كان صادرا عن فاعل أى  
موضوعا للتأثير كتحرك أولم يكن صادرا عنه بأن كان عبارة عن الانفعال  
والقبول أى موضوعا للتأثر كانه كسر واقترب واجتمع أو كان عبارة عن  
الكون المقيد كطال وقصر وحسن وقبح أو كان عبارة عن أمر عي كامتنع  
وعدم وانتفى فيكون لمصدره معنيان الاول الحدث الذي وضع لفظ المصدر  
بازائه وهو المعنى المصدرى الثانى المهمة الحاصلة بالمصدر مثلا اذا تحرك  
زيد فالمصدر التحرك فان أريده ايقاع الحالة التى تكون للتحرك في أى جزء  
من أجزاء المسافة فهو المعنى المصدرى وان أريده تلك الحالة فهو المعنى  
الحاصل بالمصدر أى التحركية (اذا علمت هذا تعلم أن من زعم أن المصدر  
خمس معان ومثل لها بالكسر والكون كاسرا والكون مكسورا والكسورية  
والمكسورية وفرق بين الكون كاسرا والكسورية وبين الكون مكسورا  
والمكسورية فقد كثرت النقطة \* مباحثة لطيفة \* اتفقت على مع الفاضل  
العلامة الاستاذ مولانا الشيخ أحمد الرفاعي من أعيان علماء الجامع الأزهر  
في سنة ألف وثلثمائة وستة ذكرتها هنا لبيان فوائدها لثبوت الحال وايضا حها  
لـ الرفاعي رفعة بالوصول \* لعلوم المنقول والمعقول  
لوتباهى مصر السماء غارا \* بعلاء باء بفخر جليل  
كيف لا وهو فى سماء المعانى \* بدر علم زاه بغير اقول  
وبه الأزهر البهى منير \* زانه زهره ذوو التحصيل



عذب لفظ يكاد يشرب لطفا \* جانسته عذوبة في النيل  
 قدر أني نظمت في البحث متنا \* فأنبرى باحثا سؤال النبيل  
 قد أراد التمرين لي فيه كيما \* يتساوى مؤلفي ومقولي  
 شكر الله سعيه وجزاه \* مثل ما قد نوى بفضل خربل  
 هكذا من يروم تخليد ذكر \* يقفني الشكر بالثناء الجميل  
 وذلك أنه اطلع على منظومتي نتيجة الآداب وشرحها كمال المحاضرة \* في  
 آداب البحث والمناظرة \* بمنزل علامة الانام بالطباق \* وشيخ الاسلام  
 بالاستحقاق \* حضرة مولانا الشيخ محمد الانبائي فرأها على ما جبل عليه  
 من المكارم بعين الرضا \* وأظهر ذلك للحاضرين بلا سبق اقتضا \* فتنزل  
 لطفامنه الى مباحثتي فيها \* تمرينالي على البحث ليتطابق مؤلفي ومقولي  
 بتساويهم - ما \* فسألني عن مسائل لفظية ومعنوية \* شكر الله سعيه على هذه  
 النية (المسئلة الاولى) اني قلت في بيان المنع  
 المنع في المقدمات قد عهد \* أي طلب الدليل ان اذا ما وجد  
 الى أن قلت

مجردا عن سند أو مع سند \* وهو الذي عليه في المنع استند  
 ان كان بالجواز أو قطعيا \* أو مظهرا لفظا حليا  
 فأول لم لا يجوز كون ذا \* كذا وان كيف وهو هكذا  
 وثالث لو كان ذا كذا التم \* مقالته بل ذا كذا وهو الاتم  
 (فقال) الاستاذ لم قلت حليا ولم تقل الحل كما هو مذكور في كتب البحث  
 (فقلت) ان السند ما يستند عليه السائل في المنع على أنه مقول منعه سواء  
 كان كذلك في الواقع أو في زعم المستدبه والحل هو بيان منشا الغلط وهذا  
 قد يوثق به بعد المنع نحو صغرى دليلك ممنوعة وانما تكون مسلمة لو كان معنى  
 اللفظ الغلاني منها كذا لكنه ليس كذلك بل معناه كذا فالحل في هذه  
 الصورة يكون سند المنع وعن صريح بتسميته سند العلامة الكلبوي في

في آدابه حيث قال مانصه وهو أي السند في المشهور على ثلاثة أنحاء الأول لم  
 لا يجوز أن يكون كذا الثاني إنما يلزم هذا أن لو كان كذا وهو ممنوع  
 الثالث كيف والامر كذا وقال شارحه حسن باشا زاده قال في الحواشي  
 الخليلية ذكر هذه الثلاثة أكثر استعمالا وأشهر ورودا في مواضع  
 الاستعمالات والافتقار يورد السند في صورة الدليل اه (وقد يوثق بالحل بعد  
 النقض الاجالي نحو دليلك منقوض بخلاف الحكم عنه في المادة الفلانية مع  
 كونه مقتضيا له فيها وإنما يكون شاملا له فيها لو كان ما فهم من كذا هو  
 كذا لكنه ليس كذلك ففي هذه الصورة لا يسمى سندا فلاجل التمييز بينهما  
 قلت السند الحلّي نسبة للحل \* على أن الحل فيه خمسة أقوال حكاهما  
 الآمدي على الولدية رابعها ما ذهب اليه مصمّم الدين اللاري من أن  
 الحل لا يقع الا بعد النقض خامسها ما ذهب اليه السنان الكنجي أن  
 الحل شاع وكثر استعماله عند الأصوليين في تعيين موضع الغلط وهو وان  
 كان نوعا من المنع لكن لنوع خصوصية قد يدكر في مقابلة المنع ولا  
 يقصد بالحل طلب الدليل كما هو الظاهر من المنع بل يقصد أن ما ذكرته  
 غلط منشؤه فهم ذامن كذا وإيس الامر كذلك ولولا ذلك لما وقعت في الغلط  
 اه ومثله ما في الولدية ونصها والحل بيان منشأ الغلط وأكثر وقوع الحل  
 بعد النقض الاجالي فهو صريح في وقوعه بعد النقض الاجالي وغيره فلولم  
 أقل السند الحلّي وقلت الحل لما فهم ذلك من لا يعرف الامذهب اللاري  
 (فقال) الاستاذ لا يقوى المنع الا السند المساوي (فقرأت) له من المنظومة  
 ثم المساوي للنقيض والاخص \* ونفسه بقوة المنع تخص  
 في واقع أما الاعم مطلقا \* فذاك في زعم الذي به اتقى  
 ومثله الاعم من وجه كذا \* مبين بها استناد سندا  
 (فقال) هل بينت الامثلة في الشرح بالا بضح (فقلت) نعم وهنّا انتهى  
 البحث في هذه المسئلة التي هي عبارة عن السؤال الاستفساري وجوابه  
 (المسئلة الثانية)

رأى قولى فى الشرح (فان قيل) الممكنات لابد لها من علة (فاعلية) فان  
 جعلت ذات البارى تعالى أوصفة من صفاته العلى لزم القول بالايجاب وقدم  
 العالم قدما زمانيا لان العلة لا تفارق المعلول (لما بينهما من التضائيف  
 كالآتية والبنوة) وان جعلت تعلق القدرة التخيىزى الحادث كما هو رأى  
 الاشعرية أو تعلق التكوين المعبر عنه بالايقاع والايجاد الحادث كما هو رأى  
 المتأثرية يحتاج الى مرجح اذا الحادث لا يصلح للعلة لمثله بدون مرجح وهذا  
 المرجح ان كان حادثا تنقل الكلام اليه ويلزم التسلسل فى المبرجات وان  
 كان قديما لزم القول بالايجاب (يقال) المرجح هو الاختيار للبارى تعالى  
 وقد أوضحت فى المطالب الحسان فى أمور الدين وشعب الايمان وحاشيتها  
 مواهب الرحمن بأنه تعلق القدرة وتعلق الارادة القديمين الصلوحيين  
 فهو ذاتى للبارى تعالى وقديم الا انه حال أى واسطة بين الوجود والمعدم  
 وامتناع انفسك العلة عن المعلول خاص بالوجوديات كما فى التسليم  
 للعلامة السعد ومن هنا يتضح اضطرار أهل السنة الى القول بالاحوال أه  
 (فقال) الاستاذ لم قلت القديمين الصلوحيين مع أنه نعت لتعلق وتعلق  
 المرفوعين فالصواب القديمان الصلوحيان (فقلت) انه نعت مقطوع  
 بتقدير أعنى على حد قول خزنق بنت هفان القيسية

لا يبعدن قومي الذين همو \* سم العداة وآفة الجزر

النازليين بكل معترك \* والطيبون معاقد الأزر

فالنازليين منصوب بالياء بفعل محذوف تقديره أمدح أو أعنى والثانى  
 مرفوع بالواو خبر مبتدأ محذوف تقديره هم يعود على قومي أى وهم الطيبون  
 فيكونان مقطوعين من قومي للمدح وانما حكم بالقطع فى الثانى مع أنه  
 مرفوع كما منعوت لقطع النازليين قبله والعرب اذا رجعت عن شئ لم تعد  
 اليه أه من خزنة الادب بشرح شواهد الرضى للبغدادى ملخصا من مادة  
 من طراز المجالس للخفاجى (والنكتة الاشارة الى ان للقدرة والارادة  
 تلبقات غير ما ذكر ولو وصل النعت لربما يتوهم انه لبيان الواقع وبالغناية

يحصل التنبيه للإشارة المذكورة

(المسئلة الثالثة)

(قال) الاستاذ لم ينض أحد من المتكلمين على أن الاختيار ذاقى للبارى تعالى  
(قلت) بلى قد نص العلامة الامير في حاشيته على عبد السلام بأن الاختيار  
مرجح للحادث وذاتى ونصه قالوا (أى الحكماء) لو كان (أى العالم) حادثا  
لاحتاج لموجب يخصصه بوقت حدوثه دون غيره وذلك الموجب ليس مجرد  
الصانع اذ لو كفى علة لزم مصاحبة المعلول فيلزمكم القدم فتعين أن الموجب  
أمر آخر فاما قديم فيتم مطلوبنا أو حادث فيحتاج أيضا لموجب وهكذا (قلنا)  
ضلال جاءكم من نفي الاختيار الذى هو المرجح فى كل حادث ور بلى يخلق  
ما يشاء ويختار لا يستل عما يفعل وتتره عن ضيق التأثير بالتعليل او بالطبع  
(والاختيار ذاقى لا يحتاج لموجب اه) وفى التلويح للعلامة السعد (فان قيل)  
الممكن لا بدله من علة يجب وجوده عند وجودها وعدمه عند عدمها فهو  
بالنظر الى وجود العلة واجب بالغير وبالنظر الى عدمها متع بالغير وبالنظر  
الى كون اثر القدرة فيه صحة الفعل والترك ممكن بالذات وذلك واضح من  
ملاحظة مفهوم الممكن وهو ما لا يكون وجوده ولا عدمه من ذاته وليست  
هى الاختيار لانه اما قديم او حادث فلو كان هو العلة لزم على الاول قدم  
الحوادث وهو باطل وعلى الثانى احتياجه لاختيار فان عاد الى الاول لزم  
الدور وان لم ينته لزم تسلسل الاختيارات ووجود العالم من غير علة المستلزم  
لترجح احد الامرين المتساويين بلا مرجح وهو باطل (يقال) اذ ادخل  
فى العلة التامة لوجود الحوادث الايقاع الذى هو تعلق التكوين عند  
الماتريديه بالاختيار لا يلزم قدم الحوادث المستندة اليه لان الايقاع  
لا يستند الى الواجب بطريق الايجاب لعدم وجوده اذ هو من الاحوال (أى  
الكون مكنونا) والحال لا يجب ثبوته عند تحقق علته التامة فان التلازم بين  
العلة والمعلول انما هو فيما اذا كان المعلول من الوجوديات لا الاحوال  
ولا يلزم وجود الحوادث من غير علة لكون الايقاع ثابتا وواقعا بالاختيار

من الواجب تعالى أى وقت كان من غير تعليل اه ملخصا من فصل لا بد  
 للأمور به من الحسن بزيادة من نظم الفرائد للعلامة شيخ زاده (فقال) الاستاذ  
 لو كان الاختيار ذاتيا لكان وجوديا (فقلت) له انه حال أى واسطة بين  
 الموجود والمعدوم وقد صرح بذلك العلامة السعدى التلويح والاحوال ثابتة  
 ومنها ما هو ذاتى قديم وعلى ذلك درج السنوسى فاثبت الصفات المعنوية  
 لله تعالى (فقال) الاستاذ الحال محال والذى يسمى بالحال هو امر اعتبارى  
 (فقلت) له ان الاشعرى قد ذهب الى كون الحال محالا أما الماتر يديه  
 وبعض الاشعرية فقد ذهبوا الى ثبوتها (وبين الامر الاعتبارى والحال  
 فرق بينه العلامة الامير فى حاشيته على شرح عبد السلام على الجوهرية حيث  
 قال يقول شيخنا الاعتبار قسمان بحث لا ثبوت له الا فى الذهن كاعتبار  
 الكريم بخيلا وما له ثبوت فى نفسه وان لم يصل للوجود المصحح للرؤية  
 كالوجود والاثوة والعالمية فقلت له هذا قول بالواسطة فاجاب بأن ثبوت  
 الحال المحال أقوى من ثبوت الاعتبار فان الحال على القول به له ثبوت فى  
 نفسه وثبوت فى المحل والاعتبار له ثبوت فى نفسه دون المحل ولذلك صرح  
 اتصافه تعالى بالحوادث الاعتبارية كالتخلق والرزق مع أن ذاته تعالى  
 لا تكون محلا للحوادث وفيه أنه لا يعقل ثبوت صفة الا فى موصوف مع أنه  
 لا يخرج عن الواسطة فى الجملة اه بحروفه (قلت) توضيح الحال فى كلام الشيخ  
 أن الصغير اذا شرع فى تعلم الكتابة مثلا وحرك أصابعه على الوجه المخصوص  
 فذلك الحدث يسمى الكتابة وهو المعنى المصدرى \* وما يحصل منه من الاثر  
 الخارجى هو الحاصل بالمصدر والمكتوبة والكون مكتوبا ومصدر المبنى  
 للجهول ومصدر المبنى للفعول \* ويقوم بالصبي وصف وهو الكاتبة  
 والكون كاتبا ومصدر المبنى للفاعل (ومن صرح بهما السعدى المطول  
 حيث قال على قول من قال الدلالة فهم المعنى من اللفظ اعترض على ذلك  
 بأن الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر من المبنى للفاعل  
 أعنى الفاهمية فهى صفة السامع وان كان بمعنى المصدر من المبنى للفعول

اعنى المفهومية فهو صفة المعنى الخ (وهما يرشدا الى ثبوت هذا الوصف انه ينشأ  
عن تكرره في الصبي ملكة الكتابة أى الكيفية الزاخرة في نفسه التى  
بها يقتدر على الكتابة فالوصف المذكور قائم بالصبي بدليل اثره وله ثبوت  
في ذهن ملاحظه بخلاف الامر الاعتبارى فانه لا يتصف به شئ (ومن ثمة  
انكر العلامة الامير كون الخلق ونحوه من صفات الافعال امر اعتبارى  
ووصفا للمبارى تعالى فقال لا يعقل ثبوت الصفة الا فى موصوف (فان قيل)  
حصول الملكة للصبي ليس هو من تكرر قيام الوصف به أعنى الكتابة بل  
من العلم بالكتابة أى من انتقاش نفسه بصور الحروف (يقال) لو كان  
كذلك لاقتدر على الكتابة بمجرد حفظ صور الحروف مع انه ليس كذلك  
فان الصبي يحفظ الحروف بحيث يصير عيها عن بعضها بالنظر ولا يعرف  
الكتابة ثم ترسم له الحروف بقلم الرصاص ويكتب عليها حتى يقوم به وصف  
الكتابة وبالتكرار تنشأ له الملكة وهنا انتهى البحث فى هذه المسئلة  
(المسئلة الرابعة)

(قال) الاستاذ كيف سميت تعلق الارادة والقدرة اختيارا ولم تسبق اليه  
(فقلت) يؤخذ ذلك من بيان علماء الكلام الاختيار والىك نصوص  
الماتريدية والاشعرية فى ذلك قال الاخفشوى فى مفاتيح التحقيق  
الاختيار لله تعالى عند أهل السنة هو صحة الفعل والترك أعنى لا يكون شئ  
من طرفى الفعل والترك واجبا على الفاعل لذاته ولا لامر خارج عنه اه  
(وفى تقريرات الاجهورى على الباجورى على الجوهرية الاختيار لله تعالى  
كونه ان شاء فعل وان شاء ترك ومحصله ان الاختيار هو التمكن من الفعل  
والترك اه \* وقال الامير على عبدالسلام على الجوهرية حقيقة تستلزم  
استواء الامور بالنسبة اليه تعالى بحيث لا غرض بيعته لاحد هادون الباقي  
اه (قلت) الذى يستلزم استواء الامور اليه تعالى هو كونه ان شاء فعل وان  
شاء ترك \* وقال السنوسى فى شرح الصغرى الفاعل بالاختيار هو الذى  
يتأق منه الفعل والترك اه \* وفى التلويح للعلامة السعد التفتازانى

لامعنى للاختيارى<sup>١</sup> الا ما يتمكن فيه من الفعل والتترك وفيه ايضا والحاصل  
 أن معنى الاختيار استواء الطرفين بالنظر الى القدرة ووجوب أحدهما  
 بحسب الارادة لا ينافى ذلك اهـ وفى المواقف القادر من ان شاء فعل وان  
 لم يشأ لم يفعل وفيها وفى شرحها (لا يقال) اذا تعلقت الارادة لذاتها باحد  
 جانبي الفعل فى وقت معين وعلى وجه مخصوص فيجب ذلك الجانب فى  
 ذلك الوقت على ذلك الوجه ويمتنع الجانب الاخر وحينئذ فيلزم  
 الايجاب وسلب الاختيار (لانا نقول) وجوب الشئ بالاختيار لا ينافى  
 الاختيار بل يحققه لانه فرعاه (قلت) فهذا امر ينع فى المغايرة بين الاختيار  
 والارادة وان الاختيار اصل أى متقدم تعقلا لاستواء الامر من فيه  
 والتخصيص بالارادة فرعاه أى متأخر عنه تعقلا بضالعين احده  
 المستويين (وكونه له أن يفعل وأن لا يفعل هو تعلق القدرة وتعلق الارادة  
 الصلوحان القديمان بالامكنات المتقابلات فان تعلقهما بهاء على  
 السواء لاعلى التعيين فى جانب مخصوص فان هذا من وظيفة تعلق الارادة  
 التمييزى القديم وتعلق القدرة التمييزى الحادث (تذييل) لا يوضح  
 الحال زيادة على ما تقدم بطلب بعض الاخوان قد حدد الانسان بانه حيوان  
 ناطق أى مدرك سواء قيل للكليات أو كثيرا والاول جنس والثانى فصل  
 وكل منهما ذاتى للانسان ومن البديهي أن المشتق يؤذن بشئ ما منه  
 الاشتقاق لموصوفه وهو هنا الادراك وهو صفة معنى للانسان حتى فى حالة نومه  
 لما انه ذاتى لا يفارقه واذا سمع مثلا قولنا المفهوم اما موجود أو معدوم أو  
 واسطة وأدرك معنى ذلك فقد ثبت له فى هذه الحالة صفة الكون مدركا الذى  
 هو حال زيادة على الادراك الذاتى وقس على ذلك النحل الذى هو خاصة  
 للانسان والنحل بالفعل الذى به الكون ضاحكا وكذلك القدرة هى صفة  
 معنى للانسان مادام موجودا وفى حال فعل شئ ثبت له القادرية بزيادة على  
 القدرة<sup>٣</sup> (ومعنى كون القادرية مثلا واسطة بين الموجود والمعدوم انها لم ترتق  
 الى درجة صفة القدرة فى الوجود حتى توصف بالوجود ولم تخط الى درجة

بما ذكره تبيين ان علته الحال اذا كانت كيفية قد تفرج جديد ون الحال بخلاف ما اذا كانت فعلا كالضرر وب الضاربة

الانتفاء حتى توصف بالعدم الا انها ثابتة للفرق بين حالي التلبس بالوصف  
بالفعل وبعده وما ينشأ عنها في حق الحادث من الملكية كما تقدم وبالجمله  
فالحال هي ما يحصل حين التلبس بالشئ بالفعل ومن شدة الظهور الخفاء  
(وابتات الصفات المعنوية لله تعالى انما هو بالقياس على ثبوتها في الحادث  
والقياس التمثيلي بالحق الباري تعالى بخلقه في عالم يرد فيه نص ولا يلزم من  
اللاحاق فيه نقص قد استدل به علماء الكلام كما في شرح بدء الامالي على قوله  
وما للمعدوم مرثيا وشيئا \* لفقه لاح في بمن الهلال

كما أوضحت في مواهب الرحمن ٧٤ ولنعد الى ما نحن بصده فنقول (ومثال  
اسم الجمع نفر ورهط) والفرق بينه وبين اسم الجنس الجهي وهو ما يفرق  
بينه وبين واحده بالتاء غالبا كتمر وتمره وقل نحو عرب وعربي أن اسم  
الجمع لا يقع على أقل من ثلاث ولا مفرد له من لفظه \* واسم الجنس الجهي  
ذو التاء للواحد والمجرد للجماعة الا في لفظ كم عو كما \* فذو التاء للجماعة  
والمجرد للواحد (وقوله لمبد الاشتقاق الخ أي لما صرح به حفيد العصام من  
أن الواضع قال وضعت مادة المشتق للدلالة على مبد الاشتقاق اه  
(وعلم الجنس وعند العضد \* من أول واسم المصدر زرد)

علم الجنس هو الموضوع للحقيقة المتحددة في الذهن (والفرق بينه وبين اسم  
الجنس عند من يقول بوضعه للماهية مع قيد الوحدة أن اطلاق اسم الجنس  
على الواحد على أصل وضعه بخلاف علم الجنس فانه موضوع للحقيقة المتحددة  
في الذهن فاذا أطلقت على الواحد فأنما أردت الحقيقة ولزم من إطلاقه على  
الحقيقة باعتبار تعدد الوجودات تعدد ضمنا (وأما من يقول بوضعه للماهية من  
حيث هي هي فعنده كل من اسم الجنس وعلمه موضوع للحقيقة المتحددة في  
الذهن وانما افترقا من حيث أن علم الجنس يدل بجوهره على كون تلك  
الحقيقة معلومة للمخاطب معهودة عنده كما أن الاعلام الشخصية تدل  
بجوهرها على كون الاشخاص معهودة له \* وأما اسم الجنس فلا يدل  
على ذلك بجوهره بل بالآلة أي آلة التعريف ان وجدت كذا قالوا



(لكن المفهوم من التفسير الكبير في بيان التعوذ أن اسم الجنس موضوع  
للماهية وعلم الجنس موضوع لأفرادها على سبيل الاشتراك اللفظي حيث  
قال إذا قال الواضع وضعت لفظ اسامة لافادة ذات كل واحد من أشخاص  
الاسد بعينها من حيث هي على سبيل الاشتراك اللفظي كان ذلك علم  
الجنس وإذا قال وضعت لفظ الاسد لافادة الماهية التي هي القدر المشترك  
بين هذه الاشخاص فقط من غير أن يكون فيها دلالة على الشخص المعين  
كان هذا اسم الجنس اه من كشف اصطلاحات الفنون لمختصا (واغما  
كان علم الجنس موضوعا بالوضع العام لموضوع له عام لان التعيين الذي  
فيه لم يبلغه الى حد الشخص المانع من فرض الشركة فيه أى صحة حمل مدلوله  
على كثيرين ولذا كان كايما) وذهب العضد الى أنه موضوع بالوضع  
الخاص لموضوع له خاص \* قال الفاضل الصبان في توجيه ذلك ان وضع  
علم الجنس لمدلوله من حيث هو مشخص ذهنا لا من حيث هو عام كاي  
حتى يكون من الوضع العام لموضوع له عام ولا بوجه كلي حتى يكون من  
الوضع العام لموضوع له خاص اه \* وفي ابن عقيل على الالفية ما نصه  
وعلم الجنس كعلم الشخص في حكمه اللفظي فتقول هذا أسامة مقبلا فتمنه  
من الصرف وتأتي بالحال بعده ولا تدخل عليه الالف واللام فلا تقول هذا  
الاسامة وحكم علم الجنس في المعنى كحكم النكرة من جهة أنه لا يخص  
واحد ابينه فكل أسد يصدق عليه أسامة اه فعلى هذا يكون القاضي  
العضد والمحقق الصبان ناظرين الى حكمه في اللفظ وغيرهما ناظرين الى حكمه  
في المعنى ولكل وجهة \* ووقوله واسما المصدر أى كالتبأت في قوله تعالى والله  
أنبتكم من الارض نباتا وكالعبدة بمعنى الاعتبار وكذا الخير والطيرة على  
القول بأنهما اسماء مصدر وكذا على القول بأنهما مصدران لا ثالث لهما  
(ومنه أسماء حروف للهما \* وقيل وضعها من الثالث ج)

اسماء حروف للهما موضوعة بهذا القسم لمفهومات كلمة صادقة على متعدد  
يرشدك اليه قول الصرفين كل واو متحركة مفتوح ما قبلها تقلب ألفا وكل

واو وقعت رابعة فصاعد اولم يضم ما قبلها تقلب باء ووقولهم كل همزة مساكنة  
بعد همزة متحركة تقلب بما يجانس حركة ما قبلها (فان قيل) ان تعدد اللفظ  
بتعدد التلفظ لا يعتبر عندهم فكيف يكون ما يطلق عليه اسماء حروف  
التهجي متعددا حتى يقال انها موضوعات لمفهومات كلمة الخ (يقال) انما  
اعتبر تعددها لانه ذاتي بتعدد وقوعها في الكلمات مساكنة ومتحركة والتعدد  
الذي لا يعتبر هو الاعتباري (وقيل وضعها بالقسم الثالث أي الوضع العام  
لموضوع له خاص وذلك لان حرف و مثلا موضوع لكل فرد من الشخصات  
الملاحظة بتصور مفهوم الواو المطلق دفعة واحدة سواء كان ذلك الفرد  
متحركاً او ساكناً

(والعلم ان كان بمعنى الملكية \* أودر كه القواعد المشتركة)  
(فوضعه بالثان أما ان جعل \* مسائلًا مخصوصة فقد عقل)  
(بأول ووضعه بالثان ان \* تكن لقد رذی اشتراك فاستين)  
درك يفتح فسكون أي ادراك يعني ان اسماء العلوم كالصرف والنحو ان كانت  
بمعنى الملكية الحاصلة من التصديقات بالمسائل او ادراكاتها أي  
التصديقات بها فهي موضوعات بهذا القسم لان التصديقات او الملكات  
المتعلقة بمسائل مخصوصة ليست بشخص واحد بل كل منهما كالصديق  
على افراد متعددة ضرورة أن التصديقات او الملكات القائمة بنفس زيد غير  
القائمة بنفس عمرو وب نفس بكر فاسم العلم موضوع للنوع المشترك بين تلك  
الخصوصيات واما وضعه لكل من تلك الخصوصيات بوضع عام فلا حاجة  
تدعوا اليه اذ لا ينكر اطلاقه على ذلك النوع ولو باعتبار التحقق في ضمن  
الفرد فحينئذ تكون اسماء العلوم من أعلام الاجناس وعلم الجنس  
موضوع بالوضع العام لموضوع له عام (وان كانت بمعنى المسائل فان جعلت  
عبارة عن جميع التي استخرجت الى الفعل ودقنت والتي بقيت بالقوة  
ولم تدقن كما هو رأي الاكثر فهي أعلام أشخاص لان جميع المسائل  
المخصوصة لشخص واحد لا يمكن أن يصدق على متعدد وان كانت

التصديقات المتعلقة بها القائمة بالاذهان المتعددة متعددة وحيث فوضها  
 بالوضع الخاص لموضوع له خاص (فان قيل) ان الشخصي لا يحد ومثل  
 هذا يحد بأن يقال مثلاً فهو علم يبحث فيه عن أحوال الكلام (يقال) المراد  
 من قولهم الشخصي لا يحد أى بالتحديد الحقيقي لانه يكون بالكليات  
 والكلية لا يفيد الجزئية ولان الشخصي لا يمكن معرفته الا بالاشارة ونحوها  
 وكذا الشخصي العرفي لا يحد لا متناع معرفة حقيقة الا بالاشارة ونحوها  
 وأما اذا قصد التمييز بالتعريف الرسمي فهو ممكن فان الاعراض تنتهي  
 وتبلغ بواسطة الشخصيات حد لا يمكن تعددها لا بتعدد محالها \* وان جعلت  
 عبارة عن القدر المشترك بينها المصادق على كل منها سواء كانت بذهن  
 زيد أو بذهن عمرو فتكون من أعلام الاجناس فوضها بالوضع العام  
 لموضوع له عام والقدر المشترك في علم النحو مثلاً ما تعصم مراعاته اللسان عن  
 الخطأ في الاعراب \* وفي علم الحكمة ما يفيد كمال النفس الانسانية  
 في جانبي العلم والعمل \* وفي علم الوضع ما يحصل به معرفة اصل الحقائق  
 والمجازات وقس على ذلك

### (القسم الثالث من الشخصي الوضع العام لموضوع له خاص)

(وثالث الاقسام وضع ٤٤ \* لما الى الخصوص شخصياتي)  
 (أى بتصور الكلى به \* جزئيه ملاحظا فتيه)  
 (ووضع لفظ متخيل لما \* شخص من جزئى كلى سما)  
 (به يفاد الفرد مثل ذاولا \* تعيين الا بالقرينة اعتقلا)  
 (حيث استوت نسبة وضع اللفظ \* الى الشخصيات في ذا اللفظ)  
 ينبنى بالبناء للجهول وجزئيه ملاحظا مبتدا وخبر ووضع بالجزع عطف على  
 بتصور ومتخيل بصيغة اسم المفعول وشخص بتشديد الحاء المكسورة مبنيا  
 للجهول وجزئى مضاف وكلى مضاف اليه والشخصيات بفتح الحاء واللفظ  
 مصدر لحظ بمعنى لاحظ يعنى أن الوضع العام لموضوع له خاص يكون بأن

يتخيل الواضع لفظاو يتصور مفهوما كما يشتري كاشترا كما معنو يابين  
 مشخصات ملحوظة اجالا بذلك الكلى ثم يضع ذلك اللفظ لكل واحد منها  
 بخصوصه دفعة واحدة فيفهم فرد منها لا ذلك الكلى لان تصوره انما كان  
 وسلية لوضع اللفظ للافراد فقط لكن لاستواء نسبة وضعه لكل واحد منها  
 صار مبهما ولا يتعين ذلك الفرد بدون قرينة وبه وضع اسم الاشارة أى  
 ما يصدق عليه هذا اللفظ وهو ما وضع لمشار اليه به وزيادة به لئلا يدخل  
 لفظ المشار اليه كما فى الرضى والمراد بالاشارة الحسية أى بالجراحة ان كان  
 مشاهدا او الا فيكون مجازا (وذلك مثل هذا فانه وضع لكل فرد مشار اليه  
 باشارة حسية كالاصبع دفعة واحدة بتصور امر كلى يشمل تلك الافراد  
 اجالا وهو المذكر المشار اليه الخ فالكل لى موضوعا له فاذا قبل هذا اراد  
 فرد من افراد ذلك الكلى كزيد فانه معنى لهذا الا انه اسم مبهم عند السامع  
 اذ ليس أحد الافراد را حيا فى الفهم بالقياس الى ما عدا ه منها لاستواء  
 جميعها فى كونها موضوعا لها والقريينة التى عينته الاشارة المخصوصة  
 المتعلقة به وبهذا أمكن تعدد معنى فى لفظ واحد من غير تعدد أوضاع  
 (فان قيل) الاشارة أخذت فى تعريف الاشارة أى فى قوله لمشار اليه فهو  
 دور (يقال) الاشارة فى التعريف لغوية وفى المعرف اصطلاحية فلا دور  
 \* وعلى تسليم اتحادهما فلا مانع من جواز معرفة ذلك الجزء بالضرورة أو  
 بشئ آخر فلا دور قاله الدمامينى (تنبيه) كون الاشارة الحسية بالجراحة  
 هذا فى كلام المخلوقين أما فى كلامه تعالى فهى مجاز سواء كانت الاشارة  
 الى المبصر أو غيره لثغره تعالى عن الاشارة بالجوارح وكذا استعماله فى غير  
 المحسوس ويحتاج الى تأويلين تنزله منزلة المحسوس ثم تنزله منزلة  
 المشاهد \* وفى المحسوس الغير المشاهد يحتاج الى تأويل واحد وهو تنزله  
 منزلة المشاهد (واذا استعمل مع اللام يكون للبعيد عينا كان أو معنى  
 فيحتاج الى تقدم ذكره فلا قول نحو استضافنى رجل فاكرمته ذلك الرجل  
 \* ومنه الم ذلك الكتاب الا أن بعده (بضم الباء) كناية عن عظم شرفه

وارتفاع شأنه والثاني نحو قال لي رجل كذا فسر في ذلك القول وهو مجاز  
بطريق الاستعارة (فان قيل) قد يكون المعنى المتقدم على اسم الإشارة  
حاضرا بالتلفظ وهو غير بعيد فكيف يستعمل بذلك (يقال) لان المعنى  
غير مدرك بالحس فكأنه بعد أولئك كالتحويل

(ومنه مضمرك أنت أو أنا \* وهكذا الموصول كالذي دنا)

(وحق جملة به توصل أن \* يعلمها السامع قبل ما اقترن)

المضممر ما وضع لتكلم به مثل أنا أو مخاطب به نحو أنت أو غائب تقدم ذكره  
لفظا أو معنى أو حكما كهو \* وزيادة قوله به لئلا يدخل لفظ المتكلم والمخاطب  
كفاي الرضى ولا بد من قرينة معنوية تعين المراد من تلك الافراد وستأتى  
\* ففي أنا مثلا تخيل الواضع لفظ أنا وتصوره مفهوم المتكلم الواحد وجعله  
ألفاظا ملاحظة لأفراده اجمالا ووضع لفظ أنا بازاء كل واحد من تلك الافراد  
بخصوصه دفعة واحدة فاطلاق أنا على جزئي مخصوص حقيقة اذ هو معناه  
والقرينة المعينة له كونه يحكى عن نفسه فلا يقال أنا أو يراد به المفهوم الكلّي  
أعني مفهوم المتكلم الواحد (والموصول) هو ما لا بد في صيرورته جزأ تاما من  
الكلام من جملة تردفه من الجمل التي تقع صفة تسمى صلة الموصول ومن ضمير  
يرجع اليه يسمى عائده كالذي والتي ومن وما وأيهم فكل واحد منها  
موضوع للجزئيات المندرجة تحت قول الواضع كل مبهم عند السامع يتعين  
بالإشارة اليه بنسبة مضمون جملة خبر به اليه وضعت له الذي أو التي إلى  
آخره \* وجوه الجملة كالبتداء والخبر والفاعل والمفعول فان الجزء يشملها  
بخلاف الركن فلا يشمل الفضلات فالبتداء كما في قوله

غض ما استطعت فالكرم الذي \* يألف الحلم ان جفاه بذى

بتشديد ياء الذي وبذى والخبر كما في قوله \* أنا الذي سمعتني أمي حيدره \*

والفاعل كما في قول كعب بن زهير

مهلا هداك الذي أعطاك نافلة \* سقر أن فيه اموا عيظ وتفصيل

والمفعول كما في قول الشاعر

وكنت اذا أرسلت طرفك رائدا \* لقلبك يوما أتعبتك المناظر  
 رأيت الذي لا كاسه أنت قادر \* علمه ولا عن بعضه أنت صابر  
 وقوله بنسبة مضمون جملة خبرية اليه أى معلومة للمخاطب قبل اقترانه بها  
 اذهى القرينة المعينة للجزئى الذى هو معنى الموصول علما جزئيا ان كان  
 الموصول معهودا كقوله تعالى واذ تقول للذى أنعم الله عليه وكقول الشاعر  
 ألا أيها القلب الذى قاده الهوى \* أفق لا أقر الله عينك من قلب  
 أو معلومة له علما كليان كان الموصول جنسا كقول الشاعر  
 فيسى اذا أبني ليهدم صالحى \* وليس الذى يبنى كمن شأنه الهدم  
 أو مبهمه ان كان الموصول مقصودا به التعظيم أو التهويل كقول الشاعر  
 فان أستطع أغلب وان غلب الهوى \* فمثل الذى لا قبث يغلب صاحبه  
 (وان لكلى نحوذا يشار \* فهو مجاز مرسل أو مستعار)  
 (كذا الضميران لكلى ورد \* أو هو جزئى اضافى بعد)  
 (ومثله الموصول نحو والجسم \* أى الذى مفهومه الجنس اسم)  
 يعنى أن اسم الإشارة حقه أن يشار به الى امر جزئى فاذا اشير بنحو هذا الى امر  
 كلى مذكور نحو مفهوم الحيوان هذا جنس فيحمل على المجاز المرسل بعلاقة  
 الجزئية والاستعارة بجامع كمال التميز فى كل ويدعى ان المشبه فرد من أفراد  
 المشبه به ويستعار لفظ المشبه به للمشبه استعارة تصريحية أصلية ويستعمل  
 فيه هذا (ولا يتأتى هنا تصويرها بتعبية على مذهب معرب الرسالة الفارسية  
 لانه لو قيل شبه المعقول بمفهوم المحسوس فى كمال التميز فلا يصح أن يقال  
 فسرى التشبيه من الكلمات الى الجزئيات واستعير لفظ هذا من مشاهد  
 مشار اليه جزئى لجزئى معقول كامل التميز لان فرض المسئلة ان المشار اليه  
 كلى ولو كان جزئيا لصح ذلك وضمير الغائب حقه أن يعود الى جزئى فاذا عاد  
 الى كلى نحو مفهوم الانسان هو نوع يكون مجازا أيضا (والموصول برأيه  
 الجزئى فاذا أريد به كلى نحو الجسم الذى مفهومه الجنس اسم فهو مجاز أيضا  
 (ويجوز تأويل الكلى فى الأخيرين بأنه جزئى اضافى وهما موضوعان

للجزئيات حقيقية أو اضافية بيانه أن ضمير الغائب موضوع للجزئيات  
المندرجة تحت مفهوم الغائب مطلقا أى سواء كانت جزئيات حقيقية وذلك  
فيما إذا كان المرجع جزئيا حقيقيا كزيد وعمر أو جزئيات اضافية  
وذلك فيما إذا كان المرجع كليا كالإنسان والفرس المندرجين تحت  
الحيوان فاستعماله في الجزئي الحقيقي والاضافي حقيقة أما استعماله  
في الكلي الحقيقي فمحاذ بتزيله منزلة المشخص في المتعين \* والموصول  
موضوع للجزئيات المندرجة تحت مفهوم المبهم عند السامع المتعين بالإشارة  
إليه بصحته سواء كانت جزئيات حقيقية أو اضافية (تنبيه) أسم الإشارة  
لا يتأتى فيه التأويل بأنه جزئي اضافي لأنه يحتاج فيه إلى الإشارة الحسية  
فيتعين أن يكون المشار إليه جزئيا حقيقيا بخلاف الضمير والموصول

(ومنه حرف والمعامل أجعل \* وأسم الكتاب منه أو من أول)

أى بهذا القسم وضع الحرف بناء على أنه يدل بنفسه على المعنى أما على  
القول بأنه لا يدل عليه إلا بضميمة فتعريف الوضع الحقيقي لا يشمله لقيد  
بنفسه (ومنشأ الاختلاف فيه قول النحاة الحرف مادل على معنى في غيره  
فقال الرضى أن في للظرفية وأن المعنى مادل بنفسه على معنى قائم بغيره  
فالحرف دال على المعنى بنفسه أجمالا ولكن ذلك المعنى الذي دل عليه  
الحرف لا يتم ولا يتعين إلا بذكر المتعلق وقال ابن الحاجب أن في سببية  
وأن المعنى مادل على معنى بسبب غيره فهو لا يدل على المعنى بذاته بل حتى  
يذكر المتعلق فن مثالا على الأول يفهم منها الابتداء ولكن لا يعلم تعيينه إلا  
بذكر السير والبصرة مثلا وعلى الثاني الدال على الابتداء من بشرط ذكر  
السير والبصرة مثلا اهـ دسوقى على المختصر \* وجنح السعد إلى الأول  
حيث قال في المطول أن الحرف مادل على معنى ثابت في لفظ غيره فاللام  
في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل (ومثل  
الحرف ما تضمن معناه كاسماء الشرط والاستفهام) وبه وضع أسماء  
الكتب على قول بأن تصور الواضع مفهومها كليا مشتركا بين ما يتلفظ

به المصنف وزيد وعمر و ثم وضع لفظ الشافية مثلا بعد تخيله لكل فرد من  
أفراد ذلك المفهوم الكلي دفعة واحدة وذلك المفهوم هو الالفاظ المطلقة التي  
في ذهن المصنف وغيره الدالة على المعاني المخصوصة (وقيل وضعها من  
القسم الاول لان الكتاب الذي هو عبارة عن الالفاظ والعبارات المخصوصة  
لا تعدد الا بتعدد التلفظ او الكتابة او ادراك المدركين وذلك التعدد دقيق  
فلسفي لا يعتبره ارباب العربية اذ هو تعدد اعتباري جاء من تعدد المحال  
لا تعدد بالذات والتعدد الاعتباري لا يقدح في الشخص والجزئية كما  
لا يقدح في شخص زيد وجزئيته كونه في البيت وكونه في السوق وكونه  
في الصحراء فالالفاظ التي تلفظ بها المصنف هي بعينها ما تلفظ بها وكذا  
النقوش التي كتبها هي بعينها التي كتبناها وكذا المعاني التي ادركها هي  
التي ادركناها فاسم الكتاب موضوع لامر واحد ملحوظ بخصوصه وهي  
الطائفة المخصوصة من الالفاظ الدالة على المعاني المخصوصة فيكون كسائر  
الاعلام الشخصية وكذا الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة  
من بداية الباب الى نهايته شخص واحد وضع له اسم الباب وقس على ذلك  
النقوش والمعاني ويؤيده قول المؤلفين سميت بكذا لان التسمية ظاهرة  
في وضع العلم الشخصي كما تقول سميت ابني باحمد والى هذا انظر الامام ابو  
حنيفة حيث قال في الفقه الاكبر في القرآن الكريم ان النطق والسمع  
والحفظ والكتابة حادثة والمقروء والمسموع والمحفوظ والمكتوب قديم  
وغير حال في شيء من المحال المذكورة أعني الالسنه والاذان والصدور  
والمصاحف (وقيل من القسم الثاني أي لان اسم الكتاب موضوع  
للتوع المشترك بين تلك الالفاظ المتعددة لا بخصوصياتها واطلاقه على  
الخصوصيات باعتبار تحقق النوع في ضمنها كاطلاق أسماء الاجناس على  
أفراد مفهومها فحينئذ تكون أسماء الكتب موضوعة كوضعها (وعند  
الجلال الدواني هي أعلام أجناس لان اللفظ عرض لا يقوم بعين بل قال  
الاشعري العرض لا يبق زماين فلا بد من تعدد الافراد واختاره الفاضل



الكلنبوى في بعض تعليقاته (وفصل بعضهم فقال انها من قبيل اعلام الاجناس على تقدير كون تلك الاسماء عبارة عن الالفاظ وأوالنقوش ومن قبيل اعلام الاشخاص على تقدير كونها عبارة عن المعانى واليه أشار السيد في شرح مختصر الاصول

{ومابه تلاحظ الاذ - مراد قد \* يكون ذاتيا وعارضاورد} {كما معنى الحرف الاول ٣ انجلا \* إشارة ومضمنا - لا} يعنى أنه لا يشترط في الامر العام الذى تلاحظ به الافراد أن يكون من ذاتياتها دائما بل قد يكون من ذاتياتها كما في معانى الحروف وقد يكون من عوارضها كما في المضمرات واسماء الاشارة بيان الاول أن من مثالا موضوعية الجزئيات مفهوم الابتداء الذى هو نوع لها لانها ابتدأت خاصة والباء موضوعية الجزئيات مفهوم الالتصاق الذى هو نوع لها لانها الالتصاقات خاصة ففي تركيب آمنت بالله تعالى مثالا للباء موضوعية لا لصاق الايمان بالله تعالى وآلة الملاحظة لوضعها مفهوم الالتصاق المطلق وهو ذاتي للالتصاق المذكور لانه جزء من ماهيته لان ماهية الالتصاق المقيدة هي مفهوم الالتصاق المطلق مع ملاحظة المجرور والمتعلق فماهية الصاق الايمان بالله الالتصاق المقيد بالكون بالله \* وبيان الثاني أن نحو هذا من قولك هذا زيد موضوع لزيد المشار اليه بأشارة حسية وآلة الملاحظة لوضعه المفرد المذكور الخ كما تقدم وهو خارج عن ذاتي زيد الذى هو الحيوان الناطق مع الشخص الا انه من عوارضه

{خصوص ذا القسم عن الشريف قد \* جاء وقال السعد من ثان يعد} {أى وضع ما قد دعم للكلية \* بشرط الاستعمال في الجزئى} كون الموضوع له في هذا القسم خاصا هو مذهب السيد والعصدي يسمى ايضا مذهب المتأخرين أما المتقدمون والسعد فقد أدرجوا موضوعاته في القسم الثاني فاعتبروها كليات بشرط استعما لها في الجزئيات قال في شرح الشمية ان الموضوع له هذه الالفاظ الامر الكلى الا ان الواضع شرط

أن تستعمل في جزئي (فان قيل) أفلات يكون مجازا (يقال) في شرح عنقود  
 الزواهر قال بعض المحققين المراد بقولنا انها موضوعة لمفهوم كلي لتستعمل  
 في جزئياته انها موضوعة للمفهوم الكلّي من حيث تحققه في جزئي من  
 جزئياته لذلك المفهوم من حيث هو فيكون استعماله في كل جزئي حقيقة  
 واستعماله في المفهوم الكلّي من حيث هو مجاز اه \* وفي حاشية الدسوقي  
 على شرح السمرقندي على العنصرية (قوله فان ذلك) أي وضعه للقدر  
 المشترك باطل لما يلزم عليه من ان استعمال الحسوف والضماير  
 والموصولات وأسماء الاشارة مجاز دائما لا حقيقة له وردت يمنع ذلك اللازم بان  
 استعمال الكلّي في جزئيه انما يكون مجازا اذا استعمل فيه من حيث  
 خصوصه أما اذا استعمل فيه من حيث اشتماله عليه فهو حقيقة اه وفي  
 شرح الامدي على الولدية قال المحقق التفتازاني اذا أطلق لفظ العام على  
 الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما  
 اذا رأيت زيدا فقلت رأيت انسانا أو رأيت رجلا فلفظ انسان أو رجل لم  
 يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع في الخارج على زيد اه (وانما  
 كان حقيقة لان الانسان معناه حيوان ناطق وهما موجودان في زيد لان  
 كلامهما جزء الانسان وجزء الموجود موجود) وعند السيد اطلاق  
 الكلّي على بعض جزئياته مجازا اذا الكلّي لا وجود له في الخارج عنده لانه  
 مفهوم عقلي ولو وجد في الخارج لمكان جزئيا اذا لا يعقل كون الحيوان  
 المتعين بالشخص كليا للقطع بامتناع قبول المتعين بشخصه الشركة وانما  
 يوجد في الذهن وما يوجد في الخارج في ضمن الاشخاص صورتهما كي  
 الكلّي متشابهة في وجودها للعقل بواسطة تشابهها التام وان كانت  
 كثيرة في نفس الامر (وعلى هذا فما اشتهر من انه يلزم على قول السعد  
 وجود مجازات متروكة الحقائق مبني على قول السيد لا على قول السعد  
 (وقد فصل بعضهم في ذلك فقال الخلاف لفظي على ما بينه بعض المحققين  
 بحمل كلام السعد على الماهية المخلوطة وهي الماهية بشروط شيء أي الكلّي

الذي خلط بالتشخيص فصار جزئيا كزيد وعمر ووكلام السيد على الماهية  
المجردة وهي الماهية بشرط لا شيء وهي التي أخذت بشرط الخلو عن  
العوارض وهي غير موجودة خارجا اتفاقا لا الماهية المطلقة وهي التي تؤخذ  
لابشرط لحوق العوارض ولا بشرط الخلو عنها وهي موجودة في الذهن وفي  
الخارج بالنظر الى كونها جزأ من المخلوطة (ولو لم تحمل كلام السيد على  
المجردة لتشمل المخلوطة ويلزم عليه أن كل فرد من افراد الاجناس  
لا يطلق عليه اسم جنسه حقيقة فكل آدمي لا يقال له انسان حقيقة لان  
حقيقة الانسان وهي الحيوان الناطق لم توجد فيه اذ لو وجدت فيه لكانت  
جزئيا بل هي صورة انسان وكل ملك كعبريل لا يقال له ملك حقيقة بل هو  
صورة ملك وهذا باطل بالبديهة (فان قيل) أفلا يلزم على الاول أن يكون  
من الالفاظ المشتركة لفظا (يقال) انما يلزم ذلك لو تعدد الوضع وليس  
كذلك فانه موضوع للجزئيات دفعة واحدة (تنبيه) منشأ الاختلاف  
بينهم في ذلك يتوقف على بيان مقدمته وهي أن العلم ينقسم باعتبار قصد  
المعلوم لذاته أو لغيره الى اربعة أقسام وهي العلم للشيء بالكنه والعلم بالكنه  
للشيء والعلم للشيء بالوجه والعلم بالوجه للشيء فاذا تصورنا الحيوان الناطق  
مثلا ملاحظة الانسان كان تصورهما علما بالكنه للشيء وعلم للشيء بالكنه  
فالعلم بهما علم بالانسان لانهم مرآة له فالعلم بهما مقصود لغيرهما والعلم به  
مقصود لذاته \* واذا تصورناهما لغير تلك الملاحظة كان تصورهما علما  
بالكنه للشيء فقط فليس هما حينئذ مرآة للانسان فلا يكون العلم بهما علما  
بالانسان \* واذا تصورنا الضاحك ملاحظة الانسان كان تصورهما علما  
بالوجه للشيء وعلم للشيء بالوجه فالعلم بالضاحك علم بالانسان لانه مرآة  
له فالعلم بالضاحك مقصود لغيره والعلم بالانسان مقصود لذاته \* واذا  
تصورنا الضاحك لغير تلك الملاحظة كان تصورهما علما بالوجه للشيء  
فقط فليس هو حينئذ مرآة للانسان فلا يكون العلم بهما علما بالانسان \* اذا  
عرفت ذلك فنقول المتقدمون تصوروا الكل في وضع أسماء الاشارة وما

ماثلها لا ملاحظة جزئيات تندرج فيه فتصور الكلى علم بالوجه للشيء لكنه ليس مرآة للجزئيات فلا يكون العلم بالكلى علما بالجزئيات (والتأخرون تصوروا الكلى لملاحظة جزئياته فكان تصور الكلى علما بالوجه للشيء وعلم للشيء بالوجه والعلم به علم بالجزئيات لانه مرآة لها

### (مبحث الوضع النوعي)

(تعيين دال هيئة قدر كبت \* أو أفردت وضع لنوعى ثبت)

(وهيئة بمادة لفظا تعد \* فهي اذن للفظ شرط قد ورد)

يعنى أن الوضع النوعي تعيين ما يدل بهيئته افرادية أو تركيبية لمعنى (والهيئة فى المفردات عبارة عن الصورة الحاصلة للكلمة من ترتيب الحروف والحركات والسكنات وتوصف بالافرادية ويبحث عنها فى الصرف كالافعال والمثنى والجمع والمصغر والمنسوب وما يدل على تعلق الحدث بالذات على جهة الوقوع منها أو القيام بها كاسم الفاعل أو على جهة الوقوع عليها كاسم المفعول أو على جهة دوام ثبوته للذات كالصفة المشبهة أو على جهة كثرة وقوعه من الذات كصيغ المبالغة أو على جهة زيادة وقوعه من الذات أو زيادة قيامه بها على مشاركه افيه كاسم التفضيل كما يؤخذ من الحاشية الجديدة للقلوبى لكن فى الجامع المشيد للفاضل الغزى المدينى أن المراد بها فيما ذكر ما عدا أصول الكلمة فيشمل الحركات والسكون والحروف الزائدة \* وفى المركبات عبارة عن ترتيب الكلمات وضم بعضها الى بعض على أحد الانحاء المعروفة فى التركيب المبحوث عنه فى النحو أى على جهة الخبرية أو الانشائية أو الاضافية أو الوصفية أو المزجية أو العددية أو الصوتية (وانما كان وضع الدوال بالهيئات نوعيا لان خواهر الكلمات وان كانت متناهية لكن الهيئات العارضة لها غير متناهية اذ يعرض لحروف مخصوصة هيآت متفاوتة فيتعذر ملاحظتها تفصيلا حتى توضع بالوضع الشخصى مع أن الوضع الاجمالى كاف فيها (والهيئة يتلفظ بها بواسطة

المادة فهي اذن شطر اللفظ (فان قيل) يلزم على ذلك أن تكون المشتقات افعالها وصفاتها مركبة وهو باطل (يقال) المعتبر في تركيب اللفظ أن تكون أجزاؤه مرتبة في السمع وفي افرادها أن لا تكون أجزاؤه كذلك فلما لم تكن أجزا المشتقات أعنى المادة والهيئة مرتبة في السمع بل يسمعان معا كانت المشتقات مفردة (وقيل انها شرط دلالة اللفظ (فان قيل) الهيئة اذا كانت موضوعة فهل هي مستقلة في الدلالة على الزمان (يقال) نعم لاختلاف الزمان باختلافها وتعددتها مع اتحاد المادة كضرب ويضرب كما في التنطب

{وهو بدرج الدال حين الوضع في \* قاعدة كلية بذاتي}   
الوضع النوعي يكون بدرج الموضوعات حين الوضع في ضمن قاعدة كلية ذالة على أن كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعيينه له كما في التسليم في فصل قصر العام وتوضيح ذلك كما في شرح عنقود الزواهر هو أن يتصور الواضع ألفاظا غير معدودة بفهوم اجالي ويتصور معاني غير معدودة كذلك ويعين كلاما من الاولى بازاء كل من الثانية على انقسام الاتحاد على الاتحاد محكم اجالي {وان تلك الافراد بالتمام \* لم تتفق في أحد الاقسام}   
يعنى أن وضع الدال بالهيئة نوعي في المركبات سواء كانت أفرادها متوافقة في الوضع بنوع منه كزيد انسان وهو هذا فانها موضوعة بالوضع الشخصي أولا كزيد قائم فان وضع زيد شخصي ووضع قائم نوعي وان في قوله وان تلك الافراد وصلية

{أقسامه ثلاثة وتعتبر \* باللفظ والمعنى وآلة الصور}   
يعنى أن أقسام الوضع النوعي المستعملة ثلاثة أما غير المستعمل من القسمة الرباعية العقلية فواحد وقد مر أن الرابع أباه الواضع \* وانقسامه اليها باعتبار الموضوع والمعنى والآلة التي يتعقل بها على ما ستراه

{الخاص للخاص من النوعي}

{ وأول النوعي فيما بينوا \* أعلام أجناس على ما يوزن }  
 { بها ككل هيئة قد فرغت \* على حروف من ف ع ل قد وضعت }  
 { لما بها يوزن أنواع الصيغ \* كفاعل فاعل لئلاظم نبغ }  
 وضع بالقسم الأول الذي هو الخاص للخاص أعلام أجناس ما يوزن به  
 الصيغ كفاعل وفعل وافعال وفعلة بأن قال الواضع كل ما يطرأ على ف ع ل  
 من المركبات التي يوزن بها الصيغ عينته لجنس ما يوزن به مناسبا له في  
 حركته وسكناته فهذا الحكم الاجمالي وضع فاعل علم جنس على ما يوزن به صيغة  
 نحو ناظم وشاعر أي ماله هيئة اسم الفاعل ووضع فعل علم جنس لما يوزن به  
 صيغة نحو كتب ونبغ أي ماله هيئة الماضي ووضع أفعال علم جنس لصيغة  
 مثل أفراد أي جمع تكسير لفرد ووضع أفعلة علم جنس لصيغة مثل السنة أي  
 جمع تكسير للسان (فان قيل) بخصوص الوضع يتنافى عمومه فكيف يقال  
 وضع نوعي أي عام مع كونه خاصا يقال لا تنافي بينهما إذا العموم والتخصص  
 ليسا من حيثية واحدة وبيانه أن عموم الوضع من حيث اندراج الموضوع  
 في قاعدة كلية أعني كل ما يطرأ على ف ع ل وهي آلة ملائمة للأفراد  
 وخصوصه من حيث أن الموضوع وان تعدد قائم بشخص وهو ف ع ل  
 وخصوص الموضوع له أعني هيئات الصيغ من حيث تشخصه ذهنا وهو  
 جنس ما يوزن به الصادق باسم الفاعل والماضي وغيرهما من الصيغ  
 المحصورة عند الصرفين (وانما كانت أعلام أجناس لاعتبار تعدد الهيئة  
 بتعدد المادة ولولا ذلك الاعتبار لكانت أعلام أشخاص (وقيل لما يوزن  
 بدون ذكر الجنس كما في شرح عنقود الزواهر وحاشية السيد حافظ على شرح  
 القوشجي على الرسالة العضدية (ويظهر من هذا أن جميع ما يوزن به قد وضع  
 في ضمن هذا العنوان الكلي بوضع واحد لكن في تعريف الرسالة الفارسية  
 ما يفيد أنها وضعت بأوضاع متعددة حيث مثل لما يوزن به الماضي وعبارته كل  
 ما يتصلح أن يركب من ف ع ل متحرك الوسط مبني الآخر عينته  
 للدلالة على الصيغة الثلاثية الماضية أي المناسبة له في شخص حركة العين

وذلك بأن يكون على التوزيع أى ماحركة وسطه ضمة مثلاً أى فعل بضم  
 العين علم جنس لصيغة الماضى المضموم العين كظرف وحسن وما حركة  
 وسطه فتحة أى فعل بفتح العين علم جنس لصيغة الماضى المفتوح العين  
 كضرب وأكل وما حركة وسطه كسرة أى فعل بكسر العين علم جنس لصيغة  
 الماضى المكسور العين كعلم وفهم ومتتضى هذا أن يوضع للمضارع كذلك  
 وللأمر كذلك إلى غير ما ذكر (تنبيه) ف ع ل هكذا مفرقة الأول مسمى  
 الفاء والثانى مسمى العين والثالث مسمى اللام وانما كتبت مفرقة لان  
 المجموعة مهيئة بهيئة مخصوصة فلا يتأتى تركيب الالفاظ منها (وقيل انها  
 موضوعة بالقسم الثانى أى بناء على أن الواضع لاحظ الموضوع له أعنى  
 ما يوزن به المصغ من حيث عمومته وعلى هذا فلا يكون خاصا) (وقيل بالقسم  
 الثالث أى بناء على أن جزئيات ما يوزن به بخصوصه قد تعقلها الواضع  
 جميعها بالآلة الكلية هى ما يوزن به ثم وضع لكل واحد منها واحدا مما استحضرت  
 بالآلة الكلية أعنى ما طرأ على ف ع ل من الهيئات مناسبة للموضوع  
 له فى حركاته وسكناته دفعة واحدة كما فى اسم الإشارة فى الشخصى وعلى هذا  
 فلا يوجد مثال للقسم الاول من النوعى فيكون مهملا فرجح منها ما شئت

### (العام للعام من النوعى)

- (ثانيه ما اشتق وكالمصغر \* ومثله منسوبهم كالخيدرى)
- (ومنه جمع والمثنى والمنا \* دى ان منكر او ما به عنى)
- (معنا اضافة عهديه \* للفرد فى الذهن أو الجنسيه)
- (مركب والفعل أى بنصبته \* لفاعل ما وزمان هيئته)
- (مثاله كل اسم فاعل لمن \* قام به المصدر وضعه اعلمن)
- (وكل ما جاء على فاعيل \* صغير معنى الاصل كالرجل)
- (وكل ما غير للفعال \* وضعته للجمع كالرجال)
- (وكل ما كان كزيد ساكت \* محموله لما وضعت ثابت)

(وبعض من حقق قال وضع ما \* ركب من ثالث أقسام سما)  
 (لأنه لكل جزئي رعي \* أي من ثبوت الشيء للشيء فاع)  
 (ولا اختصاص أول بالثاني \* نحو غلام رجل باعاني)

يعنى أن القسم الثاني من النوعي الوضع العام لموضوع له عام وبهذا القسم  
 وضع عامة المشتقات مثل اسم الفاعل والمفعول والأسماء المشبهة بالصفات  
 كالمصغر والمنسوب أى باعتبار دلالة الهيئة المخصوصة بالاشتقاق على معناها  
 \* أما باعتبار دلالة المادة على الهيئة المصدرية فإنها موضوعة بالوضع  
 الشخصى كما تقدم \* وإنما كان وضع المشتقات وما ذكر معها من قبيل  
 النوعى لأنها ليست موضوعات بخصوصياتها بل بقواعد كلية \* ومنه وضع  
 المثني والجمع والمنادى النكرة إذا لم يقصد به معين والمرآت والاضافة  
 التى للعهد الذهنى أو للجنس والافعال للنسبة الحدث الى فواعل غير معينة فى  
 أزمنتها (كأن قال الواضع فى المشتقات كل ما كان على هيئة فاعل فهو  
 موضوع لذات ثبت لها مدلول مصدره أى لمن قام به مأخذاً اشتقاقه أو وقع  
 منه ذلك فبهذا وضع قائم لمن قام به القيام وآكل لمن وقع منه الأكل وهكذا  
 \* وفى التصغير كل اسم ثلاثى غير الى وزن فعيل بضم ففتح فانه معين للدلالة  
 على تصغير معنى أصله فبهذا وضع رجل لتصغير معنى الرجل وببيت لتصغير  
 معنى البيت وهكذا \* وفى المنسوب كل اسم الحق بآخره بياء مشددة فانه  
 معين للدلالة على النسبة الى معنى الحق به فبهذا وضع لفظ الحيدرى للنسبة  
 الى معنى حيدر ولفظ بصرى للنسبة الى معنى البصرة وهكذا \* وفى المثني كل  
 اسم الحق بآخره ألف أو بياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة فانه معين  
 للدلالة على اثنين من أفراد معنى الحق به فبهذا وضع لفظ مسلمان ومسلمين  
 للدلالة على اثنين من أفراد المسلم وكاتبان وكاتبتين للدلالة على اثنين من  
 أفراد الكاتب وهكذا \* وفى الجمع كل ما غير الى وزن فعال أو فاعلون أو  
 فاعلين مثلاً فانه معين للدلالة على أكثر من اثنين من أفراد مفردة فبهذا  
 وضع رجال لا أكثر من اثنين من أفراد الرجل وضاربون وضاريين لا أكثر من



اثنتين من أفراد الضارب وهكذا) وإنما قال فاعلون ولم يقل كل اسم الحق  
 بآخره وأوابعك مسطور ما قبلها ونون على منوال ما ذكر في المشي للشارة إلى  
 أن تصوير الوضع يكون بطرق متعددة فيصح في المشي أن يقال كل ما غير  
 إلى فاعلان أو فاعلين بفتح اللام فإنه معين للدلالة على اثنتين من أفراد مفردة  
 \* وفي المركب الخبري كل ما يكون على هيئة زيد قائم فإنه معين للدلالة على  
 ثبوت محموله لموضوعه فهذا الوضع زيد قائم وعمروا كل وهكذا هذا على ما في  
 شرح عنقود الزواهر وعليه فدلالته وضعية \* وقيل إنها عقلية فإن من عرف  
 مسمى زيد وعرف مسمى قائم وسمع زيد قائم فهم ثبوت القيام لزيد عقلا  
 فليست موضوعة ولهذا لم يتكلم أهل اللغة في المركبات ولا في تأليفها وإنما  
 تكلموا في وضع المفردات وما ذاك إلا لأن الأمر فيها موكول إلى المتكلم كما  
 قاله الزركشي في البحر المحیط لكن قال أبو حيان في شرح التسهيل العجب  
 ممن يجيز تركيبا ما في لغة من اللغات من غير أن يسمع من ذلك التركيب  
 نظائر وهل التراكيب العربية إلا كالمفردات اللغوية فكما لا يجوز أحداث  
 لفظ مفرد كذلك لا يجوز في التركيب لأن جميع ذلك أمور وضعية والأمور  
 الوضعية تحتاج إلى سماع من أهل ذلك اللسان (وقيل وضع المركب  
 بالقسم الثالث لكل جزئي من جزئيات ثبوت شيء لشيء \* وفي المركب  
 الإضافي كل ما يكون على هيئة غلام زيد فإنه معين لاختصاص فرد غير  
 معين من الأول بالثاني فهذا وضع دار زيد لهذا الاختصاص ومال عمرو  
 لذلك الاختصاص وقس على ما ذكر وفائدة التقيد بالفرد غير المعين  
 الاحتراز عن الإضافة العهدية خارجا والاستفراقة إذا المراد هنا الإضافة  
 العهدية ذهنا كما في المثال الأول والجنسية كما في المثال الثاني وإنما كانتا  
 من هذا القسم لأن المراد في الأولى الماهية من حيث وجودها في ضمن فرد  
 غير معين وفي الثانية الماهية من حيث هي هي فيكون الوضع والموضوع له  
 فيهما عامين أما الإضافة التي للعهد الخارجي والاستفراقة فوضعهما  
 بالقسم الثالث كما سيأتي نظاما وفي الأفعال كأن يقول وضعت أفراد مفهوم

موازن فعل متحرك الوسط النسبة مدلول مصدره الى فاعل مافى الزمان  
الماضي ويكون على التوزيع أى ما حركته فتحة لنحوضب وما حركته ضمة  
لنحوظرف وما حركته كسرة لنحوزعلم وهذا على ما عليه الجمهور (تنبيه) دلالة  
الفعل على الفاعل المبهم التزامية كما فى شرح العضدية للفاضل الغزى المدينى  
وسياتى تصوير وضعه للنسبة الى فاعل معين على ما هو اختيار المحققين كما فى  
شرح العنقود

### { العام للخاص من النوعي }

{ وثالث للهئية الفعل هنا \* لنسبة لفاعل قد عينا }

بهذا القسم وضع عامة الافعال بهيئتها الحاصلة من جهة المقارنة للفاعل  
المعين لنسبة الحدث اليه وبهذا صار للفعل وضمان وضع شخصى للمادة  
للدلالة على الحدث ووضع نوعى للهئية للدلالة على الزمان والنسبة الى فاعل  
معين على ما هو مختار المحققين (فان قيل) لو وضع الفعل بمادته للحدث  
وبهيئته للزمان والنسبة لزم أن يكون مركبا فلا يكون جزئيا ولا قائل به  
(يقال) الملازمة ممنوعة كيف والمراد بالجزئى فى تعريف المركب هو  
الجزئى المرتب فى السمع والهئية وان كانت جزأ منه لكنها ليست مرتبة فى  
السمع \* وانما كانت الافعال بالمعنى المتقدم موضوعا بهذا القسم لانها  
موضوعية بملاحظة عنوان كل شئ شامل لخصوصية كل نسبة جزئية من النسب  
التامة فالموضوع له تلك النسب الجزئية المحوطة بذلك العنوان الكلى  
فالوضع عام والموضوع له خاص (وتصوير الوضع فى الماضى مثلاً بأن يقال  
كل ما كان على هيئة فعل متحرك الوسط فهو موضوع لكل نسبة جزئية  
من نسبة مدلول مصدره تناسبه فى حركة الوسط الى فاعل معين فى الزمن  
الماضى فهذا وضع ضرب لنسبة حدث الضرب الى فواعل معينة غير  
متناهية فى الزمن الماضى كما فى ضرب زيد وضرب عمرو وهكذا وكذا وضع  
قتل لنسبة حدث القتل الى تلك الفواعل فى ذلك الزمن كما فى قتل زيد وقتل  
عمرو وهكذا ومثله طرف خالد وطرف بشر وعلم بكر وعلم عمرو فالوضع

الالفاظ في ضمن القاعدة الكلية باعتبار أن دلالتها على الحدث بالمادة  
 وعلى الزمان والنسبة الى الفاعل بالهيئة \* وأما ما مثل به بعضهم من قوله  
 عينت هيئة كل فعل بفعل العين مثلا للدلالة على كل جزئي من جزئيات  
 الزمن الماضي وكل جزئي من جزئيات النسبة الى فاعل حدثه ففيه أن  
 الهيئة لا يصح وضعها بانفرادها لأنها ليست بمستقلة في التلفظ بل التلفظ بها  
 تابع للتلفظ بما تحل هي فيه من جواهر الكلمات كما في شرح العنقود ٤٧  
 (فان قيل) قد تقدم أن الفعل بالنظر لكونه موضوعا للنسبة الحدث الى  
 فاعل ما عند الجمهور موضوع بالوضع العام لموضوع له عام وهنا جعل  
 الموضوع له خاصا بالنظر لكون الفاعل معينا على اختيار الحقيقة في ما  
 الفرق بينهما (يقال) ذكر العصا في حاشيته على الجاهل أنهم اختلفوا في  
 أن معنى الفعل النسبة الى فاعل ما أو فاعل معين ولا شك أنه على الأول معنى  
 يتعقل بتعقل فاعل ما اجمالا فهو منهم بذكر الفعل فيكون معنى مستقلا  
 كلما فيكون الموضوع له عاما وعلى الثاني معنى حرفي لا يفهم ما لم ينضم الى  
 الفعل ذكر الفاعل المعين فصار جزئيا لكونه معنى غير مستقل فيكون  
 الموضوع له خاصا والأول مذهب المتقدمين والثاني تحقيق بعض المتأخرين  
 كما في الجامع المشيد (فان قيل) كون الفعل غير مستقل بالمفهومية  
 يقتضي أن لا يصح جعله مسندا أو محكوما به اذ ما لا يستقل بالمفهومية  
 لا يلاحظ قصد أو بالذات حتى يصح الحكم به مع أنه يصح جعله مسندا أو  
 محكوما به (يقال) أن جعله مسندا أو محكوما به اغما هو باعتبار جزء معناه فقط  
 أعني الحدث فهو بهذا الاعتبار مستقل وان كان غير مستقل باعتبار مجموع  
 معناه كما سرح به السيد (وتصور وضع الفعل المضارع ظاهرا بالقياس على  
 تصور وضع الماضي) (وانما لم يكن هيئة الفعل من حيث هو ماضيا أو  
 مضارعا أو أمرا موضوعا بوضع واحد لا اختلاف معنى الماضي والمضارع  
 والامر بل لبعض هيئات الماضي مثلا دلالات مختلفة على غير الزمن والنسبة  
 الى الفاعل كدلالة هيئة فاعل على المشاركة وفعل المضعف على التكثير

وتفعل على التكلف وافتعل على الفعل بقوة الى غير ذلك من المعاني التي  
تذكر في كتب الصرف فلا بد لكل ذي هيئة مخصوصة من وضع خاص به  
(ومنه ما ركب بالاضافة \* للعهد في الخارج كاستغراق في)  
(جمع معرف كذا المعهود \* في خارج وفرد المقصود)  
أى منه وضع المركب الاضافى اضافة عهدية في الخارج أو استغراقية  
ومدخل آل التي للعهد الخارجى المشار بها الى فرد معين عند السامع  
وتصوير ذلك في العهدية بأن يقال كل ما أضيف وتقدم ذكره فهو موضوع  
للدلالة على اختصاص فرد معين من مفهوم المضاف بالمضاف اليه \* وقيل  
بأن يقال عينت هيئة كل معرف بالاضافة العهدية الخارجية للدلالة على  
اختصاص فرد معين من مفهوم المضاف بالمضاف اليه (وفي الاستغراقية  
بأن يقال كل ما أضيف وقامت قرينة خارجية على انه قصد بالمضاف كل فرد  
من أفراد مفهومه فهو موضوع للدلالة على اختصاص كل فرد منها  
بالمضاف اليه \* وقيل بأن يقال عينت هيئة كل معرف بالاضافة  
الاستغراقية للدلالة على اختصاص كل فرد من مفهوم المضاف بالمضاف  
اليه \* ومنه الجمع المعرف باللام أى كل جمع عرف باللام فهو لجميع تلك  
السميات \* ومنه المعرف بالمعهود أى بال العهدية وحيث ان آل لها أقسام  
وفيها اصطلاح للنحاة واصطلاح للبانين ولكل من الفريقين مذاهب  
يحسن بيان ذلك فأقول مستعينا بالله تعالى

(مذاهب النحاة في آل ثلاثة)

(المذهب الاول لابن هشام) انها على نوعين عهدية وجنسية كما في معنى  
الليب فهى مشترك لفظي بين المعنيين \* أى العهد الخارجى لكن بالمعنى  
الاخص فيشمل اقسامه الانية \* والجنس لكن بشرط لا شئ كما في مفاتيح  
التحقيق يعنى لا بقيد وجوده في كل الافراد ولا بعضها ولا من حيث هو هو  
وبذلك يشمل الاستغراق والماهية المجردة والمخلوطة والمطلقة وسأتى أمثلتها  
(وكل منهما ثلاثة اقسام) (اقسام العهدية)

(القسم الأول) العهد الذكري ويسمى الصريحى والعهد الخارجى الحقيقى  
 أيضا وهو أن يكون معصوبها معهودا ذكرى باحقيقا بأن تقدم له ذكر  
 صراحة كالرسول في قوله تعالى كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فقصى فرعون  
 الرسول والانتى في قوله تعالى وليس الذكر كالانتى والمصباح والزجاجة  
 في قوله تعالى فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة كأنها كوكب  
 منقوش الفرس من قولك اشتريت فرسا ثم بيعت الفرس وعلايتها أن يستد  
 الضمير مستدام مع معصوبها يعنى مع عوده للمعنى السابق فلو قيل فعصاه  
 فرعون أو فقصى فرعون إياه لصح المعنى وفائدته التنبيه على أن الرسول  
 الثانى هو الرسول الأول لما تقرر أن النكرة إذا أعيدت معرفة كانت الثانية  
 عين الأولى غالبا (فان قيل) أن ألى فى الانتى من قوله تعالى حكاية عن امرأة  
 عمران رب انى وضعتها أنتى والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالانتى عهدية  
 ولو قيل وليس الذكر كهى لصح المعنى لكن يلزمه شذوذا والكاف للضمير  
 (يقال) ذلك لخصوصية كون الجار كافا ويتخلص منه بإبدال الكاف  
 عمدا فيها وهو لفظ مثل \* أو يكون معصوبها معهودا ذكرى باتقدير يا وقد  
 يسمى كنايةا وهى المتقدم معصوبها كناية كفى وليس الذكر فانه تقدم  
 الذكر كناية في قوله رب انى نذرت لك ما فى بطنى محررا لانهم كانوا  
 لا يحجرون نعمة بيت المقدس الا الذكور أى وليس الذكر الذى طلبت  
 فى ضمن النذر كالانتى التى وهبت (فان قيل) المعهود خار جالا بد أن يكون  
 حصه معصية وهما يحتمل أن المراد وليس جنس الذكر كجنس الانتى فلا يكون  
 معهود الا صريحا ولا كناية لكونه غير حصه (يقال) القرينة التى ترجح المعنى  
 الاول لفظ نذرت لك ما فى بطنى محررا فان المراد به طلب ذكر معين لا جنس  
 الذكر (القسم الثانى) العهد الذهنى وهو أن يكون معصوبها معهودا ذهنيا  
 وهو ما يستغنى عن تقدم ذكره لتقدم علم المخاطب به ولم يكن حاضر حالة  
 التكلم نحو خرج الامير اذا لم يكن فى البلد الا امير واحد القرينة حالية وهى  
 انفراده فى البلد (القسم الثالث) العهد الحضورى وهو أن يكون معصوبها

معهودا حضور يابأن يكون حاضر حالة التكلم كقوله تعالى اليوم اكملت  
 لكم دينكم أي الزمن الحاضر وقت نزول هذه الآية وهو يوم عرفة وكقولك  
 لسانم رجل بحضرتك لا تشتم الرجل وكقولك لصاحبك أغلق الباب  
 (تنبيه) أل التي بعد أسماء الإشارة نحو جاءني هذا الرجل أو التي مدخولها  
 وصف المنادى المبهم نحو يا أيها الرجل عهديه كافي الرضى واستظهر  
 العصام انها لبيان الجنس دفعا للالتباس كافي البناني \* وقال ابن عصفور  
 منها أل الواقعة بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا الاسد قال صاحب المغنى  
 وفيه نظر لان التي بعد اذا ليست لتعريف شيء حاضر حالة التكلم وانما هي  
 لتعريف شيء كان موجودا قبل التكلم فلا تشبه ما دل الكلام فيه اه لكن  
 قال محشيه الدسوقي أجاب ابن الصائغ بأن الحضور محكي وحاصل الحكاية  
 جعل الماضي بمنزلة الحاضر ولا شك انه اذا جعل الماضي بمنزلة الحاضر صار  
 الحضور حال التكلم حكما اه \* وقال ابن عصفور أيضا أل في الآن  
 للعهد الحضورى واعترضه صاحب المغنى بان الصحیح أن الداخلة على الآن  
 زائدة لانها لازمة ولا يعرف ان التي للتعريف وردت لازمة بخلاف الزائدة  
 فانها وردت لازمة اه قال محشيه الدسوقي قوله ولا يعرف أي قول يعتد به  
 والا فقد قيل ان الذى والى كل منهما معرف بالاداءة مع انها لازمة  
 (أقسام الجنسية) القسم الاول ما تكون لاستغراق الافراد استغراقا  
 حقيقيا أو عرفيا فالاول نحو وخلق الانسان ضعيفا ان الانسان لفي خسر  
 الا الذى آمنوا فالانسان حقيقة لغوية وهو كرجل في لارجل في الدار \* والثاني  
 نحو جمع الامير الصاعغة أي صاعغة بلده لانه المفهوم عرفا من اللفظ لا صاعغة  
 الدنيا فهو حقيقة عرفية (فان قيل) افراد الاسم يدل على وحدة معناه وحرف  
 الاستغراق على تعدده والوحدة والتعدد متناقضان (يقال) لاتناق بينهما  
 لان الحرف الدال على الاستغراق كحرف النسب والتعريف انما يدخل  
 على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة وهو بمعنى  
 كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور الا

ما حكاه الاخفش في قوله تعالى أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء  
وفي قولهم أهلك الناس الدرهم البيض والدينار الصفر (القسم الثاني)  
ما تكون لاستغراق خصائص الافراد مبالغة مذحاً أو ذماً نحو زيد الرجل  
علماً أي الكامل في هذه الصفة ومنه ذلك الكتاب (تنبيه) علامة آل  
الاستغراقية أنها يصح أن يخلفها كل مضافاً إلى نكرة في الحقيقي حقيقة  
فيقال خلق كل انسان ضعيفاً وان كل انسان لفي خسر الا الذين آمنوا وفي  
العرفي مجازاً من قاصر العام على بعض افراده لعلاقة العموم فيقال  
جمع الأمير كل صائح وفي استغراق خصائص الافراد مجازاً من سلا أيضاً من  
اطلاق الكل على الجزء لعلاقة الكلية فيقال هو كل رجل علماً بمعنى أنه  
اجتمع فيه ما افرق في غيره ولا اعتداده لم غيره (القسم الثالث) ما تكون  
لتعريف الماهية وهي التي لا تخلفها كل لاحقيقة ولا مجازاً فالماهية من  
حيث عدم تحققها في ضمن الافراد هي الماهية المجردة نحو قوله تعالى  
وجعلنا من الماء كل شيء حي ومن حيث تحققها في ضمن الافراد لكن من  
غير تعرض لبيان كميتها كلاً أو بعضها هي الماهية المخلوطة نحو قولك  
والله لا تزوج النساء أو لا ألبس الثياب ولهذا يقع الحث بالواحد منهما  
ونحو الرجل خير من المرأة ومن حيث هي مع قطع النظر عن وجودها  
في ضمن الافراد هي الماهية المطلقة نحو الانسان حيوان ناطق (وقد  
خالف ابن مالك في اللام التي لتعريف الماهية والحقيقة فانها عنده للعهد  
أيضاً فالعهد عنده شخصي وجنسي والشخصي اما ذكرى واما حضوري  
واما ذهني والجنسي هو العهد الحقيقي أي المميز المعين كما في الدسوق على  
المعنى

(المذهب الثاني للبركوي)

أل عند البركوي موضوعه للتعين والاشارة الى مفهوم مدخولها لا بشرط  
شيء وهو معنى واحد لكن يتعدد باعتبارات الى أربعة معان فهي مشترك  
معنوي بينها (فباعتباره من حيث هو هو مع قطع النظر عن وجوده في  
ضمن الافراد أعني الماهية المطلقة كما في المعارف نحو الانسان حيوان

ناطق والكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد تسمى لام الحقيقة والماهية والطبيعة  
 والجنس \* وكذا من حيث تحققه في ضمن الافراد لكن من غير تعرض  
 لبيان كميتها كالأوبعضا أعني الماهية المخلوطة وذلك في القضية المهمة كما  
 في قولنا الرجل خير من المرأة والكل أعظم من الجزء والدينار خير من  
 الدرهم وقول صاحب التلخيص ثم القصر كما يقع بين المبتدا والخبر يقع بين  
 الفعل والتفاعل وقد تسمى هذه اللام لام الجنس المطلق والجنس الغير  
 المشهورى \* وكذا من حيث عدم تحققه في ضمن الافراد أعني الماهية  
 المجردة كما في قولنا الحيوان جنس والانسان نوع والناطق فصل  
 (و باعتباراه من حيث وجوده في ضمن فرد معين تسمى لام العهد الخارجى  
 ) وينقسم بالمعنى الخاص الى قسمين \* الاول شخصى ان كان مفهوم  
 مدخول اللام حصه معينة وكانت شخصا معينا نحو جاء في رجل فأكرمت  
 الرجل فالرجل شخص معين \* والثاني نوعى ان كان المراد من مفهوم  
 مدخولها حصه معينة وكانت نوعا معينا كما في قوله تعالى فاذا جاءتهم الحسنة  
 قالوا لنا هذه وكما في لام الكلمة حيث جملها الفاضل الجامع على العهد  
 الخارجى بارادة الكلمة العربية التي قصد النجاة بيان أحكامها فيكون  
 المراد من الكلمة نوعا معينا ( وينقسم بالمعنى الاخص من حيث تقدم  
 الذكر أو الحضور الى أربعة أقسام (الاول) صريحى (والثاني) كنائى  
 (والثالث) حضورى وتقدم بيانها (والرابع) ضمنى وهو أن يتقدم ذكر  
 محبوبها ضمنا كما في قول صاحب الشمسية المقالة الاولى في المفردات مثلا  
 حيث تقدم ذكره ضمنا في قوله ورتبته على مقدمة وثلاث مقالات  
 (و باعتباراه من حيث وجوده في ضمن بعض الافراد معلوما للتخاطب ولم  
 يتقدم له ذكر ولم يكن حاضرا حالة التكلم تسمى لام العهد الذهنى وتقدم  
 مثاله (تنبيه) اذا لوحظ هنا ما تقدم في أقسام العهد الخارجى بالمعنى  
 الخاص وان مدخول اللام اما أن يكون شخصا أو نوعا تمتد أقسام الخارجى



مع الذهني الى عشرة (و باعتبارهم من حيث وجوده في ضمن جميع الافراد  
تسمى لام الاستغراق كما تقدم تفصيله) (الذهب الثالث لجمهور النظار) \*  
انها موضوعة لكل من المعاني الاربعة وعلى هذا المذهب يكون حرف  
التعريف مشتركاً لفظياً بينها كما في مفاتيح التحقيق  
(ال التعريفية عند البليانيين)

(قال الخطيب) انها موضوعة للاشارة الى العهد الخارجي والجنس  
(أقسام لام العهد الخارجي) ثلاثة (صريحى) وهو الاشارة الى حصة  
من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان أو اثنين أو  
جماعة لتقدم ذكره نحو جاءني رجل فاكرمت الرجل أو رجلان فاكرمت  
الرجلين أو رجال فاكرمت الرجال فانه لا فرق عند البليانيين بين الحصة  
والفرد والفرق بينهما انما هو مذهب المنطقيين (وكنائى) وتقدم بيانه  
(وعلى) وهو يشمل ما يسميه النظار ذهنيًا وحضور يا وتقدم بيانها ونظير  
العهد خارجي يراد الشخص بواسطة اللام وفي العلم بواسطة الوضع (أقسام لام  
الحقيقة) ثلاثة القسم الاول العهد الذهني وهو أن يأتي المعرفة بلام  
الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقة ذلك الواحد  
الحقيقة المعروفة ومن ثم صار له عهديته بهذا الاعتبار يعني يطلق المعرفة  
بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن على فرد تام وجود  
من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة  
مطابقا ياها كما يطلق الكلى الطبيعي على كل جزئي من جزئياته وذلك عند  
قيام قرينة دالة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي  
بل من حيث الوجود لكن لا في ضمن جميع الافراد بل بعضها كقولك  
ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج بأن تتعدد أسواق البلد ولا تعين  
لواحد منها بين المتكلم والمخاطب ومثله قوله تعالى وأخاف أن يأكله

الذنب واشترى اللحم وهذا في المعنى كالنكرة وإن كان في اللفظ يجري عليه  
 أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ أو أحوال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها إلا أن  
 بينهما تفاوتاً تاماً وهو أن النكرة معناها بعض غير معين من جملة الحقيقة وهذا  
 معناها نفس الحقيقة وإنما تستفاد البعضية من القرينة كالدخول والاكمل  
 فيما مر فالمجرد وذو اللام بالنظر إلى القرينة سواء وبالنظر إلى أنفسهما  
 مختلفان ولا يكون في المعنى كالنكرة قد يعمل معامل معامل المنكر ويوصف  
 بالجملة كقوله

ولقد أمر على اللثيم يسبنى \* فضيت ثمت قلت لا يعنيني

أراد به الجنس من حيث وجوده في فرد ما لا الماهية من حيث هي هي  
 بقرينة المرور ولا الفرد المعين إذا المقصود اظهار ملكة الحلم \* القسم الثاني  
 للإشارة إلى نفس الحقيقة وتقدم أمثله ونظيره علم الجنس كاسامة  
 وسبحان إلا أن الفرق بينهما أن الحقيقة في المعرف باللام تستفاد من اللام  
 وفي علم الجنس من جوهر الكلمة (والفرق بين المعرف باللام الجنس واسم  
 الجنس أن صدق المعرف على فرد باعتبار وجود الحقيقة فيه فيكون مجازاً  
 مرسلان إطلاق الكل على الجزء لعلاقة الكلية وإنما كان كذلك لأن  
 المحوظ فيه الحقيقة فقط \* وأما صدق اسم الجنس على الفرد فباعتبار  
 الوضع لأن المحوظ فيه الأفراد في المشهور فيكون حقيقة وهذا على مذهب  
 المتقدمين وأما المتأخرون فيقولون أنه موضوع للماهية من حيث هي هي  
 من غير أن يعتبر معها قيد الوحدة كما تقدم في بيان القسم الثاني من الوضع  
 الشخصي \* القسم الثالث للاستغراق وتقدم بيانه (تنبيهان) الأول  
 قد علم مما تقدم أن ما يسميه النحاة بالعهد الذهني والعهد الحضورى يسميه  
 البيانيون العهد العلمي \* وللبانيين عهد ذهني غير الذي للنحاة لانه عند  
 البيانيين عبارة عن فرد غير معين والظاهر أن لاهمه عند النحاة من قبيل  
 التي يشار بها إلى الماهية المطلقة وأرادة الفرد إنما هو بالقرينة فيكون مجازاً  
 مرسلان لعلاقة الكلية ومن ثمة لم يخصه النحاة بالذكر (الثاني) طريق التمييز

بين هذه المعاني انه اذا وجدت قرينة خارجية على ارادة فرد معين فاللام  
 للعهد الخارجى والا فلا استغراق الا أن يمنع مانع قللجنس والحقيقة الا أن يمنع  
 مانع فللعهد الذهنى وحيث ان اللام دائرة بين كونها مشتركا فلفظيا أو معنويا  
 فى المعانى التى تشير اليها فيحتاج فى كل واحد الى القرينة كما هو شأن المشترك  
 ﴿وقرينة العهد الخارجى تقدم الذكر أو الحضور أو علم المخاطب به﴾ وقرينة  
 الاستغراق الاستثناء وكون المقام ثناء أو وصف أو نعت بالجمع وضافة فعل اليه  
 ﴿وقرينة الجنس التعريف أو التقسيم أو كون المحكوم به من أحوال  
 الجنس﴾ وقرينة العهد الذهنى نحو الدخول والا كل والاشتراء من  
 الامور التى يكثر تداولها عادة ﴿الثالث﴾ تبين مما ذكر أنها عند البيانين  
 من قبيل المشترك اللفظى وخالف السعد فى ذلك فجعلها مشتركا معنويا  
 حيث قال ان اللام بالاجماع للعهد ومعناه الاشارة والتعيين والتمييز فالاشارة  
 اما الى حصة معينة من الحقيقة فهو تعريف العهد سواء كان العهد مذكورا  
 صريحا أو كناية أولم يكن مذكورا بل كان حاضرا أولم يكن حاضرا بل كان  
 معلوما للمخاطب \* واما الى نفس الحقيقة وذلك قد يكون بحيث لا يفتر الى  
 اعتبار الافراد وهو تعريف الحقيقة والمساوية وقد يكون بحيث يفتر الى  
 وحينئذ اما أن توجد قرينة البعضية وهو العهد الذهنى أولا وهو الاستغراق  
 اه دسوقى على معنى اللبيب والظاهر أن المراد بالاجماع من يعتد  
 التفتازانى بقوله كالسكاكى والزحشرى وابن الحاجب والسيد كما يفهم من  
 مفاتيح التحقيق ٢٥ ﴿فاذا كانت للعهد الخارجى أو الجنس فيكون  
 مدخولا موضوعا معها بوضع آخر مغاير لوضع الاجزاء \* وبينا ان لام  
 التعريف حرف وضع لمفهوم كلى هو تعيين مدخوله بشرط الاستعمال فى  
 الجزئيات أولئك الجزئيات على اختلاف الرأىين واسم الجنس موضوع  
 لمعناه أعنى المساوية أو الفرد المنتشر على اختلاف الرأىين والمجموع موضوع  
 بالوضع التركيبى أو الوضع المنزلة منزلة الافرادى لمعين عند السامع هو مفهوم  
 مدخوله أو حصة منه بشرط الاستعمال فى الجزئيات أولئك الجزئيات

من حيث هومعين عنده فالمعرف بلام الجنس مثلاً من حيث انه معرف  
بها موضوع المفهوم الكلى وهو مفهوم مدخوله المعين عند السامع بشرط  
الاستعمال في الجزئيات أولئك الجزئيات أعني هذا المفهوم وذلك المفهوم  
وكذا العهد كما في السيلكوتى على المطول ١٤٥ \* وتستعمل في العهد  
الذهنى والاستغراق مجازاً بعلاقة مشابهتهما للعهد الخارجى في الاستعمال  
فى الفرد فتكون استعارة من معنى العهد الخارجى دون الجنس لعدم  
العلاقة بالنظر الى الجنس كما فى مفاتيح التحقيق ٢٦ أو مجازاً مرسلان فى  
الذهنى لعلاقة التقييد لان لام التعريف موضوعاً لتعيين مفهوم مدخولها  
وأريده المنكر

### {الوضع النوعى التأويل}

{والوضع بالنوع مع التأويل \* وضع المجاز اذا اصح قبل}  
يعنى ان وضع المجاز نوعى تأويل وهو مقابل التحقيقى {اذا التحقيقى هو  
ما يدل اللفظ بسببه على المعنى الموضوع له من غير توقف على علاقة ولا  
قرينة} والتأويل هو ما يدل اللفظ بسببه على المعنى الموضوع له  
المجازى بتأويل وهو شرط ملاحظة علاقة بين المعنى المجازى والتحقيقى  
وقرينة مانعة من ارادة المعنى التحقيقى فان كان المجاز مرسلان فملاحظة علاقة  
من علاقته المشهورة فينتقل بتلك العلاقة من أحدهما الى الآخر سواء  
كان بالنسبة الى نفس الامر أو الى العرف أو الى زعم المخاطب وان كان  
استعارة فالملاحظة المشابهة وادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به وكونه  
فرداً من افراد جنسه كالتجوز بالشادن عن الجمل فى قولى

لله من شادن رقت محاسنه \* مورد الخدماً أحلاه اذ عطفاً

قابله فبسد الونى بطلعه \* مصفراً وكذا البلور حين صفا

{تنبيه} لاوضع للكناية على القول بانها واسطة بين الحقيقة والمجاز وقرينتها  
مرجحة للمنى الكنائى (وقيل انها موضوع بالوضع النوعى أيضاً بناء على

ان تعريف الوضع اصطلاحاً جعل شئاً دالاً على شئ آخر سواء كان بنفسه  
أو بواسطة قرينة فيشمل المجاز والكناية بأن يقال ان الواضع وضع بالوضع  
النوعي كل لفظ لكل ما يكون بينه وبين معناه الحقيقي علاقة من العلاقات  
المخصوصة بالنوع لا بالشخص بشرط أن يكون هناك قرينة مانعة من ارادة  
المعنى الحقيقي أو غير مانعة لكنهما معنية للفظ على دلالة على ذلك والاول  
المجاز والثاني الكناية كذا في شرح العضدية للفاضل الغزالي المدني

{ لـكـنه جاء بوضع ثان \* اذ للحقيقي ابتداء دان }

يعني أن المجاز موضوع بوضع ثان لانه مشروط بسبق وضع للمعنى الحقيقي  
لانه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة وقرينة مانعة فإلم يكن للفظ وضع  
حقيقي لا يتصور له وضع مجازي \* وهذا ما لم يختلف فيه انما الاختلاف  
في أن المجاز هل هو مستلزم للعتيقة استعمالاً أولاً

{ بأن يقال كل لفظ وضعاً \* بدأ لمعناه الذي قد سمعنا }

{ فهو لما بذلك قد تعلقا \* معين كالبيت في القصر ارتقى }

{ لذى شجاعة وقا تل أتي \* لضارب ورحم الله الفتى }

يعني أن وضع المجاز يكون بدرج الموضوع في قاعدة كلية بأن يقال كل  
لفظ معين للدلالة بنفسه على معنى فهو عند تحقق القرينة المانعة من ارادة  
ذلك المعنى معين للدلالة على ما يتعلق بذلك المعنى تعلقاً خاصاً بأن يكون بين  
ذلك المعنى وما يتعلق به علاقة من العلاقات المتبعة في المجاز كما في التلويح  
في فصل قصر العام فهذا وضع اللفظ الاسدي في قولنا رأيت أسداً في الحمام  
لمعناه المجازي وهو الراجل الشجاع ووضع لفظ قاتل (بصيغة اسم الفاعل)  
في قولنا زيد قاتل عمر احين يرى أثر الضرب الشديد منه لا القتل لمعناه  
المجازي وهو الضارب ضرر بأشديد او وضع رحم الله فلاناً لمعناه المجازي  
وهو الدعاء له بالرحمة أي اللهم ارحمه (والتعلق الخاص بين الاسد والرجل  
الشجاع هو الشجاعة والقرينة المانعة عن ارادة الاول لفظ الحمام وهذا  
مثال ما وضع الاصل فيه شخصي \* والتعلق الخاص بين قاتل وضارب هو

المشابهة في الابلام او السببية اذ الضرب قد يكون سببا في زهاق الروح فعلى  
الاول هو مجاز بالاستعارة وعلى الثاني مجاز مرسل والقرينة المانعة عن ارادة  
القتل رؤية أثر الضرب في الحي وهذا مثال ما وضع الاصل فيه نوعي لمفرد  
\* والتعلق الخاص بين رحم الله فلانا والدعاء له بالرحمة هو السببية اذ  
الدعاء بالرحمة سبب لحصولها المؤدى الى الاخبار به وقد وجدت قرينة  
مانعة عن ارادة الاخبار وهي عدم العلم بتعلق رحمة الله تعالى بذلك الشخص  
وهذا مثال ما وضع الاصل فيه نوعي لمركب

### (علاقات المجاز المرسل)

العلاقة بالفتح في المعنويات وبالكسري في الحسيات وهي اصطلاحا مناسبة  
خاصة بين المعنى المنقول عنه والمنقول اليه وتسمى علاقة لان بها يرتبط المعنى  
الثاني بالاول فينتقل الذهن منه الى الثاني ويدل عليها اللفظ المصرح به  
المعبر به عن غيره وهو المنقول عنه على الراجح وقيل المنقول اليه وقيل هما  
معاً وسمى المجاز المرسل مرسل لارساله عن التقييد بعلاقة مخصوصة فان له  
خمساً وعشرين علاقة بل ثلاثين ودونكها مرتبة بأمثلة من التراكيب البليغة  
(الاولى السببية)

وهي كون الشيء سبباً أي مؤثراً في شيء آخر وباعتبارها يطلق اسم السبب  
على المسبب كقوله تعالى وهو الذي يرسل الرياح بشرايين يدي رحمته أي  
غيبته فان الرحمة سبب له وانما كانت العلاقة هنا السببية لانه صرح بالسبب  
وهو الرحمة والنكتة بيان المنفعة عليهم بأن انزال الغيث ليس الا رحمة بهم  
لينبغثوا الى شكر الراحم فيعود ذلك عليهم بالنفع والقرينة ذكر الرياح  
(الثانية المسببية)

وهي كون الشيء مسبباً أي وجوده عن شيء آخر وباعتبارها يطلق اسم  
المسبب على السبب كقوله تعالى وينزل لكم من السماء رزقاً أي غيثاً يكون  
الرزق مسبباً عنه فاطلق المسبب وأريد السبب وانما كانت العلاقة هنا  
المسببية لانه صرح بالمسبب وهو الرزق والنكتة بيان المنفعة عليهم وانه هو

الفاعل المختار في خلق النبات ولو قبل ينزل ماء يكون به الرزق لنوهم أن  
الماء آلة أو طبيعة في الرزق فلا يكون يصنع الفاعل المختار فلا يستحق  
الشكر والقرينة أيقاع الانزال على الرزق مع أنه ثبت بعد الانزال  
(الثالثة الآلية)

وهي كون الشيء واسطة في إيصال أثر المؤثر إلى المتأثر وباعتبارها يطلق اسم  
الآلة على المتأثر نحو قوله تعالى واجعل لي لسان صدق في الآخرين أي  
ذكر أصادقاً وثناء حسناً أطلق لفظ اللسان الموضوع لآلة الذكر المعلومة  
الواسطة بين المتكلم والكلام في إيصال أثر فعل الأول أي المتكلم وذلك الأثر  
هو التكلم إلى الثاني وهو الكلام على الذكر مجازاً بعلاقة الآلية لكون  
المنقول عنه آلة المنقول إليه والنسبة في التعبير عن الذكر باللسان الدلالة  
على طلب ذكره لا تنقطع دلالة على خبره كما لا تنقطع كلمات اللسان والقرينة  
نسبة اللسان إلى الآخرين بنى ولو كان المراد الحقيقة لكانت النسبة بالي  
ومنه قول أعشى باهلة

إني أتتى لسان لا أسر بها \* من علولا عجب منها ولا سحر  
فظلت مكتئباً حراً ندي \* وكنت أحذره لو يتفع الحذر  
فلسان هنا بمعنى الرسالة لأن الشاعر كان أماً خبر قتل أخيه المنتشرين أوفى  
ولذا أنت ويجمع على السن وإذا كان بمعنى جارحة الكلام يذكر ويجمع على  
السننة والمراد بعلو المبنى على الضم أعلى نجد كما في الصحاح وقال ثعلب من  
أعلى البلاد وقوله لا عجب بفحنتين وهو أنكار ما برده عليك كالعجب والعجب  
بفتح العين أو ضمها لو سكون المحممة فهم ما بين والنسبة بيان أنه لا ينسى أخاه  
ولا يذهب خزنه وأنه يتجدد كما تتجدد كلمات اللسان \* والقرينة ذكر الاتيان  
(ومنه قوله تعالى فأوابه على أعين الناس أي على نظارهم فان الأعين آلة له  
والنسبة المبالغة في طلب تشهير إبراهيم عليه السلام حتى يتنبه له الكل كما  
يتنبهون لو كان على أعينهم شيء) (ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لا تتبعوا الدينار  
بالدينارين ولا الدرهم بالدرهمين ولا الصاع بالصاعين فان الصاع موضوع

المكيال المخصوص الذي يسع ألفاً وأربعين درهماً ما شا إلا أنه مستعار لما  
يكال به \* والنكتة استغراق الأفراد مطعوماً وغيره ويصح اعتبار العلاقة  
فيه المحلية والنكات لا تراحم أذهي اعتبارات ملتزمة بعد الوقوع  
(الرابعة الكافية)

وهي كون الشيء متضمناً لشيءٍ وغيره وباعتبارها يطلق اسم الكل على  
الجزء نحو قوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم أي رؤس أناملها أطلق لفظ  
الأصابع وأريد الأنامل ليكون المنقول عنه كلاً للقول إليه متضمناً ولغيره  
والنكتة التنبيه على كمال خوفهم وخشيتهم كأنهم جعلوا جميع الأصابع في  
الأذان لئلا يسمعوا شيئاً من الصواعق \* والقرينة استحالة دخول الأصابع  
بتمامها في الأذان عادة (ومنه قوله تعالى حكاية عن إبراهيم عليه السلام  
أنا منكم وجلون أطلق ضمير المتكلم ومعه غيره الموضوع لذواتهم وأراد  
قلوبنا منكم ووجهه فان الوجه وصف القلب  
(الخامسة الجزئية)

وهي كون الشيء بحيث يتضمنه شيء آخر وباعتبارها يطلق اسم الجزء على  
الكل نحو قوله تعالى كل شيء هالك إلا وجهه أي ذاته استعمل الوجه الذي  
هو الجزء في الذات الذي هو الكل لملاحظة أن المنقول عنه جزء المنقول  
إليه في حق الحادث وإن تنزه القديم جل شأنه عن الجزئية والكيفية إلا أنه  
أنزل كلامه على ما تعارفه العرب وخاطب عبده بما يألفون رفقا بهم  
وتقريباً لعقولهم \* والنكتة المبالغة في تعميم الهلاك للممكنات السفلية  
والعلوية (ومنه قوله تعالى ناصية كاذبة خاطئة أي ذات خاطئة فان الخطأ  
وصف الكل (وقوله تعالى ويقولون هو أذن أي يسمع كل ما يقال له  
ويصدق (وقوله تعالى فتقر بررقبة (ومنه قول الشاعر  
وكم علمته نظم القوافي \* فلما قال قافية هجائي

(ونحو رأيت العين أي الرينة كسفية أي الجاسوس الذي يطع على  
عورات العدو ويسترط في هذه العلاقة شيطان (أحدهما) أن يكون الكل



مر كبا حقيقيا فلا يكفي الاعتبارى فلا يصح استعمال الارض في مجموع  
السماء والارض (الثاني) أحد امرين \* اما أن يكون الجزء الذي يطلق  
عليه من بين الاجزاء له مزيد اختصاص بالمعنى المقصود بالكل كالعين  
والاذن في الانسان للعانى المتقدمة وكالغافية في البيت فلا تطلق الرقبة على  
الريشة \* أو ينتفى الكل بانتفائه عرفا كالرقبة للذات فلا تطلق اليد على  
الانسان (السادسة الملزومية)

وهي كون الشيء بحيث يجب عند وجوده وجود شيء آخر وباعتبارها  
يطلق اسم الملزوم على اللازم كما في قوله تعالى أم أنزلنا عليهم سلطانا ذهو  
يتكلم أى حجة تدل هذا على احتمال أن اطلاق التكلم على الدلالة باعتبار  
أنها لازمة (ويحتمل أنه استعارة تصرفية بتشبيه الدلالة بالتكلم أو ممكنة على  
تشبيه الحجة بذي نطق وكا اطلاق النار على الحرارة فان النار ملزومة للحرارة  
(السابعة اللازمة)

وهي كون الشيء بحيث يجب وجوده عند وجود شيء آخر وبعدم عند عدم  
الشيء الاخر فالاول اللازم والثاني الملزوم وباعتبارها يطلق اسم اللازم  
على الملزوم كما في اطلاق الضوء على الشمس ونحو أدبت زيد بمعنى ضربته  
وكا اطلاق الحرارة على النار فان الحرارة لازمة للنار  
(الثامنة الاطلاق أى المطلقة)

وهي كون الشيء مجردا عن القيود كلها أو عن بعضها فعلى الاول يكون  
حقيقيا وعلى الثاني اضافيا وباعتبارها يطلق اسم المطلق على المقيد كقوله  
تعالى وانما يخشى الله من عباده العلماء أى العاملون وقوله صلى الله عليه  
وسلم لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد فقد أطلق الصلاة وأراد الصلاة  
الكاملة (وانما فسر الاطلاق بالمطلقة بالفتح لدفع ما يتوهم من أن المراد به  
المعنى المصدري أى الحدث أى التكلم باللفظ والحاصل بالمصدر من المبنى  
للفاعل أى الكون مطلقا فان ذلك وصف المتكلم والمقصود المعنى الحاصل  
بالمصدر من المبنى للفعول فانه هو الذى يتصف به اللفظ ووجه كونه مقصودا

أن المجاز يكون في الالفاظ والعلاقة تعتبر من جانب المنقول عنه وهو اللفظ  
الحقيقي وحينئذ يصح الحمل في قوله وهي كون الشيء مجردا عن الخ إذا المراد  
بالشيء اللفظ المنقول عنه وكذا يقال في المقيد وما ضاهاها (واعلم أن كل  
مفهوم بالنظر إلى ذاته له ثلاث اعتبارات (أحدها) أن يعتبر لا بشرط شيء  
فيقال للفظ الدال عليه بهذا الاعتبار مطلق (وثانيها) أن يعتبر بشرط شيء  
فحينئذ إن كان ذلك الشيء الذي اعتبرت شرطيته هو العموم والشيوع يقال  
للفظ الدال على ذلك المفهوم عام وكلّي \* وإن كان ذلك الشيء المعتبر  
شرطيته هو التعيين بذاته لا بأمر خارج يضم إليه يقال للفظ الدال عليه خاص  
وجزئي \* وإن كان ذلك الشرط هو التعيين لا بذاته بل بأمر خارج يضم إليه  
يقال للفظ الدال عليه مقيد (وثالثها) أن يعتبر بشرط لا شيء ويقال له  
طبيعة المفهوم وهو غير معتبر عند القوم أي البيانين لعدم تعلق غرضهم به  
لأن غرضهم إيراد أحوال الأشخاص والجزئيات لا الطبائع المجردة ولذلك  
لم يضعوا له اسما مخصوصا فظهر من هذا التحقيق أن (المطلق) هو اللفظ  
الدال على المفهوم المعتبر لا بشرط شيء (والعام) اللفظ الدال على المفهوم  
المعتبر بشرط الشيوع ويرادفه (الكلّي) لكنه يستعمل في المعنى أي يوصف  
به المعنى غالبا كما أن العام يستعمل في اللفظ يعني يوصف به اللفظ غالبا  
فالفرق بينهما اعتباري (والخاص) هو اللفظ الدال على مفهوم بشرط  
التعيين الذاتي ويرادفه (الجزئي) والفرق بينهما كالفرق بين الكلّي والعام  
(والمقيد) هو اللفظ الدال على مفهوم بشرط التعيين العارضي (ولكل  
واحد من هذه الأقسام معنى حقيقي ومعنى إضافي لأن المطلق قد يكون  
مطلقا بالنسبة إلى شيء ومقيدا بالنسبة إلى شيء آخر وكذلك المقيد يكون مقيدا  
بالنسبة إلى شيء ومطلقا بالنسبة إلى شيء آخر وقس عليهم ما دلّ على الجزئي  
والعام والخاص كذا في تعريف الرسالة الفارسية للعلامة المولوي أحمد زبادة  
على أصل العصام عاز بالرسالة العلامة طاشكبرى زاده (وسبأني زيادة  
إيضاح للمقيد في علاقة التقييد يظهر بها المراد من المقيد

### (التاسعة التقييدية أى المقيدية)

وهى كون الشئ مقيداً بقيد أو بما فوقه من القيود وباعتبارها يطلق اسم المقيد على المطلق (ويؤخذ مما ذكره فى بيان المقيد أنه يختلف فيه هل يشترط أن يكون القيد خارجاً عن مفهوم اللفظ والتعريف للمفهوم بذلك القيد عارض للمفهوم كما تقدم فى علاقة الاطلاق عن المولوى وحينئذ لا بد أن يكون القيد لفظياً مع كونه معنوياً أو لا فيكون مطلقاً أى سواء كان لفظياً أو معنوياً فقط على ما جرى عليه العلامة السعد (وعلى الاول التمثيل لعلاقة التقييد بقوله تعالى وربائبكم اللاتي فى حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن قيدت حرمة الربائب بالكون فى الحجور والمراد حرمة مطلق الربائب أى سواء كن فى الحجور أم لا) والتمثيل لعلاقة الاطلاق بذكر العلماء واردة العلماء العالمين كما تقدم فى علاقة الاطلاق (وعلى الثانى قال العلامة السعد فى المختصر المشفر أى شفة البعير اذا أطلق على شفة الانسان فان قصد تشبيهها بمشفر الابل فى اللفظ فهو استعارة (فى القاموس المشفر للبعير كاشفة لك وفى لسان العرب ولا يقال المشفر الالبعير قال أبو عبيد غما قيل مشافر الحبش تشبيهاً بمشافر الابل وفى الصحاح المشفر من البعير كالحفلة من الفرس ومشافر الحبش مستعار منه) وان أريد أنه من اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجازاً قال محشبه العلامة الدسوقي توضيح المقام أن المشفر اذا أطلق أى جرد عن قيده وهو اضافته للبعير واستعمل فى شفة الانسان من حيث انها فرد من أفراد مطلق شفة كان مجازاً مرسل بمرتبة وهو التقييد بناء على التحقيق من اعتبار العلاقة وصف المنقول عنه وان أطلق المشفر عن قيده ثم قيد بالانسان كان مجازاً مرسل بمرتين التقييد ثم الاطلاق لاستعمال المقيد أولاً فى المطلق ثم استعمل المطلق ثانياً فى مقيد آخر وقوله من أفراد مطلق شفة أى لا من حيث كونها شفة مقيدة بالانسان والا كان من اطلاق المقيد على المقيد (والمرسن أنف البعير فاذا أطلق عن قيده واستعمل فى أنف الانسان

باعتبار ما تحقق فيه من مطلق أنف كان مجازا مرسلًا وإذا استعمل في أنف  
 الإنسان للشابهة كأن يكون فيه اتساع وتسطيح أو كان استعارة أم لمخضا  
 (تنبيه) قال العلامة الخضرى على المولى على السمرقندية بعد بيان المقيد  
 والخاص على ما رعن المولى وعلى الفرق بينهما فالتشليل للتقيد باطلاق  
 الإنسان على مطلق حيوان لا يصح لأن مفهوم لفظ انسان معين بذاته  
 لا بانضمام قيد خارج اليه اذ قيد النطق المنضم الى الحيوان ليس خارجا عن  
 مفهوم الانسان بل جزء منه فاللائق تسميته خاصا فتأمل اهـ (قلت) الذى  
 مثل للمقيد بالانسان هو العصام فى الرسالة الفارسية (فان قلت) كون  
 النطق بعض مفهوم الانسان يدهى فالمولى لم يصب فى التشليل به المقيد  
 بعد ما شرط فى المقيد أن يكون القيد خارجا عن مفهوم اللفظ يعرض للمفهوم  
 التعيين به (قلت) أن الشرط الذى ذكره هناك جار على ما نقله عن العلامة  
 طاشكبرى زاده والتشليل بالانسان جار على ما ذكره العصام فى الرسالة  
 الفارسية لكنه لم ينبه على ذلك اعتمادا على ذكاء القارئ (بقى ان العلامة  
 الخضرى اعتبر المشفر من المقيد وليت شعرى ما الفرق بينه وبين الانسان  
 مع أن الكون من البعير ليس خارجا عن مفهوم المشفر فهو متعين بذاته  
 بالنظر لما نقله المولى وعليه فهو غير مقيد بل خاص \* وعلى مذهب  
 السعد كل من الانسان والمشفر مقيد اذ النسبة التقييدية أعم من الاضافية  
 والوصفية تأمل (فائدة) قد اشتهر ان لفظ النصب يضم ففتح ما جعل  
 علامة على شئ قال العلامة الدسوقي على المختصر مانصه والنصب جمع  
 نصبة كغرف جمع غرفة وهى العلامة المنصوبة على الشئ اهـ وقال العلامة  
 الخضرى على ابن عقيل مانصه والنصب كغرف وهى العلامات المنصوبة  
 كالحراب للقبلة جمع نصبة كمقدمة أما النصب بضمين فالاصنام اهـ مع  
 أن الذى فى القاموس أن النصب بضمين كل ما جعل علما كالنصبة وكل  
 ما عبد من دون الله تعالى اهـ وعلى هذا فالنصب مشترك لفظى فى  
 المعنيين قال شارحه قبل النصب جمع نصبة كسفينة وسفن وصحيفة

وصحف وقال الميث النصيب جماعة النصيبة وهي علامة تنصب للقوم اه  
وفي القاموس أيضا والنصبية بالضم السارية زاد شارحه المنصوبة لعرفة  
علامة الطريق اه فقد أشار بذلك الى أنه ليس المراد بالنصبية مطلق سارية  
بل التي تكون علامة الطريق ويؤخذ من هذا على ما ظهر لفكرى الفاتران  
أطلاق النصيب بضم ففتح بمعنى السوارى التي هي علامات خاصة وإرادة  
مطلق العلامات مجاز مرسل للعلاقة التقيد أى حذف القيد من الكون من  
السوارى والكون على الطريق

{تتمة في التجريد البياني}

التجريد البياني من مجاز هذه العلاقة أى ترك بعض معنى اللفظ كأن  
يلاحظ أن القمر كوكب ليلي مضى للعالم فيجرد عن قيد الليلى فيصير معناه  
عاما فيشمل الكوكب الليلى والنهارى فيثنى على اعتباره فيقال القمران  
كقول الشاعر

يا ثالث القمرين يا \* أبهى من السبع الكوانس

هل أنت يوسف قد أتيت \* تنزلا للانس آنس

وهذا غير التجريد البياني إذا الأول ترك بعض المعنى والثانى زيادة معنى  
اختراعى (العاشرة العموم أى العامة)

وهي كون الشيء يشمل كثيرين بما فيه من الشيوع وباعتبارها يطلق اسم  
العام على الخاص مثل أن يذكر الماشى ويراد به الانسان وقد تقدم أن العام  
هو اللفظ الدال على المفهوم بشرط الشيوع وهذه عبارة البيانين (أما عبارة  
الاصوليين فهي أنه اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له بحسب وضع واحد دفعة  
واحدة وباعتبارها يطلق على بعض ما يتناولوه ويعبرون عن هذا الاطلاق  
بالخصيص أى قصر العام على بعض ما يتناولوه بدليل وهو القرينة) وهى  
عام أريد به الخصوص أو عام مخصوص (العام الذى أريد به الخصوص)  
هو ما عمومه ليس مراد الاتسالا ولا حكما بل هو كل ما استعمل في جزئ  
وتكون قرينته عقلية وحسية وعادية على إرادة المتكلم به بعضا معينا

عما يتناولوه بعمومه (فالذي قرينته عقلية) كقوله تعالى أم يحسدون الناس  
 يعني حمداً أصلي الله عليه وسلم فإنه يستحيل عقلاً أن يشمل حسدهم كل إنسان  
 حتى أنفسهم \* والنسبة في التجوز سلامة المحكي عنه من تناول السنة أعدائه  
 أيها والإشارة إلى أن الحسد قبيح والتنديب بهم لأن من حسد على النبوة  
 فكأنما حسد الناس كلهم كما لهم ورشدهم لأن نفع النبوة عام حتى  
 للعاسدين لو تنبهوا وفي ذلك رمي لهم بالغباوة أو فرط العناد حتى لم يعرفوا  
 ما ينفعهم أو تفافلوا عنه \* ومنه قوله تعالى الذين قال لهم الناس أي نعيم بن  
 مسعود الأشجعي أو عبد القيس إن الناس قد جمعوا لكم فأذهبوا الجازات  
 أعداء المؤمنين يد واحدة في الألقاع بهم متى قدروا وأن مثل هذا الأرجاف  
 بهم وإن يكن مما شأنه أن يؤثر في المرجف به عادة إلا أنهم لم يكونهم على  
 غاية ثبات الجنان وصدق العزيمة والتوكل على الله لا يبالون بأعدائهم ولو  
 قيل الذين قال لهم نعيم بن مسعود لم يذهب ذلك \* ومنه قوله تعالى خالق كل  
 شيء وقوله تعالى وهو على كل شيء قدير فالشيء عام في الموجود يتناول الممكن  
 منه والواجب لكن نعلم بالضرورة أنه تعالى ليس مخلوقاً ولا مقدوراً فإيراد  
 بالشيء الممكن \* والنسبة المبالغية في وصف خالقيته تعالى وقدرته  
 بالاحاطة بالمخلوقات والمقدورات \* ومنه قوله تعالى والله على الناس حجج  
 البينة فالناس وإن كان يتناول البالغ والصبي والجنون إلا أنه يراد به البالغ  
 العاقل (والذي قرينته حسية) كقوله تعالى وأوتيت من كل شيء فقد  
 أريد به ما في بلد ما بقرينة أنه هو الذي أدركه الهدى بالحس إذ لم تثبت  
 بعض الأشياء التي من جلتها ما كان في يد سليمان عليه السلام \* وقوله  
 تعالى وجاءهم الموج من كل مكان فالمراد إلا ما كن التي كانت محطة  
 بهم وأتاهم منها الموج في البحر الذي كانوا فيه بقرينة أنها هي التي أدركها  
 الحس (والذي قرينته عادية) كقوله والله لا آكل رأساً فالرأس وإن يكن  
 عاماً يتناول رأس كل حيوان إلا أنه يراد به ما يباع في سوق بلدة فاستجاب بقرينة  
 العادة فلا ينصرف لغيره (العام المخصوص منه) هو ما عموماً مرادتنا ولا

لاحكاما أى ان اللفظ متناول لكل الافراد لكن بعضها خارج من الحكم  
 لشيء أخرجه كالاستثناء وتكون قرينته لفظية مقارنة على اخراج بعض  
 معين مما يتناوله بعمومه سواء كانت مستقلة أو غير مستقلة أو تفاوت الافراد  
 بزيادة أو نقص (فالذى قرينته لفظية مستقلة) كقوله تعالى وأحل الله  
 البيع وحرم الربا فالبيع عام مخصوص منه بالبيع بالاشياء الستة  
 المنذورة في قوله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة  
 والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمخ بالمخ مثلا بمثل الخ فهو مجاز من  
 اطلاق العام وهو البيع مطلقا واردة الخاص وهو البيع الخالي عن الربا  
 والقرينة قوله تعالى وحرم الربا وهى مستقلة لعدم تعلق معناها باللفظ الذى  
 قبلها فهى من المخصص المنفصل \* وقوله تعالى اقتلوا المشركين حيث  
 وجدتموهم فالمشركون عام يشمل الحرى والمستأن من لكن المستأن من  
 خصص بقوله تعالى وان أحد من المشركين استجارك فأجره فهو مجاز من  
 اطلاق العام وهو المشركون واردة الخاص وهو الحرى والقرينة قوله تعالى  
 وان أحد الخ (والذى قرينته لفظية غير مستقلة) كالمستثنى منه الا انه  
 لا يسمى تخصصا عند الشافعية بل يسمى قصرا نحو له عشرة الاثلاثة  
 فالعشرة عند الحنفية مجاز عن السبعة بقرينة الاثلاثة فانها غير مستقلة لتعلق  
 معناها بما بعد هافى من المخصص المتصل وهو من العام المخصوص منه  
 لان الاستثناء عند الحنفية تكلم بالباقي بعد الثنيا ومن ثمة كان مجازا  
 (وأما اذا كانت القرينة غير مقارنة فلا يسمى عاما مخصوصا لان المخصص  
 انما تراخى يسمى نامضا \* وهذا بخلاف القصر (بالشرط) نحو كل عالم يزورنى  
 فله درهم ان كان عاملا (والغاية) كقوله تعالى وأتموا الصيام الى الليل  
 (والصفة) نحو فى الغم الساعة زكاة (والبدل) أعنى بدل البعض من  
 الكل نحو جاء القوم أكثرهم ومنه قوله تعالى ثم عواصموا كثير منهم  
 (والحال) نحو أكرم من زارك مختصا (والظرف) والجار والمجرور) نحو  
 أطعم المساكين اليوم أو فى مكان كذا (والتمييز) نحو له منون سمنا

(والمفعول له) نحو جاء القائمون اجلالا للامير (والمفعول معه) نحو جاء  
 المكرمون وزيد فانها حقيقة (والذي قرينته التفاوت في الافراد بزيادة)  
 كالفاكهة فانها اسم لكل ما يتفكه به فتم العنب والرطب والرمان لغة  
 وعرفا الا ان في المذكر كورات معنى زائد اعلى معنى التفكه الذي هو التلذذ  
 وذلك الزائد هو كونها غذاء قال الازميري في حاشية المرأة وهذه الزيادة  
 تخصها من مطلق اسم الفاكهة فلا تصرف اليها بدون النية عند اتي  
 حنفية خلافا لصاحبه اهـ فالفاكهة عنده مجاز عما عدا المذكر كورات  
 والقرينة تفاوت الافراد بالزيادة (والذي قرينته التفاوت في الافراد  
 بنقص) كالمملوك فيما لو قال كل مملوك لي فهو حقا لمملوك عام يشمل كامل  
 الملك وناقصه فهو مقبول بالتشكيل الا أنه في هذه الصورة لا يقع على  
 المكاتب والقرينة نقصان الملك فيه لان المالك يملكه رقبة لا يدامع ارادة  
 التحرير التي بها ترتفع يد المالك

#### (الحادية عشرة الخصوص أي الخاصة)

وهي كون الشيء له تعيين بحسب ذاته لا بقيد خارج وباعتبارها يطلق اسم  
 الخاص على العام كقوله تعالى وحسن أولئك رفيقا بناء على انه مفرد أريد به  
 الجمع أي رفقاء وقوله تعالى انارسل رب العالمين أي رسله \* وحديث سويد  
 ابن حنظلة قال خرجنا ومعنا حمرين وائل فأخذه أعداؤه فخرج (بالهاء  
 المهملة) القوم أن يحلفوا وحلفت أنه أخى نخلى عنه العدو فذكرت ذلك للنبي  
 صلى الله عليه وسلم فقال صدقت المسلم أخو المسلم أي مجازا للعلاقة بخصوص  
 فان الاخوة في اللغة اسم لنوع خاص من القرابة وهي الوصلة النسبية وقد  
 أريد به معنى شرعي تمام وهو الوصلة الاسلامية على حد قوله تعالى انما  
 المؤمنون اخوة وبين الاخوة النسبية والاخوة الاسلامية عموم وخصوص  
 مطلق والثانية أعم فكل أخ نسي أخ اسلامي ولا عكس اهـ من البعلی  
 شرح الاشباه في محبت تعميم الخاص بالنية ملخصا (ومن مجاز هذه العلاقة  
 أسماء القبائل كتميم وقریش فانها في الاصل أسماء أشخاص ففيها اطلاق



الخاص على العام (ومنه أيضا قول أبي القيس بن الاسلت  
لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت \* حمامة في غصون ذات أوقال  
أي صوتت وذلك لان النطق خاص قال الراغب النطق في التعارف  
الاصوات المقطعة التي يظهرها اللسان وتعيها الاذان ولا يقال للحيوان غير  
الانسان ناطق الا مقيدا كقوله تعالى منطق الطير أو على طريق  
التشبيه كقول بعضهم

عجبت لها أنى يكون غناؤها \* فصيحاً ولم تفتر عن نطقها فلما  
وفي القاموس نطق ينطق نطقا ومنطقا تكلم بصوت وحروف تعرف بها  
المعاني وقد أطلق النطق هنا وهو خاص وأريد به التصويت وهو عام على  
طريق المجاز المرسل الاصلى لعلاقة الخصوص واشتق منه نطقت بمعنى  
صوتت مجازا رسلا تبعيا للعلاقة المذكورة وقد صرح العلامة البغدادي  
في شرح شواهد الرضى في أول الجزء الأول في شرح بيت ذى الخرق الطهوى  
بقول الخنا وأبغض الجهم ناطقا \* الى ربن صوت الجمار اليه تدع  
بأن ناطقا مجازا مرسل عن مصوت لعلاقة الخصوص (وانما كان  
التصويت عاما لما تقدم من أن العام هو اللفظ الدال على المفهوم المعتبر  
بشرط الشبوع والتصويت كذلك لشموله تصويت الطيور وغيرها بخلاف  
النطق فإنه خاص بالانسان (وتقدم عند الكلام على القسم الثاني من  
الوضع الشخصى أن البيانيين يريدون باسم الجنس ما يكون اسما للمفهوم  
غير مشخص ولا مشتمل على تعلق معنى بذات فيدخل فيه نحو رجل وأسد  
وقيام وقعود وتخرج عنه الاسماء المشتقة من الصفات واسماء الزمان  
والمكان والآلة وبهذا المعنى وقع قولهم المستعار ان كان اسم جنس  
فالاستعارة أصلية والاقتضية واسم الجنس اما لعين أو لعنى والثاني منه  
افرادى وآحادى والافرادى هو المصدر المجرد عن التاء والمقصود فى مثله  
الماهية والتصويت كذلك (فان قيل) النطق اسم جنس أيضا فيكون عاما  
(يقال) نعم هو عام بالنسبة لافراد الناطق وخاص بالنسبة لغيرهم فهو خاص

بكال مخصوص الذي يسع ألفاً وأربعين درهماً ما شألاً أنه مستعار لما  
 يكال به \* والنكتة استغراق الأفراد مطعوماً وغيره ويصح اعتبار العلاقة  
 فيه المحلية والنكات لا تراحم اذ هي اعتبارات ملتبسة بعد الوقوع  
 (الرابعة الكافية)

وهي كون الشيء متضمناً لشيءٍ واغنيوه وباعتبارها يطلق اسم الكل على  
 الجزء نحو قوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم أي رؤس أناملها أطلق لفظ  
 الاصابع وأريد الأنامل ليكون المنقول عنه كلاً للنتيجه متضمناً له ولغيره  
 والنكتة التنبيه على كمال خوفهم وخشيتهم كأنهم جعلوا جميع الاصابع في  
 الآذان ثلاثاً يسمعون شيئاً من الصواعق \* والقرينة استحالة دخول الاصابع  
 بتمامها في الآذان عادة (ومنه قوله تعالى حكاية عن إبراهيم عليه السلام  
 أنا منكم وجلون أطلق ضمير المنة كالم ومع غيره الموضوع لذواتهم وأراد  
 قلوبنا منكم وجهلة فإن الوجه وصف القلب  
 (الخامسة الجزئية)

وهي كون الشيء بحيث يتضمنه شيء آخر وباعتبارها يطلق اسم الجزء على  
 الكل نحو قوله تعالى كل شيء هالكة إلا وجهه أي ذاته استعمل الوجه الذي  
 هو الجزء في الذات الذي هو الكل لملاحظة أن المنقول عنه جزء المنقول  
 اليه في حق الحادث وإن تنزه القديم جل شأنه عن الجزئية والكيفية إلا أنه  
 أنزل كلامه على ما تعارفه العرب وخاطب عبده بما يألون رفقاً بهم  
 وتقريباً لعقولهم \* والنكتة المبالغة في تعميم التهلكة للممكنات السفلية  
 والعلوية (ومنه قوله تعالى ناصية كاذبة خاطئة أي ذات خاطئة فإن الخطأ  
 وصف الكل (وقوله تعالى ويقولون هو اذن أي يسمع كل ما يقال له  
 ويصدق) وقوله تعالى فتحرر برزقته (ومنه قول الشاعر  
 وكم علمته نظم القوافي \* فلما قال قافية هجاني

(ونحور أيت العين أي الريشة كسفية أي الجاسوس الذي يطع على  
 عورات العدو ويشتري في هذه العلاقة شيطان (أحدهما) أن يكون الكل

مركبا حقيقيا فلا يكفي الاعتبارى فلا يصح استعمال الارض في مجموع  
السما والارض (الثاني) أحد امرين \* اما أن يكون الجزء الذي يطلق  
عليه من بين الاجزاء له مزيد اختصاص بالمعنى المقصود بالكل كالعين  
والاذن في الإنسان للمعنى المتقدمة وكالغافية في البيت فلا تطلق الرقبة على  
الريشة \* أو ينتفى الكل بانتفائه عرفا كالرقبة للذات فلا تطلق اليد على  
الانسان (السادسة الملزومية)

وهي كون الشيء بحيث يجب وجوده وجود شي آخر وباعتبارها  
يطلق اسم الملزوم على اللازم كما في قوله تعالى أم أنزلنا عليهم سلطانا وهو  
يتكلم أى حجة تدل هذا على احتمال أن اطلاق التكلم على الدلالة باعتبار  
أنها لازمة (ويحتمل أنه استعارة تصريحية بتشبيه الدلالة بالتكلم أو مكنية على  
تشبيه الحجة بذي نطق وكا اطلاق النار على الحرارة فان النار ملزومة للحرارة  
(السابعة اللازمة)

وهي كون الشيء بحيث يجب وجوده عند وجود شي آخر وبعدم عند عدم  
الشيء الآخر فالاول اللازم والثاني الملزوم وباعتبارها يطلق اسم اللازم  
على الملزوم كما في اطلاق الضوء على الشمس ونحو أدبت زيد بمعنى خربته  
وكا اطلاق الحرارة على النار فان الحرارة لازمة للنار  
(الثامنة الاطلاق أى المطلقة)

وهي كون الشيء مجردا عن القيود كلها أو عن بعضها فعلى الاول يكون  
حقيقيا وعلى الثاني اضافيا وباعتبارها يطلق اسم المطلق على المقيد كقوله  
تعالى فما يحبشى الله من عباده العلماء أى العاملون وقوله صلى الله عليه  
وسلم لا صلاة لجوار المسجد الا في المسجد فقد أطلق الصلاة وأراد الصلاة  
الكاملة (وإنما فسر الاطلاق بالمطلقية بالفتح لدفع ما يتوهم من أن المراد به  
المعنى المصدري أى الحدث أى التكلم باللفظ والحاصل بالمصدر من المبنى  
للفاعل أى الكون مطلقا فان ذلك وصف المتكلم والمقصود المعنى الحاصل  
بالمصدر من المبنى للمفعول فانه هو الذى يتصف به اللفظ ووجه كونه مقصودا

أن المجاز يكون في الالفاظ والعلاقة تعتبر من جانب المنقول عنه وهو اللفظ  
الحقيقي وحينئذ يصح الحمل في قوله وهي كون الشيء مجردا لا إذا المراد  
بالشيء اللفظ المنقول عنه وكذا يقال في المقيد وما ضاهاها (واعلم أن كل  
مفهوم بالنظر إلى ذاته له ثلاث اعتبارات (أحدها) أن يعتبر لا بشرط شيء  
فيقال للفظ الدال عليه بهذا الاعتبار مطلق (وثانيها) أن يعتبر بشرط شيء  
حينئذ إن كان ذلك الشيء الذي اعتبرت شرطيته هو العموم والشيوع يقال  
للفظ الدال على ذلك المفهوم عام وكلّي \* وإن كان ذلك الشيء المعتبر  
شرطيته هو التعين بذاته لا بأمر خارج يضم إليه يقال للفظ الدال عليه خاص  
وجزئي \* وإن كان ذلك الشرط هو التعين لا بذاته بل بأمر خارج يضم إليه  
يقال للفظ الدال عليه مقيد (وثالثها) أن يعتبر بشرط لا شيء ويقال له  
طبيعة المفهوم وهو غير معتبر عند القوم أي البيانين لعدم تعلق غرضهم به  
لأن غرضهم إيراد أحوال الأشخاص والجزئيات لا الطبائع المجردة ولذلك  
لم يضعوا له اسما مخصوصا فظهر من هذا التحقيق أن (المطلق) هو اللفظ  
الدال على المفهوم المعتبر لا بشرط شيء (والعام) اللفظ الدال على المفهوم  
المعتبر بشرط الشيوع ويرادفه (الكلّي) لكنه يستعمل في المعنى أي يوصف  
به المعنى غالبا كما أن العام يستعمل في اللفظ يعني يوصف به اللفظ غالبا  
فالفرق بينهما اعتباري (والخاص) هو اللفظ الدال على مفهوم بشرط  
التعين الذاتي ويرادفه (الجزئي) والفرق بينهما كالفرق بين الكلّي والعام  
(والمقيد) هو اللفظ الدال على مفهوم بشرط التعين العارضي (ولكل  
واحد من هذه الأقسام معنى حقيقي ومعنى إضافي لأن المطلق قد يكون  
مطلقا بالنسبة إلى شيء ومقيدا بالنسبة إلى شيء آخر وكذلك المقيد يكون مقيدا  
بالنسبة إلى شيء ومطلقا بالنسبة إلى شيء آخر وقس عليهم ما الكلّي والجزئي  
والعام والخاص كذا في تعريف الرسالة الفارسية للعلامة المولوي أحمد زبادة  
على أصل العصام عازي الرسالة العلامة طاشكبري زاده (وسياتي زيادة  
أيضاح للمقيد في علاقة التقييد يظهر بها المراد من القيد

## (التاسعة التقيدية أى المقيدية)

وهى كون الشيء مقيدا بغيره أو بما فوقه من القيود وباعتبارها يطلق اسم المقيد على المطلق (ويؤخذ بما ذكره فى بيان المقيد أنه يختلف فيه هل يشترط أن يكون القيد خارجا عن مفهوم اللفظ والتعيين للمفهوم بذلك القيد عارض للمفهوم كما تقدم فى علاقة الإطلاق عن المولوى وحينئذ لا بد أن يكون القيد لفظيا مع كونه معنويا أولا فيكون مطلقا أى سواء كان لفظيا أو معنويا فقط على ما جرى عليه العلامة السعد (وعلى الأول التمثيل لعلاقة التقيد بقوله تعالى وربائبكم اللاتي فى حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن قيدت حرمة الربائب بالكون فى الحجور والمراد حرمة مطلق الربائب أى سواء كن فى الحجور أم لا والتمثيل لعلاقة الإطلاق بذكر العلماء وإرادة العلماء العالمين كما تقدم فى علاقة الإطلاق (وعلى الثانى قال العلامة السعد فى المختصر المشفر أى شفة البعير إذا أطلق على شفة الإنسان فان قصد تشبيهها بمشفر الأبل فى اللفظ فهو استعارة (فى القاموس المشفر للبعير كاستعارة لك وفى لسان العرب ولا يقال المشفر للبعير قال أبو عبيد انما قيل مشافر الحبش تشبيها بمشافر الأبل وفى الصحاح المشفر من البعير كالحفلة من الفرس ومشافر الحبش مستعار منه) وإن أريد أنه من إطلاق المقيد على المطلق كإطلاق المرسن على الأنف من غير قصد إلى التشبيه فمجازاه قال محشبه العلامة الدسوقي توضيح المقام أن المشفر إذا أطلق أى جرد عن قيده وهو إضافته للبعير واستعمل فى شفة الإنسان من حيث أنها فرد من أفراد مطلق شفة كان مجازا مرسلابمترتبة وهو التقيد ببناء على التحقيق من اعتبار العلاقة وصف المنقول عنه وإن أطلق المشفر عن قيده ثم قيد بالإنسان كان مجازا مرسلابمتربتين التقيد ثم الإطلاق لاستعمال المقيد أولا فى المطلق ثم استعمل المطلق ثانيا فى مقيد آخر وقوله من أفراد مطلق شفة أى لا من حيث كونها شفة مقيدة بالإنسان والا كان من إطلاق المقيد على المقيد (والمرسن أنف البعير فاذا أطلق عن قيده واستعمل فى أنف الإنسان

باعتبار ما تحقق فيه من مطلق أنف كان مجازا مرسلًا وإذا استعمل في أنف  
 الإنسان المشابهة كأن يكون فيه اتساع وتسطيح أو كان استعارة له ملخصا  
 (تنبيه) قال العلامة الخضرى على المولوى على السمرقندية بعد بيان المقيد  
 والخاص على ما مر عن المولوى وعلى الفرق بينهما ما التمثيل للتقييد باطلاق  
 الإنسان على مطلق حيوان لا يصح لأن مفهوم لفظ انسان معين بذاته  
 لا بانضمام قيد خارج اليه إذ قيد النطق المنضم الى الحيوان ليس خارجا عن  
 مفهوم الانسان بل جزء منه فاللائق تسميته خاصا فتأمل اهـ (قلت) الذى  
 مثل للقييد بالانسان هو العصام فى الرسالة الفارسية (فان قلت) كون  
 النطق بعض مفهوم الانسان يدهى فالمولوى لم يصب فى التمثيل به للقييد  
 بعد ما شرط فى المقيد أن يكون القيد خارجا عن مفهوم اللفظ يعرض للمفهوم  
 التعين به (قلت) أن الشرط الذى ذكره هناك جار على ما نقله عن العلامة  
 طاشكبرى زاده والتمثيل بالانسان جار على ما ذكره العصام فى الرسالة  
 الفارسية لكنه لم ينبه على ذلك اعتمادا على ذلكاء القارئ (بقى ان العلامة  
 الخضرى اعتبر المشفر من المقيد وليت شعري ما الفرق بينه وبين الانسان  
 مع أن الكون من البعير ليس خارجا عن مفهوم المشفر فهو متعين بذاته  
 بالنظر لما نقله المولوى وعليه فهو غير مقيد بل خاص \* وعلى مذهب  
 السعدكل من الانسان والمشفر مقيد اذا النسبة التقييدية أعم من الاضافية  
 والوصفية تأمل (فائدة) قد اشتهر ان لفظ النصب بضم ففتح ما جعل  
 علامة على شئ قال العلامة الدسوقي على المختصر ما نصه والنصب جمع  
 نصبة كعرف جمع عرفته وهى العلامة المنصوبة على الشئ اهـ وقال العلامة  
 الخضرى على ابن عقيل ما نصه والنصب كعرف وهى العلامات المنصوبة  
 كالحراب للقبلة جمع نصبة كمقدمة أما النصب بضمين فالاصنام اهـ مع  
 أن الذى فى القاموس أن النصب بضمين كل ما جعل علما كالنصبة وكل  
 ما عبد من دون الله تعالى اهـ وعلى هذا فالنصب مشترك لفظى فى  
 المعنيين قال شارحه قيل النصب جمع نصبة كسفينة وسفن وصحيفة

وصحف وقال الميث النصيب جماعة النصيبة وهي علامة تنصب للقوم اه  
وفي القاموس أيضا والنصبية بالضم السارية زاد شارحه المنصوبة لمعرفة  
علامة الطريق اه فقد أشار بذلك الى أنه ليس المراد بالنصبية مطلق سارية  
بل التي تكون علامة الطريق ويؤخذ من هذا على ما ظهر لفكرى الفاتران  
إطلاق النصيب بضم ففتح بمعنى السواري التي هي علامات خاصة وإرادة  
مطلق العلامات مجاز مرسل للعلاقة التقييد أي حذف القيد من الكون من  
السواري والكون على الطريق

(تتمة في التجريد البياني)

التجريد البياني من مجاز هذه العلاقة أي ترك بعض معنى اللفظ كأن  
يلاحظ أن القمر كوكب ليلي مضي للعالم فيجرح عن قيد الليلى فيصير معناه  
عاما فيشمل الكوكب الليلى والنهارى فيثنى على اعتباره فيقال القمران  
كقول الشاعر

يا ثالث القمرين يا \* أبهى من السبع الكوانس

هل أنت يوسف قد أتيت \* تنزلا للانس آنس

وهذا غير التجريد البدعي إذا الأول ترك بعض المعنى والثاني زيادة معنى

اختراعى (العاشرة العموم أي العامة)

وهي كون الشيء يشمل كثيرين بما فيه من الشيوع وباعتبارها يطلق اسم  
العام على الخاص مثل أن يذكر الماشى ويراد به الانسان وقد تقدم أن العام  
هو اللفظ الدال على المفهوم بشرط الشيوع وهذه عبارة البيانين (أما عبارة  
الاصوليين فهي أنه اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له بحسب وضع واحد دفعة  
واحدة وباعتبارها يطلق على بعض ما يتناوله ويعبرون عن هذا الإطلاق  
بالتخصيص أي قصر العام على بعض ما يتناوله بدليل وهو القرينة (وهو اما  
عام أريد به الخصوص أو عام مخصوص) (العام الذي أريد به الخصوص)  
هو ما عمومه ليس مراد الاتنالا ولا حكما بل هو كل ما استعمل في جزئ  
وإن كان قرينته عقلية وحسية وعادية على إرادة المتكلم به بعضا معينا

بما يتناولهم بمومته (فالذي قرينته عقلية) كقوله تعالى أم يحسدون الناس  
 يعني يحمدوا صلى الله عليه وسلم فإنه يستحيل عقلاً أن يشمل حسدهم كل إنسان  
 حتى أنفسهم \* والنكتة في التحوز سلامة المحكي عنه من تناول السنة أعدائه  
 إياه والاشارة إلى أن الحسد قبيح والتنديب بهم لأن من حسد على النبوة  
 فكأنما حسد الناس كلهم كما لهم ورشد لهم لأن نفع النبوة عام حتى  
 للعاسدين لو تنبهوا وفي ذلك رمي لهم بالغباء أو فرط العناد حتى لم يعرفوا  
 ما ينفعهم أو تفاخروا عنه \* ومنه قوله تعالى الذين قال لهم الناس أي نعيم بن  
 مسعود الأشجعي أو عبد القيس إن الناس قد جمعوا لكم فأذهبوا الجحاز أن  
 أعداء المؤمنين يد واحدة في الإيقاع بهم متى قدروا وأن مثل هذا الأرجاف  
 بهم وإن يكن مما شأنه أن يؤثر في المراجع به عادة إلا أنهم لم يكونهم على  
 غاية ثبات الجبن وصدق العزيمة والتوكل على الله لا يبالون بأعدائهم ولو  
 قيل الذين قال لهم نعيم بن مسعود لم يقد ذلك \* ومنه قوله تعالى خالق كل  
 شيء وقوله تعالى وهو على كل شيء قدير فالشيء عام في الوجود يتناول الممكن  
 منه والواجب لكن نعلم بالضرورة أنه تعالى ليس مخلوقاً ولا مقدوراً فإفراد  
 بالشيء الممكن \* والنكتة المبالغة في وصف خالقيته تعالى وقدرته  
 بالاحاطة بالمخلوقات والمقدورات \* ومنه قوله تعالى والله على الناس حجج  
 البين فالتناس وإن كان يتناول البالغ والصبي والمجنون إلا أنه يراد به البالغ  
 العاقل (والذي قرينته حسية) كقوله تعالى وأوتيت من كل شيء فقد  
 أريد به ما في بلد هابقرينة أنه هو الذي أدركه الهدى بالحس إذ لم تثبت  
 بعض الأشياء التي من جملتها ما كان في يد سليمان عليه السلام \* وقوله  
 تعالى وجاءهم الموج من كل مكان فالمراد إلا ما كن التي كانت محبطة  
 بهم وأتاهم منها الموج في البحر الذي كانوا فيه بقريضة أنها هي التي أدركها  
 الحس (والذي قرينته عادية) كقوله والله لا آكل رأساً قال رأس وإن يكن  
 عاماً يتناول رأس كل حيوان إلا أنه يراد به ما يباع في سوق بلدة فاختار بقريضة  
 العادة فلا ينصرف لغيره (العام المخصوص منه) هو ما عموماً مراد تناولاً



لاحكام اى ان اللفظ متناول لكل الافراد لكن بعضها خارج من الحكم  
 لشيء اخر بوجه كالاستثناء وتكون قرينته لفظية مقارنة على اخراج بعض  
 معين مما يتناوله بعمومه سواء كانت مستقلة او غير مستقلة أو تفاوت الافراد  
 بزيادة أو نقص (فالذى قرينته لفظية مستقلة) كقوله تعالى وأحل الله  
 البيع وحرم الربا فالبيع عام مخصوص منه الر بالمبين بالاشياء الستة  
 المذكورة في قوله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة  
 والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمخ بالمخ مثلاً بمثل الخ فهو مجاز من  
 اطلاق العام وهو البيع مطلقاً واردة الخاص وهو البيع الخالي عن الربا  
 والقرينة قوله تعالى وحرم الربا وهي مستقلة لعدم تعلق معناها باللفظ الذى  
 قبلها فهي من المخصص المنفصل \* وقوله تعالى اقتلوا المشركين حيث  
 وجدتموهم فالمشركون عام يشمل الحرى والمستأمن لكن المستأمن  
 خصص بقوله تعالى وان أحد من المشركين استجارك فأجره فهو مجاز من  
 اطلاق العام وهو المشركون واردة الخاص وهو الحرى والقرينة قوله تعالى  
 وان أحد الخ (والذى قرينته لفظية غير مستقلة) كالسمتى منه الا انه  
 لا يسمى تخصصاً عند الشافعية بل يسمى قصر نحو قوله عشرة الاثلاثة  
 فالعشرة عند الحنفية مجاز عن السبعة بقرينة الاثلاثة فانها غير مستقلة لتعلق  
 معناها بما بعد ما فهي من المخصص المتصل وهو من العام المخصوص منه  
 لان الاستثناء عند الحنفية تكلم بالباقي بعد الثنيا ومن ثمة كان مجازاً  
 (وأما اذا كانت القرينة غير مقارنة فلا يسمى عاماً مخصوصاً لان المخصص  
 اذا تراخى يسمى ناسخاً \* وهذا بخلاف القصر (بالشرط) نحو كل عالم يزورنى  
 فله درهم ان كان عاملاً (والغاية) كقوله تعالى وأتموا الصيام الى الليل  
 (والصفة) نحو في الغنم الساعة زكاة (والبدل) أعنى بدل البعض من  
 الكل نحو جاء القوم أكثرهم ومنه قوله تعالى ثم عوا وصموا كثير منهم  
 (والحال) نحووا كرم من زارك مخلصاً (والظرف) والجار والمجرور) نحو  
 أطعم المساكين اليوم أو في مكان كذا (والتمييز) نحو له منوان سمنا

(والمفعول له) نحو جاء القاعون اجلالا للامير (والمفعول معه) نحو جاء  
المكرمون وزيد فانها حقيقة (والذي قرينته التفاوت في الافراد بزيادة)  
قالفا كهة فانها اسم لكل ما يتفكه به فتم العنب والرطب والرمان لغة  
وعرفا الا أن في المذكورات معنى زائدا على معنى التفكه الذي هو التلذذ  
وذلك الزائد هو كونها غذاء قال الازميري في حاشية المرأة وهذه الزيادة  
تخصها من مطلق اسم الفا كهة فلا ينصرف اليها بدون النية عند أي  
حنيفة خلافا لصاحبه اه قالفا كهة عنده مجاز عما عد المذكورات  
والقرينة تفاوت الافراد بالزيادة (والذي قرينته التفاوت في الافراد  
بنقص) كالملوك فيما لو قال كل مملوك لي فهو حرقا لملوك عام يشمل كامل  
الملك وناقصه فهو مقول بالتشكيل الا أنه في هذه الصورة لا يقع على  
المكانب والقرينة نقصان الملك فيه لان المالك يملكه رقة لا يدامع ارادة  
التحير التي بها ترتفع يد المالك

### (الحادية عشرة الخصوص أي الخاصة)

وهي كون الشيء له تعين بحسب ذاته لا بقيد خارج وباعتبارها يطلق اسم  
الخاص على العام كقوله تعالى وحسن أولئك رفيقا بناء على أنه مفرد أريد به  
الجمع أي رفقاء وقوله تعالى انارسل رب العالمين أي رسله \* وحديث سويد  
ابن حنظلة قال خرجنا ومعنا جربين وائل فأخذناه أعداؤه فخرج (بالحاء  
المهملة) القوم أن يحلفوا وحلفت أنه أخى فحلفي عنه العدو وقد كرت ذلك للنبى  
صلى الله عليه وسلم فقال صدقت المسلم أخو المسلم أي مجازا العلاقة بالخصوص  
فإن الاخوة في اللغة اسم لنوع خاص من القرابة وهي الوصلة النسبية وقد  
أريد بها معنى شرعي عام وهو الوصلة الاسلامية على حد قوله تعالى انما  
المؤمنون اخوة وبين الاخوة النسبية والاخوة الاسلامية عموم وخصوص  
مطلق والثانية أعم فكل أخ نسبي أخ اسلامي ولا عكس اه من البعلی  
شرح الاشياء في بحث تعميم الخاص بالنية ملخصا (ومن مجاز هذه العلاقة  
أسماء القبائل كتيم وقريش فانها في الاصل أسماء أشخاص ففيها اطلاق

الخاص على العام (ومنه أيضا قول أبي القيس بن الاسلم  
لم يمنع الشرب منها غيران نطقت \* حمامة في غصون ذات أوقال  
أى صوتت وذلك لان النطق خاص قال الراغب النطق في التعارف  
الاصوات المقطعة التي يظهرها اللسان وتعمها الاذان ولا يقال للحيوان غير  
الانسان ناطق الا مقيدا كقوله تعالى منطق الطير أو على طريق  
التشبيه كقول بعضهم

عجبت لها أنى يكون غناؤها \* فصيحاً ولم تغفر بمنطقها  
وفي القاموس نطق ينطق نطقا ومنطقا كالم بصوت وحروف تعرف بها  
المعاني وقد أطلق النطق هنا وهو خاص وأريد به التصويت وهو عام على  
طريق المجاز المرسل الاصلى لعلاقة الخصوص واشتق منه نطقت بمعنى  
صوتت مجازا مرسلاتبعيا للعلاقة المذكورة وقد صرح العلامة البغدادي  
في شرح شواهد الرضى في أول الجزء الأول في شرح بيت ذى الخرق الطهوى  
يقول الخنا وأبغض الجهم ناطقا \* الى ربنا صوت الجمار يجذع  
بأن ناطقا مجازا مرسل عن مصوت لعلاقة الخصوص (واذا كان  
التصويت عاما لما تقدم من أن العام هو اللفظ الدال على المفهوم المعتبر  
بشرط الشيوع والتصويت كذلك لشموله تصويت الطيور وغيرها بخلاف  
النطق فانه خاص بالانسان) وتقدم عند الكلام على القسم الثاني من  
الوضع الشخصى أن البيانيين يريدون باسم الجنس ما يكون اسما للمفهوم  
غير مشخص ولا مشتمل على تعلق معنى بذات فيدخل فيه نحو رجل وأسد  
وقيام وقعود وتخرج عنه الاسماء المشتقة من الصفات واسماء الزمان  
والمكان والآلة وبهذا المعنى وقع قولهم المستعاران كان اسم جنس  
فلاستعاره أصلية والافتعية واسم الجنس اما العين أول معنى والثاني منه  
افرادى واحادى والافرادى هو المصدر المجرد عن التاء والمقصود في مثله  
المابهة والتصويت كذلك (فان قيل) النطق اسم جنس أيضا فيكون عاما  
(يقال) نعم هو عام بالنسبة لافراد الناطق وخاص بالنسبة لغيرهم فهو خاص

اضافي ويكنى ذلك في علاقة الخصوص (فان قيل) النطق هو التصويت  
 المكيف بالحروف فهو مقيد وصفي فاطلاقه على التصويت المطلق مجاز  
 لعلاقة التقييد لا الخصوص (يقال) نعم هو مقيد على مذهب السعد و خاص  
 على مذهب المولوى أحد لآن قيده ذاتي له لانه بعض المفهوم لأمر خارج  
 ينضم اليه و يعرض التعيين للمفهوم به اذ التصويت وان يكن موضوعا لمعناه  
 بوضع مخصوص والنطق موضوع لمعناه أيضا أعني التصويت المكيف  
 بالحروف بوضع مخصوص الا أن التكيف بالحروف لا ينفك عن التصويت  
 فلا يعقل الابه و بهذا القيد صار خاصا بخلاف ما قيده خارج عن مفهومه  
 عارض له التعيين به كما تقدم في علاقة التقييد من قوله تعالى وربائبكم اللاتي في  
 حجوركم فان قيد اللاتي في الحجور ليس من مفهوم الربائب بل هو خارج عنه  
 مضموم اليه عارض به التعيين للمفهوم لآن الربائب يكن في الحجور عادة  
 (تنبيه) مثل بعضهم لمجاز هذه العلاقة بقوله تعالى علمت نفس ما احضرت  
 أى كل نفس كما في حاشية الشيخ عليش رحمه الله تعالى على رسالة الصبان  
 (وقد أرجع المولوى في تعريب الرسالة الفارسية علاقة مجاز هذه الآية  
 الى علاقة الجزئية وعلل ذلك بأن النفس الواحدة بعض جميع النفوس  
 حيث ينتفى الجمع بانتفاءها ولا معنى للجزئية الا أن يلزم انتفاء الكل من  
 انتفاء الجزء وهكذا الحال هنا اهـ (وفيه أنه باشتراط التركيب الحقيقي  
 في علاقة الجزئية يخرج مثل ما ذكر اذ تركيبه اعتبارى \* ومن ثم قال  
 المحقق الصبان الاحسن جعلها من مجاز الحذف أى بأن يقال انها على  
 حذف مضاف أى كل نفس (ومثله قول الحريرى

بأهل ذا المعنى وقيم شرا \* ولا لقيم ما بقيتم ضرا

(ومثل لها بعضهم باطلاق الضاحك بالفعل و ارادة كل انسان والتقييد  
 بالفعل للاحتراز عن الضاحك بالقوة فانه مساو للانسان) (والظاهر أن هذا  
 القيد أعني بالفعل خارج عن مفهوم مطلق الضاحك فيكون الضاحك  
 بالفعل مقيدا لخاصا (ومثل لها بعضهم باطلاق الفرس و ارادة كل دابة

ولم اظفر بمثل ذلك في تراكييب البلغاء التي منها استمداد علم البيان (ومثل  
لها بعضهم يذكر المقرون بأل في مقام العهد مع ارادة الاستغراق نحو جاء  
انسان ان الانسان لي في خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات بان الانسان  
مقرون بأل للعهد الذي لان النكرة اذا أعيدت معرفة كانت عين الاولى  
وقد اريد به الاستغراق بقرينة الاستثناء منه فهو مجاز من اطلاق الخاص  
وارادة العام اه هذا وانت بالاختيار التام في ترجيح ما شئت في هذا المقام  
نصحتك علما بالهوى والذي أرى \* مخالفتي فاختر لنفسك ما يحلو  
(الثانية عشرة اعتبارا ما كان أى السابقة)

وهي كون الشيء بحيث قد وجد في الماضي وصفا للشيء فانقطع ثم اعتبر في  
محله حال انقطاعه باعتبار وجوده السابق ويقال له أيضا اعتبارا ما كان عليه  
وباعتبار ما يطلق اللفظ الموضوع لذلك الوصف المتقطع على الموصوف به  
حال انقطاعه مجازا مثل اطلاق اليتيم على البالغ واليتيم هو الصغير الذي  
مات أبوه من بنى آدم والرضيع الذي مات أمه من سائر الحيوانات كقوله  
تعالى وآتوا اليتامى أموالهم سمي الذين أمرنا بآيتائهم أموالهم يتامى  
اعتبارا لما كانوا عليه والقرينة قوله تعالى حتى اذا بلغوا النكاح \* والنكحة  
جلبرة المحاطين لهم والحث على دفع أموالهم اليهم أول بلوغهم قبل أن  
يزول عنهم هذا الاسم ان اونس منهم الرشد ولذلك أمر بآيتائهم صغارا  
(ويشترط في هذه العلاقة عدم التلبس بضدها حال التجوز فلا يطلق على  
الشيخ طفل ولا على الثوب الاسود أبيض باعتبار ما كان ولا على المسلم  
كافر باعتبار كفر سابق لان المقصود الاهم من المشتق هو الحدث دون  
الذات فكأن معناه فات كله (فان قيل) ما الفرق بين اطلاق اليتيم على  
البالغ واطلاق الطفل على الشيخ حتى جازا الأول دون الثاني (يقال) ان  
الأول لم يتحقق فيه ضدهما كان لعدم تبدل موت الاب بضده وان فات  
جزؤه وهو الصغير بخلاف الثاني

(الثالثة عشرة اعتبارا ما يكون أى الاولى أى اللاحقة)

وهي كون الشيء بحيث يمكن أن يتصف بوصف ظناً أو قطعاً ولم يتصف به  
بعد فطابق عليه باعتبار ذلك اسم المتصف به بالفعل (فالأول) كقوله تعالى  
أنى أرانى أعصر خيراً أى عن يائول عصيره إلى الحمزية والقرينة تعلق أعصر  
بالخمر (ومنه قوله تعالى ولا يلدوا إلا فاجراً كفاراً أى يؤل إلى الكفر والفجور  
إذا سم الفاعل وما يشبهه حقيقة في الحال والانسان يولد على الفطرة كما قال  
تعالى فطرة الله التى فطر الناس عليها وفى الحديث كل مولود يولد على الفطرة  
الخ (ومنه قول الشاعر

وما العيش الا نومة وتشوق \* وترعى رأس النخيل وماء

فالتمر يجاز عن الرطب لعلاقة الاول والتمرينة قوله على رأس النخيل اذا التمر  
لا يكون عليهم ابل على المرید غالباً ويرجحه كون المقام مقام تعديد نعيم الدهر  
على رأى الشاعر ولا شبهة في أن التمتع بالرطب أكثر منه بالتمر (والثانى)  
كقوله تعالى انك ميت وانهم ميتون (لا كون الشيء بحيث يمكن ان يتصف  
بوصف احتمالاً كما بلولة العبد للحرية فلا يقال لعبد هذا حر والمراد من  
الظن الظن باعتبار اسـ استعداد الشيء وحاله في نفسه فلا يرد أنه قد يظن عتق  
العبد في المستقبل بخوف وعد فينبغي ان يصح اطلاق عتيق عليه وان العنب  
قد يحصل اليأس من تخمره لعارض فينتفى ظن تخمره فلا يصح اطلاق  
الخمر عليه لان ما ذكر ليس باعتبار استعدادهما بل في الاول اسقاء المحمة  
باعتبار الوعد وفى الثانى عدم المحمة باعتبار العارض \* ومن المجاز بهذه  
العلاقة قوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلاً فله سلبه أى شخصاً حياً  
يؤل إلى القتل وفيه نظر وتوضيحه انه لا يشترط تقدم المفعول به في الوجود على  
الفعل كخلق الله السموات ونحوه فتكفى المقارنة ولا يعقل تقدم الفعل على  
الانفعال بالزمان بل بالعلة وكلما منا فى الزمان وقد يقال أهل العربية  
لا يدققون هذا التدقيق الحكيم بل يتبادر إلى افهامهم تقدم القتل على  
الاتصاف بالمقتولية كذا فى الجامع المشيد للفاضل الغزى المدنى رحمه الله  
(الرابعة عشرة للحالية)

وهي كون الشيء بحيث يحل في شيء آخر وباعتبارها يطلق اسم الحال على  
 المحل كقوله تعالى في رحمة الله يعني الجنة التي تحل فيها الرحمة بمعنى آثارها  
 المنعم بها مجازا عن الانعام مجازا عن الرحمة بمعنى رقة في القلب تقتضي الانعام  
 فهو مجاز على مجاز على مجاز الاول اطلاق الرحمة التي هي الرقة التي  
 تقتضي الانعام واردة الانعام والثاني الانعام بمعنى الآثار والثالث الآثار  
 بمعنى محلها أي الجنة وعلاقة الاول السببية أو الملزومية والثاني التعلق  
 والثالث الحالية وإنما كانت العلاقة في الأول السببية أو الملزومية لأن الرحمة  
 بمعنى الرقة سبب في الآثار المنعم بها أو ملزومة لها وفي الثاني التعلق لأن  
 المصدر يتعلق باسم المفعول وفي الثالث الحالية لأن النعم التي يخلد في محلها  
 لا تكون إلا في الجنة وهذا مبني على المعنى اللغوي للرحمة وأما على المعنى  
 العرفي فهي صفة قديمة هي مبدأ الانعام فينتقل لفظها إلى الانعام ثم منه إلى  
 المنعم به ثم منه إلى محله والقرينة قوله بعد ذلك هم فيها خالدون وكقوله تعالى  
 ونادى أصحاب الجنة أصحاب النار أي جهنم فإن النار حالة فيها (والمراد  
 بالحلول في هذا المقام الأعم من الحلول الجوارى والحلول السرياني فيشمل  
 حلول المتمكن في المكان وحلول الأعراض في موضوعاتها فإذا قيل هذا  
 بياض وأر يدورق أبيض مثلا على استعمال أهل المجاز أو هذه حركة وأر يد  
 جسم متحرك فهو من مجاز هذه العلاقة

### (الخامسة عشرة المحلية)

وهي كون الشيء بحيث يحل فيه شيء آخر وباعتبارها يطلق اسم المحل على  
 الحال يعني يذكر المحل ويراد به الحال نحو سال الوادي وجري الميزاب أي الماء  
 الحال فيه ويحتمل أنهما من المجاز العقلي وهو من مجازها قوله تعالى فليدع  
 ناديه أي أهل ناديه وقوله تعالى وأسأل القرية أي أهلها والقرينة في الأول  
 فليدع وفي الثاني وأسأل (ويحتمل أنهما من مجاز الحذف كما هو مشهور  
 والأصل فليدع أهل ناديه وأسأل أهل القرية إلا أن المجاز مقدم في الأصول  
 على الأضمار (ويحتمل أنهما من المجاز العقلي في النسبة الأيقاعية) وقال التاج

السبكي القرية مستعملة في معناها الحقيقي أي أسألها تحبلك مجهزة لك  
 لأن يعقوب رسول ابن رسول ونقل بس عن داود الظاهري أن  
 لفظا القرية مشترك بين المكان وأهله وعلى هذا فهي حقيقة  
 (السادسة عشرة المجاورة أي المجاورة)

وهي كون الشيء بحيث يصاحبه شيء آخر في مكانه و باعتبارها يطلق اسم  
 أحدهما على الآخر كتسمية المزاولة والاولى هي سقاء من ثلاثة جلود  
 تجمع أطرافها طلبا لتحميها كثرة الماء والثانية هي اسم للدابة التي يستقي  
 عليها بعيرا وبغلا وحمارا (تنبيه) قال ابن قاسم لم أر لهذه العلاقة ضابطا  
 وقضية إطلاقها محجة إطلاق الشجر والنبات على الأرض المجاورة لها  
 وإطلاق الحائط على السقف المجاور له وفيه بعد و غرابية اه (ويرد قول  
 الفاضل الغزالي المدني في الجامع المشيد المراد بالمجاورة اتصال يعد في  
 العرف مجاورة \* ومن مجاز هذه العلاقة (المشاكله) أي ذكر الشيء بلفظ  
 غيره ترجيحاً له عليه لوقوعه في محبة تحقيقاً نحو مكر وأومكر الله أو تقديراً  
 نحو أقاموا مكر الله أي مجازاته على مكرهم فالعلاقة المجاورة في الذكر  
 (وإنما صرف عن حقيقته بتأويله بالمجازة لأن المكر الحقيقي يرجع إلى  
 الحملة والخديعة لا يقع الغير في المكره (فان قيل) إن المجاورة في الذكر  
 لا تصلح علاقة لأن حصولها بعد استعمال المجاز والعلاقة يجب أن تكون  
 حاصلة قبل اذ هي وصف المنقول عنه لئلا يحفظ فيستعمل المجاز فما المسوغ  
 لا اعتبارها علاقة (يقال) لأنهم أن حصولها يكون بعد استعمال المجاز بل  
 هي حاصلة قبله وذلك أن المتكلم يعبر عما في نفسه فلا بد من ملاحظة  
 المصاحبة في الذكر النفسي قبل التعبير اللساني بالمتصاحبين في المشاكلة  
 التحقيق وبأحدهما في التقديرية (ومن مجاز هذه العلاقة ما حكى عن  
 أبي الرقيع أن أصحابه أرسلوا إليه يدعونه إلى الصبح في يوم بارد وقال له  
 الرسول على لسانهم ماذا تريد أن تصنع طعاما وكان فقير ليس له كسوة تقيه  
 من البرد فكتب إليهم يقول



أصحابنا قصدوا الصبر بضمرة \* وأتى رسولهم إلى خصيصا  
قالوا اقترح شيئا نجعلك طخنة \* قلنا اطبخوا لي جبة وقيصا  
فلفظا اطبخوا لي جبة وقيصا مشاكل للفظ نجعلك طخنة (ويصح جعل المشاكلة  
امتعة)

وهي كون الشيء بدلًا عن شيء آخر وباعتبارها يطلق اسم البدل على المبدل  
عنه كما في قوله تعالى فإذا قضيت الصلاة أي أدبتم (وإنما كانت العلاقة هنا  
البدلية لأن القضاء يقع بدلًا عن الأداء بناء على أن الأداء تسليم عين  
الواجب والقضاء تسليم مثل الواجب) ومثل لها بعضهم بأكل فلان الدم أي  
الدية وعلل ذلك بأنها بدل عنه إلا أن السمع قال أنه من تسمية المسبب باسم  
المسبب فإن الدية مصيبة عن الدم والدم مسبب لها على أن الدم ليس هو بدلًا  
عن الدية بل هو مبدل عنه ولا يصح تسمية هذا العلاقة بدلية الأعلى القول  
باعتبارها من جهة المنقول اليه وهو غير الراجح  
(الثامنة عشرة المبدلية)

وهي كون الشيء مبدلًا عنه آخر وباعتبارها يطلق اسم المبدل عنه على  
المبدل كقوله الشاعر

أكلت دمان لم أر علك بضرة \* بعيدة مهوى القرط طيبة النشر  
والنكتة بيان العار بأخذ الدية كعارأ كل الدم لأن أخذها شأن العاجزين  
عن الأخذ بالثأر ولو قال أكلت دية لم يفد ذلك (ومن مجازها قول الراجز  
إن لنا احمره عجافا \* أكلن كل ليلة كافا

(التاسعة عشرة المتعلق)

وهي كون الشيء متعلقًا بشئ آخر والعكس متعلقًا بخصوصا أي بجهة  
الاشتقاق أي المتعلق الحاصل بين المصدر وما اشتق منه من الصفات أو بين  
بعض الصفات وبعضها وباعتبارها يطلق أحدهما على الآخر كما في إطلاق  
المصدر على المتعلق وعكسه (فالأول) فخور جل عدل وصوم أي عادل  
وصائم ويحتمل ذو عدل وذو صوم فيكون مجازًا بالخذف ويحتمل المبالغة

يجعل الذات عين المعنى فيكون مجازا عقليا كاقبال وادبار في قول الخنساء  
 فاعجول على تو تطف به \* لها حنينان اصغارا وكبار  
 ترتع مارتعت حتى اذا اذكرت \* فانما هي اقبال وادبار  
 عجول بفتح العين الناقاة التي عوت ولدها صغيرا أو يخر ويحشى جلده ثما  
 أو غيره من الشجر ويدني منها فترأه (أي تعطف عليه وتلزمه) ويسمى تو  
 بفتح الموحدة وتشديد الواو واذا ذكرت بالبدال المهملة المشددة والملاسة اسناد  
 ما بني للحدث الى ذات هي فاعله كما أو نحت أنواع الملاسة على مذهب  
 السكاكي والجمهور فيما علقته على تعريب الرسالة الفارسية (والثاني) نحو  
 قم قائما واسكت ساكنا أي قيا ما وسكوتنا ويحتمل انه حال مؤكدة لعاملها  
 (وكافي اطلاق المصدر على اسم المفعول وعكسه (فالاول) كقوله تعالى هذا  
 خلق الله أي مخلوقه ولا يحيطون بشئ من علمه أي معلومه (والثاني)  
 كقوله تعالى بأيكم المفتون أي الفتنة وهذا مبني على أن المفتون اسم مفعول  
 (ويحتمل انه مصدر كالمفعول والمجول فيكون حقيقة (وكافي اطلاق اسم  
 المفعول على اسم الفاعل وعكسه (فالاول) في قوله تعالى حجابا مستورا أي  
 ساترا على احتمال مستورا عن الحس أو حجاب آخر لا يفهمون ولا يفهمون  
 أنهم لا يفهمون كما في البيضاء فيكون حقيقة \* وانه كان وعده ما تبا أي  
 آتيا ويحتمل أن المراد بوعده الجنة فيكون ما تبا باقما على حقيقة اذ الجنة  
 يا تبا أهلها (والثاني) كما في قوله تعالى من ماء دافق أي متدفق لان  
 دفق متعد ويحتمل انه من المجاز العقلي من اسناد معنى الفعل المبني للجهول  
 الى نائب الفاعل كما في عيشة راضية وانما هي مرضية  
 (المتممة عشرين التضاد)

أي كون الشئ مقابلا لغيره تقابل التضاد أو العدم والملاسة وباعتبارها  
 يطلق أحد المتقابلين على الآخر كاستعمال الزنجي في الأبيض وعكسه  
 كاطلاق كافور على الزنجي \* وكا طلاق البصير على الاعمي ويجوز اعتبار  
 الاشتراك في الصفة يعني اشتراك المعنى الحقيقي والمجازي في صفة قد

اشتهر اتصاف المعنى الحقيقي بها فيكون استعارة لعلاقة المشابهة وتقرر بها  
 في الزنجي بأن يقال شبه الزنجي بكافور بجامع البياض الموجود في المشبه  
 تنزيلا في المشبه به تحقيقا واستعارة كافور للزنجي استعارة مصرية أصلية  
 (الحادية والعشرون المصدرية)

وهي كون الشيء الموضوع له مصدرا بالمعنى اللغوي أي محل صدور لمعنى آخر  
 وباعتبارها يطلق اسم ذلك المصدر على الصادر أو العكس (فالأول) كقوله  
 تعالى فرجعوا إلى أنفسهم أي إلى آرائهم فإن النفس فاعلة لها ونحو جلت  
 يد فلان لدى فاليد محل صدور النعمة الواصلة إلى الغير والمراد النعمة  
 الصادرة والقريبة هنا نسبة جلت إلى اليد ويجوز أن تعتبر العلاقة هنا  
 السببية لأن اليد بمنزلة العلة الفاعلية للنعمة لأنها سبب في صدور النعمة  
 ووصولها إلى الشخص المقصود بها (والثاني) كقولك ما أقبح الحمير يداه  
 الجرفان الحميا وهي سورة الجرم فعولة لها

### (الثانية والعشرون المظهرية)

وهي كون الموضوع له محل ظهور لمعنى آخر وباعتبارها يطلق اسم ذلك  
 المظهر على الظاهر كما في قوله تعالى يد الله فوق أيديهم إذ المراد باليد القدرة  
 لظهور أثرها باليد بالنسبة إلينا كالضرب والقطع والاختنا والدفع فينتقل  
 من اليد إلى الآثار الظاهرة بها ومن الآثار إلى القدرة التي هي أصلها  
 فهي مجاز عن الآثار والآثار مجاز عن القدرة ولا مانع من بناء مجاز على  
 مجاز آخر تقدير أو القربة المانعة هنا إضافة اليد إلى الله تعالى إذ هو منزوع عن  
 الخارجة والقربة المعينة أن المراد باليد القدرة مع احتمال زيادة النعمة  
 استنادا للقربة إلى اليد (ويصح جعله من اطلاق السبب وهو اليد على  
 السبب وهو القدرة أي الصفة التي تؤثر في الشيء عند تعلقه به وذلك لأن  
 اليد كالعلة الصورية للقدرة وآثارها إذ لا تظهر إلا باليد وإن كان ظهور  
 أحدهما مباشرة والآخرى بواسطة كما لا يظهر المصور إلا بصورة فتكون  
 العلاقة السببية

(الثالثة والعشرون الشرطية)

وهي كون الموضوع له شرطاً شئياً وباعتبارها يطلق اسم الشرط على ما هو مشروط فيه كقوله تعالى ما كان الله ليضيع إيمانكم أي صلاتكم وصلاة من قبلكم من إخوانكم إلى بيت المقدس قبل تحول القبلة إلى الكعبة المنكرمة فاطلق الإيمان على الصلاة لعلاقة لشرطية لأن الإيمان موقوف عليه صحة الصلاة وخارج عنها وغير مؤثر فيها والقرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي سبب الغرول وهو تأسف الأصحاب الكرام حين تحول القبلة على بطلان الصلاة السابقة منهم ومن إخوانهم الذين ما تواقبل ذلك وهي المعينة أيضاً

(الرابعة والعشرون الدالية)

وهي كون الموضوع دالاً على شئ وباعتبارها يطلق اسم الدال على المدلول كما لو قال فهمت الالفاظ وأراد بها المعاني والقرينة تعلق الفهم بالالفاظ لأنه لا يفهم إلا المعاني \* ومنها قول المتنبي وكان سيف الدولة كتب إليه يستدعيه فهمت الكتاب أبرا الكتب \* فمعها أمر أمير العرب وطبوعه وإنها جابه \* وإن قصر الفعل عما وجب

(الخامسة والعشرون المدلولية)

أي كون الموضوع له مدلولاً للفظ وباعتبارها يطلق اسم المدلول على الدال كما لو قال قرأت المعاني وأراد الالفاظ والقرينة تعلق القراءة بالمعاني مع أن الالفاظ هي التي تقرأ \* ومنه قول صديقي بمصر الشيخ أحمد أبي علي الأزهرى يا حصن خط أتى عن شغفت به \* قرأت معناه مشغوعاً بتقيل ~~سكانه~~ عقد در راق منتظماً \* في جريد خود سمت عن كل تمثيل والفككة المبالغ في بيان استحضار معانيه حتى أنها صارت مشاهدة تقرأ (تتمه) زاد بعضهم ثلاث علاقات وهي (الاستعداد) ورجعاً عبر عنها بالقوة (والعلية) (والمدلولية) فالاستعداد كون الشئ صالحاً للتصانف بشئ ولم يتصف به وباعتبارها يطلق اسم الوصف على الصالح للتصانف به كالمسكر في المنزلة التي أربقت فخوراً بآيت المسكر الذي أربق فبالعلاقة كون المنزلة التي

أرقت صالحة للاتصاف بالاسكار ولم تتصف به بالفعل (فإن قيل) لم يكن  
لفظ المسكر مجازا إذا استعمل في المسكر بالقوة (يقال) إن اسم الفاعل وكذا  
سائر الصفات يتبادر منها المعنى الذي كان في الحال والتبادر أمانة الحقيقة  
فيكون الاسكار بالفعل معنى حقيقيا للفظ المسكر ويكون الاسكار بالقوة مجازيا  
له لعدم تبادره (والفرق بين الاول يسكون الواو والاستعداد أن المعنى  
الحقيقي أما أن يكون حاصلًا بالفعل للمعنى المجازي في بعض الأزمان خاصة  
أولا فعلى الاول أن تقدم ذلك الزمان على زمان تعلق الحكم بالمعنى المجازي  
فالعلاقة اعتبارا ما كان وإن تأخر عن زمان تعلقه بالمعنى المجازي فهي الاول  
اليه وعلى الثاني وهو أن لا يكون حاصلًا بالفعل بل حاصلًا بالقوة فهي  
الاستعداد (لكن على تسليم سماعها عن العرب بالنوع أو بالشخص  
فقد ذهب بعض المحققين إلى أنه لا يشترط الحصول بالفعل في علاقة الاول  
فأدرج الاستعداد فيها (وأما العلوية فتل لها بما لو قيل خرجت النار من  
الشجر الأخضر لأن الخارج من الشجر المذكور هو الحرارة وقد تقدم أنها  
من علاقة اللازمة (وأما العلوية فتل لها بما لو قيل أوقد القتيلة من  
الحرارة لأن إيقادها من النار لا من الحرارة والظاهر أنها من المزمومة  
) وعند بعضهم التجريد علاقة مستقلة وقد تقدم أنها من علاقة التقيد  
) وعدا المشاكاة علاقة مستقلة أيضا وقد تقدم رجوعها إلى المجاورة فالجمله خمسة  
ولو ضمت إلى الخمس وعشرين لكانت ثلاثين

{ فنقرينة له قد فهم ما \* ولو بلا تعيينه وانما }

{ مفاده جواز الاستعمال في \* معنى مجازي لوضع بني }

يعنى أن فهم المعنى المجازي الذي يتعلق بذلك المعنى الحقيقي من اللفظ هو  
بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع هذا  
التعيين لكان أنفهام المعنى المجازي من اللفظ والدلالة عليه عند قيام  
القرينة بهما لهما وانما فائدة التعيين جواز استعمال الالفاظ في معانيها  
المجازية فانه موقوف على تعيينها لها وذلك لانه لا يجوز أن يعلى استعمال

اللغات بدون اذن الواضع وقد اعتبر الواضع نوع العلاقة في المجازات  
ولذا صرح انشاء المجاز في كلام المولدين فاذا عرفنا أن العرب استعملوا  
لفظا في سبب معناه او المسبب عن معناه او في المشابهة لمعناه جازلنا أن  
نستعمل لفظا مغايرا لما استعملوه لمثل تلك العلاقة لان العرب قد  
اعتبروه هاراديا ولا تقتصر على خصوص اللفظ الذي استعملوه ولو  
كان المعتبر شخص العلاقة لتوقف استعمال اللفظ في معناه المجازي  
على النقل عن العرب في تلك الصور مع انه ليس كذلك الا في بعض  
العلاقات كعلاقة المجاورة فانه لا يجوز استعمال الشبكة في الصيد لتلك  
العلاقة لعدم اعتباره في العرف اذ لم يسمع ذلك عن العرب وكالمشابهة فانه  
تستعمل النخلة في الانسان الطويل للمشابهة في الطول ولا تستعمل في  
غيره من الطوال

(وليس عن تعريف وضع بفصل \* بقيد للدلالة الذي وصل)  
(اذ لام جرهما أنت للعاقبة \* ولم تكن لعل مصاحبه)  
يعني أن تعيين المجاز دخل في تعريف الوضع المحذوف منه قيد بنفسه لان  
اللام الجارة في للدلالة في التعريف للعاقبة لا للعلية كما في قوله  
له ملك ينادي كل يوم \* لدو الموت وابنوا للغراب  
واذا كانت للعاقبة فلا يلزم على ذلك أن تكون الدلالة بسبب التعيين بل  
قد تكون بسببه كما في الحقائق وقد تكون بغيره كما في المجازات فان دلالتها  
بالقرينة المانعة \* لا المعينة للمراد من المعاني المجازية اذ لا يتوقف عليها تحقق  
المجاز بل هي شرط لحسنه وكاله ألا ترى اذا قيل رأيت بحرا ما شيا على قدميه  
كان ذلك مجازا لوجود القرينة المانعة عن ارادة المعنى الحقيقي وان لم  
توجد قرينة تعين المراد من ذلك هل هو الكرم او العالم كيجود بجيزيل  
المال أو يفيد المسائل الدقيقة \* ولا المرجحة فان الكناية هي التي تحتاج  
اليها لرجع المعنى الكائن بناء على انها واسطة بين الحقيقة والمجاز أما  
على القول بأنها مجاز فقرينة ممانعة

(مبحث القرينة)

القرينة ما نصبه المتكلم للدلالة لا ينظر في الوضع على تعيين المعنى المراد أو على أن المعنى الحقيقي ليس بمراد فالأولى المعينة والثانية المانعة أو هي ما يفصح عن المراد من لفظ لا بالوضع مقالا أو حالا فان افصح عن المراد لذاته وهو هذا المعنى المجازي فهي المعينة وان افصح عن المراد لمتوسل به الى المقصود لذاته وهو المعنى الحقيقي فهي المانعة وقد يتحدان ذاتا ويختلفان اعتبارا والأولى أعم اذ كل معينة مانعة ولا عكس (والممانعة شطر المجاز عند البيانيين وشرطه عند الأصوليين والممعنة شرط خارج عن ماهيته وفاقا) (والمعتبر كونها مانعة \* عقلا نحو فضله ملاء البلاد \* أو عادة نحو رأيت اسدا يرمى \* أو شرعا نحو وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم فان لفظ الصلاة اذا استعمله الشارع في العبادة المخصوصة يكون حقيقة شرعية وفي الدعاء يكون مجازا شرعيا فالمانع من ارادة الحقيقة هنا الشرع وهو أنه لا يجوز أن تكون العبادة لغير الله تعالى \* أو حسا نحو عندى اسد (تنبيه) القرينة كما تكون للمجاز كذلك قد تكون للحقيقة في المشترك لتعيين احد معانيه وفي المهمات لتعيين المراد منها

(قرينة المضمير مثل الخطاب \* وبوجوه عرفت سبق المآب)

قرينة المضمير في ضمير المتكلم التكلم وفي ضمير المخاطب الخطاب وفي ضمير الغائب تقدم المرجع على احد الوجوه المعروفة من التقدم اللفظي والمعنوي والحكمي (فالتقدم اللفظي) أن يكون المرجع ملفوظا به ومتقدما \* اما تحقيقا وذلك بأن يكون تقدمه لفظا ورتبة مثل ضرب زيد غلامه \* او تقديرا وذلك بأن يكون تقدمه رتبة فقط مثل ضرب غلامه زيد بنصب الغلام فان رتبة الفاعل مقدمة على المفعول (والتقدم المعنوي) أن يكون المرجع مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى \* اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا لان الفعل متضمن لمصدره فكأنه

متقدم من حيث المعنى \* أو من سياق الكلام المتقدم مستلزما له استلزاما  
 اما قريبا كقوله تعالى ولا توبه لكل واحد منهن ما السدس لانه لما تقدم  
 ذكر الميراث دل على أن ثمة مورثا فكانه تقدم ذكر معنى أو استلزاما بعيدا  
 كقوله تعالى حتى توارت بالحجاب أى الشمس فان ذكر العشى سابقا يدل  
 على الشمس (وأما التقديم الحكيمى) فكما فى ضمير الشأن والقصة لانه انما  
 جى به من غير أن يتقدم ذكره قصد التعظيمهما بذكرهما لمهمين لمعظم  
 وقعهما فى النفس ليحصل الانتظار ثم تفسيرهما فيكون ذلك أبلغ من ذكره  
 أولا مفسرا وصار كأنه فى حكم العائد الى الحدث المتقدم المعهود بينهما وبين  
 مخاطبه به ويو بشرط أن يكون مضمونهما شيئا عظيما يعنى بشأنه حتى يدل  
 على التقدير ويدكر الضمير اذا كان فى الكلام مذكر غير فضلة ويؤتى اذا  
 كان فيه مؤنث غير فضلة فالأول نحو قوله تعالى قل هو الله احد والثنى نحو  
 قوله تعالى فانها لا تعبد الا بصاروهى هند مليحة فلا يقال هو الذباب يطير  
 (ومثله الضمير المشتهر مرجعه فقد يؤتى به من غير سبق ذكر كقوله تعالى انا  
 أنزلناه أى القرآن فهو من السبق الحكيمى الا أنه لا ابهام فيه كضمير الشأن  
 وهذا هو الفرق بينهما أو هو من التقدم المنعوى (وتوجيه ضمير نمر وجلازيد  
 وربهم رجلا مثل توجيه ضمير الشأن فى نكتة الابهام فى التفسير

(وسبق معهود لذى العهد وفى \* اشارة أشرو سبق قديمى)

(معنى المجاز بان بالقريته \* ودونها لم تلمس متبينة)

(من دونها مشترك المعانى \* لم يدر معناه لوضع ثانى)

(وذى لتعيين المراد أما \* دلالة قاستغن عنها فهمما)

(معانى مدخول الحروف فيها \* وربما مركب يبدىها)

(وقطعهم بفاعل معين \* موصولهم بصلة فعين)

يعنى أن القرينة فى المعارف بلام العهد سبق المعهودة وكذا الاضافة  
 العهدية (وفى أسماء الاشارة \* الاشارة الحسية وتقدم الذكر كما تقدم) وهذا  
 بخلاف المجاز فان السامع اذا سمع اللفظ بلا قرينة لا يفهم أن المعنى المجازى



مراد منه بل يتعين عنده المعنى الحقيقي للارادة وبالقرينة المانعة يزول هذا  
التعين وتحصل الدلالة على المعنى المجازي فهو موقوف عليها \* وهي اما  
لفظية أو حالية ومحل بسطها كتب البيان \* ومستبينه بفتح النون فتحة  
اعراب خبر لم تك والهاء ضمير مضاف اليه يعود الى معنى المجاز (والمشترك  
بدل بنفسه على كل معانيه لكن على التساوى لتعدد الاوضاع ولا يفهم  
واحد منها بخصوصه لعارض الاشتراك فيحتاج للقرينة لتعيين المراد  
لا لصحة الاستعمال) وفي الحروف معاني مدخولا تها وقد تظهر من المركب  
كما اذا قلت زيد كاتب لا بل شاعر فان معنى لا وهو النفي المخصوص أعني  
للكاتبة هنا انما يفهم من زيد كاتب (وفي الافعال ذكر الفاعل المعين فانك  
اذا قلت ضرب لا تعلم أن المراد أي نسبة من نسب الضرب أردت فاذا قلت  
زيد يعلم أن المراد نسبته الى زيد (وفي الموصولات الصلة كأن تقول جاء  
الذي كان معنا بالامس فان الذي في حد ذاته صادق عليه وعلى غيره لوضعه  
لكل منهما لكن الصلة عينت المراد منه عند الاستعمال

(لكن مع انضمام امر للصلة \* كحصر مضمون عن أشير له)

أي لا بد من انضمام أمر خارجي مع تلك النسبة لتعين كأن انحصر مضمون  
الصلة مثلا فحين أشير اليه بهذا النسبة أو كان اتصافه بها أشهر أو يتبادر الى  
الذهن عند تعقلها لخصوص المقام والافيكون كليا بالنظر الى مجرد الصلة

### (مبحث الوضع الضمى)

(ووضع الضمى وضع ما وضع \* بد المعناه لنفسه سمع)

الالفاظ لها وضع لانفسها ويسمى الوضع الضمى في نحو ضرب فعل ماض  
فالموضوع لفظ ضرب والمعنى الموضوع له لفظ ضرب أيضا لكن من حيث  
دلالة على المعنى الذي وضع له ابتداء أعني الحدث الواقع في الزمان  
الماضي المنسوب الى فاعل معين ولكونه ضمينا لا يكون لكل لفظ بهذا  
الوضع مشترك كما اذا اشترك والانفراد انما يدور ان على الوضع القصدي

{ مجت تقسيم اللفظ }

{ مدلول لفظ عندهم بالنقل \* اما مشخص واما كلي }  
 { فاول ان كان فيه الوضع \* مشخصا فعلم الشخص ادع }  
 { وان يكن كلي وضع وجرى \* مدلوله في متعلق برى }  
 { وبانضمامه لذا ان ثبتا \* تعيينه فانه الحرف اتى }  
 { وان يكن بنفسه الحصول لا \* بضم شئ فالضمير قد جلا }  
 { والثاني ان ذاتا فقط فالجنس قد \* قالوا ومنها علم الجنس بعد }  
 { او حداثا فقط فذا المصدر \* وان يكن مركبا واعتبروا }  
 { بينهما النسبة لكن من طرف \* ذات فشتق كانت بالطرف }  
 { وان تكن من حدث فالفعل \* اظهر ذا استقرارهم لا العقل }  
 اعلم أنه ظهر بالنقل أن مدلول اللفظ اما مشخص واما كلي { فالاول ينقسم  
 الى ثلاثة اقسام لانه ان كان الوضع فيه مشخصا فهو العلم الشخصى \* وان  
 كان عاما ومدلوله حاصل في متعلقه ويتعين بانضمامه اليه فهو الحرف  
 \* وان كان المدلول معنى حاصل في نفسه بدون انضمام أمر اليه فالضمير  
 { والثاني ينقسم الى أربعة أقسام بالاستقراء لان مدلوله اما ذات فقط وهو  
 اسم الجنس أو علمه \* أو حدث فقط وهو المصدر \* أو مركب من حدث  
 وغيره منسوب بأحدهما لا آخر فان اعتبرت النسبة فيه من طرف الذات  
 فشتق \* أو من طرف الحدث فهو الفعل (فان قيل) التقسيم فاسد لان  
 اللف واللام في اللفظ هنا للاستغراق فعنا حينئذ كل لفظ موضوع اما  
 مدلوله كلي أو مشخص فورد القسمة اما من القسم الاول أو من الثاني فان  
 كان الاول لا يشمل الثاني وان كان الثاني لا يشمل الاول (يقال) مورد  
 القسمة غير مندرج في هذه القسمة لانه نفس مفهوم اللفظ فاللجنس المطلق  
 كما هو شأن كل تقسيم (فان قيل) اسم الجنس معرف عند النحاة بما يساوق  
 النكرة وعند البيانين باسم كلي غير مشتق والمصدر داخل فيه على كلا  
 التعريفين فلم أخرج عنه وجعل قسما مقابلا له (يقال) ليبقى عليه التقسيم

الى الفعل والمستق فكأنه قيل اللفظ الذى مدلوله كلى مدلوله اما حدث  
وحده وهو المصدر أو غير حدث وحده وهو الذات أو مركب منهما وهو  
المشتق والفعل

\*(الخاتمة وفيها سبع فوائد)\*

(الفائدة الاولى فى الصور الموضوع لها الالفاظ)

(ووضع الالفاظ محاذاة الصور \* فى الذهن قول الخنفي واشهر)  
(والشافعي قال ذاللخارجي \* والبعض قال لا عزم ذابحي)  
(وبالبعض قال العلم الشخصى \* لخارج وغـيره ذهني)  
اختلف فى وضع الالفاظ هل هو للصور الذهنية أو للامور الخارجية أو  
للاعم منها أو البعض لهذه والبعض لهذه فذهب الخنفي الى الاول  
والشافعي الى الثانى والاصفهانى الى الثالث وبعضهم الى الرابع فجعل  
الاعلام الشخصية موضوعة للشخص الخارجى وغيره الاثر الذهنى  
(والمراد بالصور الذهنية الاعم من كونها لها تحقق فى الخارج كالانسان  
أولا كالحجر من الرتبى مفردا كان الموضوع أو مركبا \* أما فى  
المفرد فلا ناذا راينا جسما من بعيد وتصورناه حجرا سمينا به ثم اذا تصورناه  
بالقرب طائرا سمينا به ثم اذا تصورناه فرسا سمينا به مع أنه فى الخارج  
واحد لا اختلاف فيه فثبت أن اختلاف المفرد باختلاف الامر الذهنى  
دون الخارجى \* وأما فى المركب فلا ن قام زيد مثلا يدل على حكم  
المتكلم بأن زيدا قائم وهو أمر ذهني أن مطابق الخارج كان صدقا والا  
كان كذبا ولا يدل على ثبوت المعنى أى وقوع النسبة بين الشئين فى  
نفس الخارج والا لما وقع الشك من السامع فى خبر يسمعه بل علم ثبوت  
ما ثبت وانتفاء ما نفي اذا معنى للدلالة الافادته العلم بذلك الشئ ولما  
صح ضرب زيد الا وقد وجد منه الضرب لثلا يلزم اخلاء اللفظ عن  
معناه الذى وضع له وحيث لا يتحقق الكذب أصلا ولزم التناقض

في الواقع عند الاخبار بأمرين متناقضين لكن التوالي الثلاثة  
فاسدة فينتج المطلوب أعني ان وضعه للصور الذهنية (ومن ثمة  
الاختلاف بين الشافعية والحنفية الاختلاف في كون الاستثناء تكلها  
بالباقى بعد الثبوت عند الحنفية وكونه اثباتا بعد النفي وبالعكس عند الشافعية  
وذلك انه لما لم يتصور عند الشافعية واسطة بين النفي والاثبات في الامور  
الخارجية لزم القول عندهم بأن الاستثناء من النفي اثبات وبالعكس \* أما  
عند الحنفية فانه لما ثبتت الواسطة بين الامور الذهنية والخارجية بالضرورة  
لزم القول بأن الاستثناء لا يفيد حكما في المستثنى لا بقيا ولا اثباتا \* وتوضيحه  
أن الكلام خبريا أو طلبيا دال بالوضع على نسبة ذهنية حاصلة في ذهن  
المتكلم أو في علمه قائمة مع الطرفين وهو المسند اليه والمسند لما علم من أن  
الالفاظ وضعت لغرض اعلام ما في الضمير والعلم فان كان الكلام خبريا  
فهو يشعر بوقوع متعلق تلك النسبة الذهنية أو العلمية في الخارج في أحد  
الازمنة أو الازل وان كان طلبيا فهو يشعر بأن المطلوب تحصيل ما في الذهن  
أو العلم في الخارج على الفور أو لا على اختلاف الرأي فان الاستثناء يدل  
على ثبوت النسبة الذهنية أو العلمية في المستثنى منه ويشعر بوقوع متعلقها  
في الخارج ويدل أيضا على انتفاء تلك النسبة الذهنية أو العلمية عن المستثنى  
ولكنه لا يشعر بوقوع تلك النسبة المتبقية في الخارج لثبوت الواسطة بينهما  
وهي كون المستثنى مسكوتا عنه فلا استثناء لا يدل على المخالفة بين المستثنى  
والمستثنى منه في النسبة الخارجية وانما يدل على المخالفة بينهما في النسبة  
الذهنية فقط فلذلك صار المستثنى عند الحنفية مسكوتا عنه في حق النسبة  
الخارجية وثبوت متعلقها في الخارج

### { الفائدة الثانية فيما يعرف به الوضع }

{ الوضع قد يعرف بالتواتر \* والنقل آحادا كقر يأسره }  
{ توارنا أي غلب استعماله \* في لغة وذا كوضع حاله }  
الوضع يعرف بالنقل تواترا في العرفيات ( كالفاعل مرفوع والمفعول

منصوب والمضاف اليه مجرور) وفيما لا يقبل التشكيك من اللغة كالشمس والقمر ومنه أكثر الفاظ القرآن (والسنة وكلام العرب) كافي التحرير للكمال وبالنقل أحاد في التحرير وشرحه ليس المراد من نقلها أي الالفاظ قول الواضع اللفظ الفلاني موضوع للمعنى الفلاني بل المراد توارث فهم المعنى الفلاني من اللفظ الفلاني وهو بمعنى غلبة الاستعمال فيما يقبل التشكيك من اللغة لما فيه من الغرابة كالقرن ضم القاف وتشديد الراء اسم للبرد والتكاء كوا اسم للاجتماع والاخر ارتفاع اسم للافتراق ويكتفى فيها بالظن اه (وفي تاج العروس المنقطع هو الذي انقطع سنده نحو أن يروي ابن دريد عن أبي زيد وهو غير مقبول لأن العدالة شرط في قبول النقل وانقطاع سند النقل يوجب الجهل بالعدالة فان لم يترك لم تعرف عدالة وذهب بعضهم الى قبوله وهو غير مرضي \* وأما الأحاد فهو ما انفرد به روايته واحد من أهل اللغة ولم ينقله أحد غيره وحكمه القبول اذا كان المنفردة من أهل الضبط والاثبات كابي زيد الأنصاري والخليل والأصمعي وأبي حاتم وأبي عبيدة وأقرانهم وشرطه أن لا يخالف فيه أكثر عددا منه \* وأما الضعيف فهو ما انحط عن درجة الفصح \* والمنكر أضعف منه وأقل استعمالا \* والمتروك ما كان قديما من اللغات ثم ترك واستعمل غيره

(والعقل من نقل الجميع فيه أل \* يع حيث ذال الاستثناء محمل)  
(وبحضور الشخص في تسمية \* طفل والاستعمال في الشرعية)  
قوله والعقل بالجرح عطف على بالتواتر يعني ان الوضع يعرف أيضا باستنباط العقل من النقل كالجمع المحلى بالعموم فانه تفصل عن الأصوليين والبيانين أن هذا الجمع يصح الاستثناء المتصل منه لا يفرد أولاي أفراد وكل ما صح الاستثناء المتصل منه فهو عام للزوم تناول المستثنى منه المستثنى فيستبطل العقل من هاتين المقدمتين عموم الجمع المحلى بال فيحكم بأنه موضوع للاستغراق وبالخصوص كمنحورك عند تسمية رجل طفلا بأجد مثلا وبطلبة الاستعمال في الشرعيات كالفلاة والعموم وذلك لانه لم ينقل عن

الشارع أنه وضع لفظ الصلاة والصوم بأزاء معنيهما الشرعيين بل غلب استعمال الشارع فيهما وكذلك لم ينقل عن أهل العرف العام أنهم وضعوا لفظ القارورة للظرف من الزجاج على جهة الاصطلاح بل غلب استعمالهم فيه كما في أصول الزركشي (فان قيل) هل تسميته وضعاً مجازاً (يقال) لا يسمى مجازاً بل هو حقيقة لما قال الفاضل الصبان في رسالته السانية أن الوضع في الحقيقة الشرعية والعرفية كالوضع في اللغوية إنما الاختلاف في سبب العلم بذلك ففي اللغوية الاعلام بأنه وضع لذلك وفي غيرها بكثرة الاستعمال

### { الفائدة الثالثة في الكلية أو الجزئية متى تعتبر }

{ كلمة جزئية في حال \* وضع تعدل في الاستعمال }  
 { كما إذا ريد من ذي عي \* زيد فذلك بالجزئي }  
 اعتبار الكلية والجزئية إنما هو حال الوضع لا الاستعمال فإذا قلت مثلاً جاء ذو مال أو ذومعي وأردت به زيدا فيحتمل أن يتوهم أنه جزئي لاستعماله في الجزئي مع أنه ليس كذلك بل هو كلي وضعاً

### { الفائدة الرابعة في الفرق بين الفعل والمشتق }

{ مدلول فعل حدث ونسبة \* لقاء — ل في زمن قد أثبتوا }  
 { مشتقهم ذات ونسبة الحدث \* فها دري الفرق بهذا من بحث }  
 الفعل له وضعان فيدل على الحدث بمادته وعلى الزمان ونسبة الحدث لفاعل ما أو لفاعل معين بهيئته \* والمشتق يدل على ذات ونسبة الحدث إليها بالمحفوظ أو لا في الفعل الحدث وفي المشتق الذات

### { الفائدة الخامسة في الفرق بين الضمير والعلم }

{ الفرق بين ضمير والعلم \* عموم وضع في الضمير فاع — لم }  
 { وضمنه تعدد المعنى وفي \* ثان خصوص الوضع والمعنى في }  
 { فقسم جزئي إليهما عدا \* إشارة فساده لق — د بدا }

(حيث)

(حيث يوضع عينت كماهما \* لا بقرينة كما ظن أفهما)  
يعنى أن الفرق بين الضمير والعلم هو عموم الوضع في الضمير مع تعدد الموضوع  
له وفي العلم خصوص الوضع مع اتحاد المعنى وبهذا ظهر فساد تقسيم  
الجزئى إلى - مادون اسم الإشارة بناء على ظن أن اسم الإشارة موضوع  
لأمر عام إلا أنه يستعمل في الخاص بقرينة الإشارة الحسية في استعماله في  
معين دون أصل الوضع وأن مدلول الضمير يتعين بالوضع الذى هو مناط  
الجزئية (ومنشأ الفساد أن كون اسم الإشارة جزئيا إنما هو بالوضع أيضا  
كالعلم والمضمر لا بالقرينة

(الفائدة السادسة فى لفظية الضمير المستتر ووضعه)

(ضمير الاستتار لفظ وضعيا \* حقيقة أو ذاك حكما سمعا)  
اختلف فى الضمائر المستترة فقبيل أنها ألفاظ وموضوعة حقيقة وقبيل  
حكما (قال الزمخشري فى المفصل المستتر ما نوى (وقال ابن الحاجب من  
قبيل المحذوف فتكون ألفاظا حقيقة وموضوعة (وقال القصاص هو على  
ما حققه بعض المتأخرين ليس لفظا إلا كان محذوفا لى معنى للمعذوف  
الالفاظ لم يتلفظ به مع كون معناه مرادافى نظم الكلام مع أنه لم يقل أحد  
بالحذف فى المستتر بل هو المعنى المراد من غير أن يقصد بلفظ إلا أنه جعل  
فى حكم اللفظ حيث جعل فاعلا ومعطوفا عليه ومؤكدا ومندلا منه وإذا أريد  
أن يكشف عنه ويبر عنه يستعار له ضمير متفصل من نحو أنا وأنت (وبهذا  
سقط ما نقل عن البركوى من أنها أمور اعتبارية اعتبرها النحويون محافظة  
على قاعدة تم من أنه لا بد لكل فعل من مرفوع (وجعله داخلا فى تعريف  
الكلمة ومن أقسام الاسم وموضوعا بكون بأن يقال المراد بالوضع فى  
تعريف الكلمة أعنى لفظ وضع لمعنى مفرد أعم من الوضع حقيقة أو حكما  
ويقال الاسم أعم من كونه مظهرا أو مضمرا والمضمر أعم من كونه بارزا أو  
مستترا ويقال المستتر كما أنه لفظ لى كونه ملفوظا حكما كذلك هو موضوع  
حكما اه ملخصا بزيادة

{ الفائدة السابعة في التراجع وأسماء الكتب }

{ أسماء كتب وكذا التراجع \* سبع احتمالات بها أو السلام }

{ أسماء ألفاظ على معاني \* مخصوصة تدل بامعاني }

أسماء الكتب كالكافية والشافعية وأسماء أجزائها كالإبواب والمقالة والعقد  
فيها سبعة احتمالات وهي ألفاظ معينة دالة على معان معينة \* أو معان  
معينة مدلولة للألفاظ المعينة \* أو نقوش معينة دالة على ألفاظ معينة \* أو  
الفاظ ومعان \* أو ألفاظ ونقوش \* أو معان ونقوش \* أو ألفاظ ومعان  
ونقوش هذا هو المشهور وكذا في الإشارة إلى الرسالة مثلاً (وزاد بعض  
المتأخرين فيها الإدراكات والملكات فزادت الاحتمالات العقلية بما أظنه  
لا يخطر بآذهان المؤلفين فضلاً عن استحضاره عند الإشارة إلى المؤلف  
بالفتح أو تسميته وما هو إلا تكثير للنقطة

لا يعرف الوجود الآمن يكابده \* ولا الصبابة الآمن يعانها  
{ والمختار منها كونها عبارة عن ألفاظ معينة دالة على معان معينة لتكون  
كتاب الله تعالى كذلك كما صرح به الأصوليون }

{ الفائدة الثامنة فيما يسميه النحاة بالعقد }

{ أخذ ما يسميه النحاة بالعقد \* ومنه في حديث طه قد ورد }

{ من صام دهره عليه ضيق \* جهنم أي عنه باباً أغلقت }

{ وقال هكذا وتسعين عقد \* كذا شرح منهج فليعتمد }

{ وفي التشهد المصلي يعقد \* حسين مع ثلاثة في أشهد }

{ يمينك للآحاد تبدى الضبطا \* بخنصر وخنصر والوسطى }

{ والعشرات خص في الأعلام \* شاهد اليني مع الإبهام }

{ الآحاد }

{ في الواحد قبض خنصر الداخل \* كفك وأبسط سائر الأناهل }

{ واضمم لها البنصر في اثنين وفي \* ثلاثة ومسطاك مع تين ثني }



{ بحيث أن يكون للانامل \* في ثنيها قرب من المفاصل }  
 { وضمك الوسطى وبنصر اضبط \* أربعة والخمس بالوسطى فقط }  
 { وجاء في الستة قبض البنصر \* كما أتى في السبع قبض الخنصر }  
 { محدودة لاسفل الكف ومع \* ذى في الثمان بنصر لها تبع }  
 { ومعهما الوسطى بعقد التاسع \* وليستوا لثلاثان من اصابع }  
 { العشرات }

{ وعاقده الابهام والسبابه \* في عشرة كعلة أصابه }  
 { بوضع ظفر شاهد في وسط \* أغلة الابهام في ذا النمط }  
 { والظفر للابهام تحت الشاهد \* كالدال في العشرين وضع العاقد }  
 { واضمهما كلا قطة الابرمة من \* فوق الثرى عقد الثلاثين بين ٢ }  
 { وبطن ابهام لظفر الشاهد \* من اسفل في أربعين العاقد }  
 { والحرف من أغلة الابهام ضع \* على محزأصل شاهد وقع }  
 { في باطن فalcقدنا خمسون \* ومسل رأى السهم ذاستونا }  
 { وهيته السبعين قل في الوصف \* كالرمي بالحصاة حين الخذف }  
 { وابسطهما لاصقتين ان ترد \* عقد الثمانين في هذا وجد }  
 { وطوق الشاهد والابهام في \* تسعين مثل حية وذابني }  
 { بضم رأس شاهد لاصله \* بدون فرجة بوسط شكاه }

{ المئات والالوف }

{ وبالشمال مائة كالعشرة \* والالف كالواحد كن معتبره }  
 { وعشرة الالف بانضمام \* أغلتى سبابة ابهام ٣ }  
 { وحسن ختمى شكر ما أولاه \* ذو القبيض لاله الا الله }

شرح ذلك مما ذكره السيد عاصم أفندي في الأوقيانوس ترجمة القاموس  
 لبيان العقد ومن بعض رسائل الحساب العربي بالاصابع (قد ورد  
 في الحديث من صام الدهر ضيق عليه جهنم هكذا وعقد تسعين رواه  
 البيهقي ومعنى ضيق عليه أى عنه فلم يدخلها أولاً ليكون له فيها موضع ٥١

مجزوم في جواب واضم

مطوف على سبابة بخلاف حرف العطف

من شرح المنهج (وفي كتب الفقه أن المصلى يعقد ثلاثة وخمسين عند  
 التشهد على قول وتسعة وخمسين على قول وفهم ذلك متوقف على بيان  
 العقد فنقول قد عينوا للاتحاد من اليد اليمنى الخنصر والبنصر والوسطى  
 وللشعرات السبابة والابهام ﴿وفي عقد الواحد تقبض خنصر اليد اليمنى  
 لداخل الكف بحيث تكون أنملة قريبة من المفصل بين الاصبع والكف  
 حسبما يمكن بالاستطاعة فلا تمد إلى أسفل الكف وتكون باقي الأصابع  
 مبسوطة﴾ وفي الاثنين تضم معها البنصر كذلك ﴿وفي الثلاثة تضم معهما  
 الوسطى كذلك﴾ وفي الأربعة تضم البنصر والوسطى كذلك ﴿وفي الخمسة  
 تضم الوسطى فقط كذلك﴾ وفي الستة تضم البنصر فقط كذلك ﴿وفي  
 السبعة تقبض الخنصر وحدها ممدودة إلى أسفل الكف أي تشتملها من  
 مفصلها الأسفل مستوية الثلثين أعنى العقدة الوسطى والأنملة بحيث يكون  
 رأس الأنملة قريباً من أسفل الكف وبهذا تفارق الواحد ﴿وفي الثمانية  
 تضم معها البنصر كذلك﴾ وفي التسعة تضم معهما الوسطى كذلك ﴿وفي  
 العشرة تضع ظفر السبابة في وسط باطن أنملة الابهام بحيث يحصل شكل  
 حلقة وقد علمنا رأس الابهام بقدر اللوزة عن ظفر الشاهد وذلك الزائد هو  
 نصف أنملة الابهام ﴿وفي العشرين تجعل المفصل الأوسط من السبابة على  
 أنملة الابهام أي على ظفره بحيث يحدث في السبابة شكل الدال ﴿وفي  
 الثلاثين تضم رأس الابهام ورأس السبابة على هيئة لاقط الأبرة من الثرى  
 ﴿وفي الأربعين تضع باطن أنملة الابهام على ظاهر العقدة السفلى من السبابة  
 مما يلي الكف بحيث يأتي طرف السبابة إلى أصل الابهام من جهة يساره﴾ وفي  
 الخمسين تضع حرف أنملة الابهام الأيمن أي الجانب الأيمن منها على محز  
 العقدة السفلى من الشاهد أي المفصل بين الشاهد والكف من باطنها  
 حال كون الشاهد قائمة فيكون جنب النصف الأعلى من الابهام مضنياً على  
 المفصل المذكور ﴿وفي الستين تضع باطن أعلى أنملة الابهام على باطن  
 أعلى أنملة السبابة مما يلي حرفها كهية مساك الرامي للسهم عند الرمي

بحيث تكون السبابة على شكل قوس وتره الابهام وطرف الابهام على  
 طرف السبابة ﴿ وفي السبعين يوضع حرف ظفر الابهام على العقدة الوسطى  
 من باطن السبابة ويلوى طرف السبابة على طرف الابهام كهيئة تسمى  
 الحصة بالخذف ﴿ وفي الثمانين تبسطان مع الاصبعين بلا فرجة بينهما  
 ﴿ وفي التسعين يلوى طرف السبابة الى اصلها ويوضع الابهام على ظهر العقدة  
 الوسطى من السبابة بحيث يحصل منهما شكل حية تطوقت للنوم بلا فرجة  
 في وسط السبابة المطوية ﴿ والمائة في اليسرى كالعشرة في اليمنى والمائتان  
 كالعشرين وهكذا الى التسعمائة ﴿ والالف في اليسرى كالواحد في اليمنى  
 ﴿ والالفان كالاثنين وهكذا الى تسعة آلاف ﴿ وعشرة الاف بضم ا غلطي  
 السبابة والابهام بطن البطن وبهذا تفارق صورة الثلاثمائة فان تلك برأسي  
 السبابة والابهام كلاهما كلقطاة البرة من الثرى ( اذا عرفت ذلك تفهم عقد التسعين  
 في الحديث وعقد ثلاثة وخمسين في التشهد اى يقبض الخنصر والبنصر  
 والوسطى بحيث تكون رؤوس الاصابع لباطن الكف ويضع حرف أغلة  
 الابهام اى الجانب الايمن من الاغلة المذكورة على محز اصل الشاهد من  
 باطنها بحيث يكون رأس الابهام على حرف مفصل الوسطى الاوسط  
 ويرفع الاصبع عند النفي ويضعها عند الانبات كما في رد المحتار وقال بعضهم  
 يعقد تسعة وخمسين وعليه فتكون رؤوس الاصابع لاسفل الكف لالباطنة  
 ﴿ وللبعض طيفة

رب برغوث ليلة بت منه \* وفؤادى في عقدة التسعين  
 أمكنت عقدة الثلاثين منه \* وسقته الحمام بالستين  
 اى رب برغوث ليلة انحصر منه فؤادى فصار كالمطوق عليه حية وهو عقدة  
 التسعين ثم أمكنت عقدة الثلاثين منه اى بمسكه فان البرغوث مسك كما  
 تلتقط البرة ثم عركته برأسي الابهام والسبابة فحدث هيئة مسك راحي  
 السهم عند الرمي وهو عقدة الستين وبذلك العرك سقته عقدة الثلاثين  
 الموت ﴿ تكلمة في تصوير وضع بعض الحروف ﴾ \*

(تصوير وضع من) يلاحظ الواضع جزئيات الابتداء اجمالا بتصوره مفهوم  
 كلي وهو الابتداء المطلق ثم يتخيل لفظ من ويضعها الكل جزئى بخصوصه  
 من تلك الجزئيات دفعة واحدة عند التأخير كالسيد والعبد (وأما عند  
 المتقدمين والسعد فبلا حظ الواضع الابتداء الكلى ويضع لفظ من له  
 بالوضع العام بشرط استعملها في جزئيات ذلك الابتداء فغنى من على الاول  
 الابتداء الجزئى وعلى الثانى الابتداء الكلى (تصوير وضع قد) يلاحظ  
 الواضع جزئيات التحقيق مع التقليل المطلق ويتخيل لفظ قد ويضعها الكل  
 جزئى بخصوصه من جزئيات ذلك المفهوم الكلى دفعة واحدة عند التأخير  
 وأما عند المتقدمين فبصور الواضع التحقيق مع التقليل الكلى ويضعها  
 له بالوضع العام بشرط استعمالها في جزئياته فغناها على الاول التحقيق مع  
 التقليل الجزئى وعلى الثانى التحقيق مع التقليل الكلى (تتمه) قد لها  
 معان آخر فبقاس وضعها على ما ذكر قال ابن هشام في الشذور قد لها أربعة  
 معان وذلك أنها تكون حرف تحقيق وتقريب وتقليل وتوقع \* فالتى  
 للتحقيق تدخل على الفعل المضارع نحو قد يعلم ما أنتم عليه أى يعلم ما أنتم  
 عليه حقاً وعلى الماضى نحو قد خلقنا الانسان الآية وكذا حيث جاءت  
 بعد اللام فهى للتحقيق \* والتى للتقريب تختص بالماضى نحو قول المبلغ  
 قد قامت الصلاة أى حان وقتها ولذلك يحسن وقوع الماضى موقع الحال اذا  
 كان معه قد كقولك رأيت زيدا قد عزم على الخروج أى عازماً عليه \* والتى  
 للتقليل تختص بالمضارع كقولك قد يصدق الكذب وقد يعثر الجواد أى  
 ربما يصدق الكذب وربما يعثر (الجواد) \* والتى للتوقع تختص بالماضى  
 (تنبيه) التقريب تحقيق متوقع فان اخبار المبلغ بأن الصلاة قد قامت  
 معناه أن قيام الصلاة كان منتظراً قد قرب وقت وقوعه في زمن الحال  
 الذى يتكلم فيه بكلمات الإقامة ضرورة أنها يقال قرب الدخول في الصلاة  
 لا في حالة الدخول وقوله ولذلك يحسن الخ أى ولا جمل أن قد تدل على  
 التقريب يحسن وقوع الفعل الماضى موقع الحال التحويلية (فان قيل)

هذا يقتضى ان زمن الحال النخوية لا بد أن يكون زمنا حاليما مع أنها وصف  
 لصاحبها قد لعاملها أى مقارنة له زمنا فزمن الحال النخوية زمن عاملها  
 سواء كان حالاً أم ماضياً أم مستقبلاً فلا منافاة بين المضى والحال النخوية إنما  
 المنافسة بين الحال النخوية إذا كانت ماضياً قرينة قد و بين عاملها إذا كان  
 ماضياً بعيداً نحو جاء زيد منذ سنة وقد ركب ووجه المنافسة أن قد قربت  
 ركب فلم يقارن جاء المبعد منذ سنة (يقال) أجاب السيد بأن الأفعال إذا  
 وقعت قيوداً لها اختصاص بأحد الأزمنة الثلاثة فهم منها استقبالاتها  
 وحاليتها وماضيتها بالقياس إلى ذلك المقيد لا بالقياس إلى زمن التكلم  
 كما فى أصل حقيقةها وليس ذلك بمستبعد فقد مر حوا فى بحث حتى يكون  
 ما بعد ما مستقبلاً بالنظر لما قبلها وان كان ماضياً بالنظر إلى زمن التكلم  
 فعلى هذا إذا قلت زارنى زيد ركب كان الفهم منه كون الركوب ماضياً  
 بالنسبة إلى الزيادة متقدماً عليها فلا تحصل مقارنة الحال لعاملها فإذا دخلت  
 عليه قد قرينة من زمن الزيادة وتفهم المقارنة بينهما فكان ابتداء الركوب  
 كان متقدماً على الزيادة لكنه قارنها دواو ما فاذل أن يجب الاتيان بها  
 مع الفعل الماضى الواقع حالاً وقد مرح بذلك فى المعنى فى بحث قد فى بيان  
 ما ينبنى على إفادتها التقريب حيث قال الثانى وجوب دخولها عند  
 البصر بين الإلخفش على الماضى الواقع حالاً اما ظاهرة نحو وما لنا أن  
 لا نقاتل فى سبيل الله وقد أخرجنا من ديارنا وأبنائنا ومقدرة نحو هذه  
 بصنا عتسار دت البنا ونحو أوجاؤكم حصرت صدورهم وخالفهم الكوفيون  
 والإلخفش فقالوا لا يحتاج لذلك لكثرة وقوعه حالاً بدون قد والأصل عدم  
 التقدير لاسيما فيما كثر استعماله (تصوير وضع ثم) يلاحظ الواضع  
 جزئيات التراخى الزمانى اجبالاً بتصور مفهوم كلى وهو التراخى الزمانى  
 الكلى اعنى التراخى المطلق ثم يتخيل لفظ ثم ويضعها الكل جزئى بخصوصه  
 من جزئيات ذلك المفهوم الكلى دفعة واحدة عند المتأخرين فعنها  
 الموضوع له التراخى الزمانى الجزئى (وأما على مذهب المتقدمين فيلاحظ

الواضع التراخي الزماني الكلي ويضعها له بالوضع العام بشرط استعمالها  
 في جزئياته فمعناها الموضوع له التراخي الزماني الكلي (تنبيه) قد تستعمل  
 ثم في التراخي الزماني الجزئي وعبر عنه بعضهم بالبعد بطريق الاستعارة  
 التبعية أو المجاز المرسل أو الاستعارة المكسبة وتصور بذلك في رسالة  
 الاستعارة فيكون وضعها نوعياً تأويلياً إذ هو وضع المجاز وكذا إذا كانت  
 بمعنى الواو (والتراخي الزماني هو التفاوت في الشرف إذا الرتبة عند أهل  
 العربية معناها الشرف \* والتفاوت قد يكون بطريق الترقى وقد يكون  
 بطريق التنازل فإذا استعملت كلمة ثم في الأول تدل على أن مدخولها  
 المعطوف أشرف من المعطوف عليه وإذا استعملت في الثاني تدل على أن  
 مدخولها أنزل مما قبلها وهذا يعرف بمعونة التماثل \* وحيث أن ثم للعطف  
 فيكون معناها مركباً من الجمع والترتيب والتراخي \* فعني الجمع تقريرك  
 مدخولها مع ما قبلها في الحكم أي التعلق والحصول وقد يتخلف بأن تقع  
 زائدة كما في قوله تعالى وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه ثم تاب عليهم  
 ومعنى الترتيب كون مدخولها في زمان متأخر عن زمان ما قبلها وقد  
 لا تقتضيه كقوله تعالى وبدأ خلق الإنسان من طين ثم جعل نسله آية  
 ومعنى التراخي أن يكون بين زمان مدخولها وبين زمان ما قبلها امتداد  
 لا تعقيب وقد يتخلف كقولك أعجبتني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس  
 أعجب لأن ثم فيه لترتيب الأخبار ولا تراخي بين الأخبارين (تصوير وضع  
 للشرط بمعنى أن) يلاحظ الواضع جزئيات تعليق شيء على شيء بحيث  
 متى وجد الأول وجد الثاني أعني التعليق الكلي وتخييل لفظ لو ثم  
 يضعها لكل جزئي بخصوصه من جزئيات ذلك المفهوم الكلي دفعة واحدة  
 عند المتأخرين (وأما على مذهب المتقدمين فيلاحظ الواضع التعليق  
 الكلي المذكور ويضع له لو فيكون معناها على الأول التعليق  
 الجزئي وعلى الثاني التعليق الكلي بشرط استعمالها في الجزئيات  
 ويقاس على ذلك وضعها بالتبعية المعاني المدلولة لها وهي الامتناع والمصدرية

والتفتي (ولنشرح أحوالها بالتفصيل) فنقول إذا كانت شرطية بمعنى أن  
 يتخلص ما يليها للاستقبال كالذي بعد أن الأنها لا ينجز من فن ذلك قوله  
 ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا \* ومن دون ومسينا من الأرض بسبب  
 لظل صدى صوتي وإن كنت رمة \* لصوت صدى ليلى يهش ويضطرب  
 وإذا أولها ماض أول بالمستقبل نحو ليخس الذين لو تركوا الآية ونحو ولو  
 كره المشركون أي ولو يكره بدليل قوله قبله ليظهره فالأظهره مستقبل فكذا  
 الكراهة (وإذا كانت شرطية للامتناع تدل على امتناع الشرط في  
 الماضي مثبتا كان أو منفيًا وعلى استلزامه للجواب مثبتا كان أو منفيًا وهذا  
 الاستلزام صادق بامتناع الجواب بامتناع الشرط أي أن الجواب منتهى في  
 الخارج بسبب انتفاء الشرط في الخارج وذلك بأن لم يكن للجواب سبب آخر  
 غير الشرط فينتفي حينئذ بانتفائه ولذلك أربع صور لأن الشرط والجواب  
 أما مثبتان نحو لو جاء زيد لا كرمته أو منفيان نحو لو لم يحج زيد ما كرمته  
 أو الأول مثبت والثاني منفي نحو لو قصد في ما خبيته أو بالعكس نحو لو لم يحج  
 عقت عليه (وصادق أيضا بعدم امتناع الجواب بامتناع الشرط لوجود  
 سبب له مع الشرط فلا ينتفي حينئذ الجواب بانتفاء الشرط بل يوجد مع  
 كون الشرط منتهيا أو جود ذلك السبب الآخر ولذلك أربع صور أيضا  
 لانهما إما مثبتان نحو لو أهنت الحليم لانتفي عليك أي فينتفي عليك مع عدم  
 الإهانة من باب أولى أو منفيان نحو نعم العبد صهيبي لو لم يخف الله لم  
 يهسهه فاذا خافه فلا يهسهه من باب أولى فليس عدم الخوف سببا لعدم  
 المعصية بل سبب عدمها المحبة مثلا أو الأول مثبت والثاني منفي نحو لو أسأت  
 الكريم ما حرمك فينتفي حرمانه لك مع عدم أساءتك له من باب أولى أو  
 بالعكس نحو لو لم يسأل العبد ربه لا عطاءه أي فبعطيه مع السؤال من باب  
 أولى (والمصدرية بمنزلة أن الأنها لا تنصب وأكثر وقوع هذه بعدو أو يود  
 نحو ودوا لوتدهن يود أحدهم لو يعمر ومن وقوعها بدونها قول قتيمة  
 ما كان ضرك لو مننت وربما \* من الفتى وهو المغيظ المحتق

## وقول الاعشى

وربما فات قوم اجل أمرهم \* من التانى وكان الخزم لوعجلوا  
 (والتي للتمنى كليت الا انها لاتنصب ولا ترفع فينصب المضارع بعد الفاء في  
 جوابها لذلك بان مضمرة نحو لو تأتيني فنذكر الله تعالى والحمد لله رب  
 العالمين لا اله الا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم

تم طبع عقد اللاآتى وشرحه بالمطبعة العامرة الشرفيه بمحروسة مصر فى خان  
 أبى طاقبيه على ذمة مديرها الجناب الاكرم الشيخ شرف موسى كان الله  
 له وبلغه أمله وقد أرخ عام طبعه العلامة الامجد الشيخ أحمد الزرقانى فقال  
 يا حسن عقد لال جاء مظهره \* نخبير وضع سما فى الوضع مظهره  
 بقطنة الفتى الشهم قدر فت \* أعلامه وجرت بالعلم أنهره  
 وحاز بالطبع ابداعا يؤرخه \* عقد شريف صفا بالطبع مزهره  
 ١٧٤ ٥٩٠ ١٧١ ١١٤ ٢٥٧

سنة ١٣٠٦

وأرخه أيضا الفاضل الاديب الشيخ أحمد أبوعلى الأزهرى المصرى فقال  
 لله عقد جميل الوضع منتظم \* لاحت على شكله من حسنه سم  
 أنعم به من كتاب قد حوى غررا \* من المعانى التى يصـ بولها الكلم  
 قد تم طبعها ونقرأ السعد أرخه \* عقد اللاآتى بتاج الطبع يتسم  
 ١٧٤ ١٠٢ ٤٠٦ ١١٢ ٥١٢

سنة ١٣٠٦

## وأرخه المؤلف أيضا فقال

شرح عقد الوضع بالطبع سمو \* بالهباب بين الملا بالكمال  
 بعيد الشعر يا سعد أرخ \* تم طبع شرح عقد اللاآتى  
 ٤٤٠ ٨٢ ٥٠٨ ١٧٤ ١٠٢

سنة ١٣٠٦



LIBRARY  
OF  
PRINCETON UNIVERSITY

